LA PLACE

REVUE FÉMINISTE ALGÉRIENNE

N°0

2022

المكان

مجلة نسوية جزائرية

ENTRETIENS
MERIEM MEDJKANE
SARAH HAIDAR

NOUVELLE
FADHILA BOUMENDJEL CHITOUR

HISTOIRE DES LUTTES
SOUAD LABRIZE

CHRONIQUE JUDICIAIRE
ACTUALITÉ DES LUTTES

ŒUVRES
RIMA REZAIGUIA

SANTÉ, CORPS
FÉMINICIDES

حوارات مع
مريام مجاج
فضيلة بومنجل
سعاد لعبيز

قصة قصيرة
فضيلة شيتور

تاريخ النضال
ملفات قضائية

éditions
motifs

منشورات
دوافع

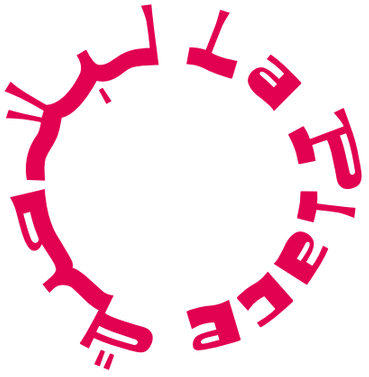

مجلة نسوية جزائرية العدد 0

رئيستا التحرير
مايا وعبادي وسعدية قاسم

المساهمات
إيمان أماني
وئام أوراس
هاجر بالي
أسماء بن عزوز
سارة حيدر
ريما رزايقية
سعدية قاسم
سعاد لعبيز
فريال لعلامي
ناريمان مواسي باهي

المصوّرات
ليلى سعادنة
لويزة عمي سيد
مونيا مرابط

المصمّمة
لويز ديب
مساعدة التحرير للّغة الفرنسية
سارة أحنو
المترجمة إلى اللغة العربية ومساعدة التحرير
جميلة حيدر
تحرير الصور
خديجة مركمال

©Éditions Motifs

editions.motifs@gmail.com
www.editionsmotifs.com

الطباعة مطبعة إبداع، الجزائر العاصمة
الخطوط 29LT Adir, Zarid

مُرفق مع هذا العدد كتيّب «أرشيف»

ردمك 978-99319551-2-2
الإيداع القانوني فيفري 2022

هذا المشروع تدعمه وتموّله مؤسسة
فريدريش إيبرت الجزائر.

لا تلزم النصوص والآراء الواردة في هذه المجلة سوى صاحباتها،
وهي لا تعبّر بالضرورة عن موقف مؤسسة فريدريش إيبرت.

المحتويات

6 في بلامتنا افتتاحية
سعدية قاسم ومايا وعبادي

8 واحدة أخرى حوار
مع فضيلة بومنجل شيتور، **أجرته أسماء بن عزوز**

18 شظايا الأحلام إبداع
وجوه حضرية، **لوحات لريما رزايقية**
كُسكسٌ لقيلولة عبدو، **قصة قصيرة لسعاد لعبيز**

32 نُتي قدّامي وأنا موراك تاريخ النضال
تطور الحركة النسوية في الفترة بين 1989 و1991، **فريال لعلامي**

42 المستقبل غدًا راهن النضال
النسوية والحراك: معركة في خضمّ الكفاح، **سعدية قاسم**

56 إسمعوني جرائم قتل النساء
قتل النساء في الجزائر، تعداد للتنديد
قائمة جرائم قتل النساء للعام 2021
نريمان مواسي باهي و وئام أوراس

66 واحدة أخرى حوار
مع مريم مجقان، **أجرته هاجر بالي**

74 ساحرات الجسم والصحة
سرطان عنق الرحم: الوعي وسيلة للوقاية، **إيمان أماني**

84 واسع هو السجن ملفات قضائية
طلاق السيدة س. التعسفيّ، **سعدية قاسم**

90 قيم اوفر عمود سارة حيدر
الأمومة، آخر الديانات

96 المساهمات وهيئة التحرير سيَر

في بلا متـــــنا

افتتاحية

جاءتنا فكرة إصدار هذه المجلة النسوية الجزائرية، «لبلاصة»، بعد نقاشات وأحاديث متكررة عن القضايا التي تمسّنا بوصفنا امرأتين؛ مسائل من قبيل أدوارنا، وحقوقنا، أو انعدامها، ومشكلاتنا، ومكاننا ومكانتنا.

نحن صديقتان منذ سنوات عديدة؛ وبالرغم من أننا نتشاطر انشغالات متشابهة، إلا أن لكل واحدة منا مسارًا مختلفًا.

سعدية باحثة ومناضلة نسوية انخرطت في النضال بعدما أدركت مدى اللامساواة بين الفتيان والفتيات، ولاحقًا بين الرجال والنساء؛ واختارت أن يكون نضالها نضالًا جماعيًا وميدانيًا. أمّا مايا، فهي ناشرة، أولت في السنوات الأخيرة اهتمامًا بالغًا بالفكر النسوي، فأدركت من خلال قراءاتها وتجاربها المهنية والشخصية ضرورة الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

في صائفة عام 2019، أتاح لنا العمل البحثي الجبار الذي أنجزته مبادرة «أرشيف نضالات النساء في الجزائر» اكتشاف الكثير عن الحركة النسوية في الجزائر؛ وكم كانت دهشتنا كبيرة أمام ذلك الفيض المتنوع والثري من الوثائق والمنشورات والبيانات والكتيبات الارشادية والمفكّرات، علاوة على مجلات نسوية تعود إلى سبعينيّات وثمانينيّات وتسعينيّات القرن العشرين، أصدرتها جمعيات وتجمعات نسائية كانت ناشطة وقتها. مجلات من قبيل *Présence de femmes* («حضور المرأة») و*El Djazairia* («الجزايريّة»)، التي خصّصت صفحاتها لمواضيع عن النساء المناضلات في البيرو والشيلي، وعن نساء الثورة الزراعية، والنساء والعمل، والنساء والمال؛ ونشرت أشعارًا ومراجعات لأعمال أدبية وتحليلات تنتقد قانون الأسرة بأقلام نسائية. ونحن نتصفح بإعجاب المحتوى المتنوع لهذه المجلات، انتبهنا لعدم وجود أي مطبوعة من هذا النوع منذ تسعينيّات القرن الماضي.

بيد أنّ نضالات النساء لم تتوقف طوال هذا الوقت، وإنجازاتهن حافلة شاهدة؛ لكن ما حدث هو أن توثيقها توقّف. فكان من الطبيعي أن نفكر في مشروع المجلة كوسيلة لتجسيد رغبتنا في النضال ضمن الحركة النسوية، ولكن من منطلق مرجعيات أقرب إلينا.

كانت الفكرة بسيطة ومتفرّدة في الآن ذاته: أن نعيد خلق ذلك الفضاء الغائب من خلال إطلاق مجلة سنوية بأقلام نسائية لا غير؛ من صحفيات، ومناضلات، وكاتبات، وفنانات، وطبيبات، وحرفيّات، وغيرهن. إنّنا نسعى بإصدارنا هذا إلى المساهمة في تسليط الضوء على أعمال هؤلاء النساء وكفاحهن؛ عبر نشر حوارات ومقالات رأي وأعمال إبداعية جديدة وتحقيقات وصور من الأرشيف، وكلنا أمل في أن ترتسم بين دفتي المجلة، من عدد إلى آخر، وجهات نظرهن عن العالم.

أمّا العنوان، فاستلهمناه من شغفنا الأدبي المشترك بالكاتبة آني أرنو (Annie Ernaux)، وعلى وجه الخصوص بروايتها *La Place* («المكان»، «لبْلاصة» بالدارجة الجزائرية)، كما أنه ينطوي على إشارة لضغوط المجتمع على النساء، التي يمكن تلخيصها في عبارة «بْلاصتك في لْكوزينة». يقع المكان إذًا في صميم مشروعنا، ذلك أن التحدي يتمثل في شغل مكاننا واستردادِه، فهو إلى يومنا هذا ما يزال مصادرًا في كل المجالات؛ في الإعلام، والسينما، والأدب، والتاريخ...

أردنا في هذا العدد صفر تسليط الضوء على تعدد أشكال الحركة النسوية واتجاهاتها؛ فتنوَّع المحتوى بين الحوار الصحفي، والأدب، والتاريخ، والراهن، والفن، والعمود الصحفي. حيث أجرينا حوارًا مع الطبيبة والمناضلة فضيلة شيتور، وآخر مع الممثلة والاختصاصيّة النفسية مريم مجقان. وفي الأدب، اخترنا قصة قصيرة لسعاد لعبيز. كما تطرقنا إلى التاريخ عبر مقال يتتبع مسار الحركة النسوية الجزائرية بين عامي 1989 و1991. ركزنا أيضًا على الأحداث الراهنة المتعلقة بحاضر الكفاح، من خلال نص عن النضال النسوي داخل الحراك الشعبي، وآخر عن مبادرة «لا لقتل النساء - الجزائر»، وملف قضائي يسرد لنا المعركة القضائية التي خاضتها امرأة في قضية طلاق. إضافة إلى ذلك، نقدم في هذا العدد بعضًا من أعمال الفنانة التشكيلية ريما رزايقية، ونتناول موضوع الصحة النسائية عبر مقال يُعنى بالتفصيل بكل ما علينا معرفته عن سرطان عنق الرحم. ونختتم المجلة بعمود سارة حيدر، الذي تفكك فيه أسطورة الأمومة.

ارتأينا فيما يخص عناوين مختلف الأبواب أن نقترض عنوان أغنية، أو كتاب، أو فيلم، من إنتاج امرأة؛ في محاولة لإماطة اللثام عن أكبر عدد ممكن من المرجعيات النسائية واسترجاعها. وفي نفس السياق، أضفنا تحت كل عنوان من عناوين الأبواب ملحوظة عن العمل، علّها تدغدغ فضولكم في معرفة المزيد عن صاحبته.

ختامًا، نود الإعراب عن جزيل شكرنا وامتناننا لكل المساهمات في هذا العدد من «لبلاصة»: الصحفية والمخرجة أسماء بن عزوز، الكاتبة هاجر بالي، الباحثة في العلوم السياسية فريال لعلامي، المناضلتان النسويتان ومؤسستا مبادرة «لا لقتل النساء – الجزائر» ناريمان مواسي باهي ووئام أوراس، الطبيبة إيمان أماني، الكاتبة سعاد لعبيز، الفنانة التشكيلية فريال رزايقية، الصحفية والكاتبة سارة حيدر، والمصورات الفوتوغرافيات ليلى سعادنة وصونيا مرابط ولويزة عمي سيد. دون أن ننسى جميلة حيدر، التي ترجمت نصوص العدد إلى اللغة العربية و دققت النسخة العربية؛ وسارة أحنو، التي دققت النصوص باللغة الفرنسية وحرّرتها؛ وأمينة إيزروقن، التي دعمت هذا المشروع؛ ولويز ديب، التي صمّمت وأخرجت هذا العدد.

سعدية قاسم ومايا وعبادي

واحدة

أخرى*

حوارات

فضيلة بومنجل شيتور
مريم مجقان

* سيرة ذاتية لمايسة باي، صدرت عام 2010

«أعتقد أنّني رضعت النسوية من ثدي أمي»

مقابلة مع فضيلة بومنجل شيتور
أجرتها أسماء بن عزوز

فضيلة بومنجل شيتور، بروفيسور في طب الغدد الصماء، تولت مسؤوليات عديدة، من بينها منصب رئيسة اللجنة الطبية لمناهضة التعذيب، ثم التحقت بمنظمة العفو الدولية الجزائر، وشغلت بعدها منصب نائبة رئيسة مؤسسة محفوظ بوسبسي. ترأس اليوم، في إطار نضالها النسوي، شبكة وسيلة، وهي جمعية تكافح أعمال العنف الممارس على النساء والأطفال. هي، في المقام الأول، مناضلة «في ميدان الإنسانية»، كما يحلو لها وصف نفسها بشيء من الشاعرية. أردت من خلال هذا الحوار سؤالها عن موضوع الوجع؛ أوجاعها الشخصية، وتلك التي داوتها، وأوجاع الوطن. عندما زرتها في بيتها وكنت بصدد طرح الفكرة عليها، رنّ هاتفها؛ كانت المتحدثة في الطرف الآخر القابلة التي ساعدت السيدة شيتور عند وضع طفلها. لقد التقتها مجدّدًا، بعد عقود طويلة، ضمن شبكة وسيلة. «غريب أنني تلقيت هذه المكالمة في حين كنت تحدثيني عن الوجع. لقد قاومته طوال حياتي. عندما وضعت طفلي، هنأتني هذه القابلة لأنني لم أئن ولو مرة واحدة.»

تصوير: أسماء بن عزوز

ما هو الدافع الأساسي لالتزامك الإنساني؟

كنت مراهقة خلال حرب التحرير الوطنية. وكان أبي، أحمد بومنجل، أحد محامي جبهة التحرير الوطني. في تلك الفترة، كنّا نعيش في فرنسا، وشكّلت نصوص هنري علاق وجمال عمراني النصوص المرجعية للمراهقة التي كنتها؛ لقد تشرّبتها بكل جوارحي. بيتنا، الذي كان أبي يستخدمه مكتبًا له في الوقت نفسه، كان أرضًا خصبة لتكوين شخصيتي. قابلت جاك فيرجيس وصالح لوانشي وأحمد طالب، ومحامين كثر كانوا منخرطين في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. كنت أشعر وكأنني أخضع لـ«السؤال»[1]. كنت أشعر بذلك جسديًّا ووجدانيًّا. معاناة لا تطاق. وعليه، فإن الرغبة في مقاومة الظلم مهما كلّف ذلك كانت وليدة لتظافر بين تلك القراءات وتجربتنا العائلية. كنت أريد أن أكرس بقية حياتي لمنع تعرض أشخاص آخرين إلى التعذيب والانتهاكات. وكنت أقول في نفسي أنني أرغب في خدمة بلدي. وعليه، كانت جميع خياراتي وقناعاتي تتمحور حول حركة التحرير، وإن تعارضت أحيانًا مع ما كنت أرغب فيه كفرد. فلقد صرت طبيبة لأكون آذانًا مصغية لعذابات وآلام الآخرين، في حين أن أمنيتي مذ كنت طفلة كانت دراسة الفلسفة.

يعدّ عمّك علي بومنجل رمزًا من رموز الثورة الجزائرية. هلّا حدثتنا عن علاقتك به؟

كنت معجبة أيما إعجاب بثقافته الواسعة. أتقن اللغة اللاتينية، وكان ينشد قصائد فرجيل (Virgile) عن ظهر قلب. أذكر أيضًا أنه كان يدرسنا الرياضيات أنا وأبناء عمومتي خلال العطلة الصيفية.

توفي بتاريخ 23 مارس/آذار 1957، بعد أن عذّبه الفرنسيون وألقوا به من الطابق السادس لبناية في حي الأبيار. كانت وفاته بمثابة زلزال ضرب عائلتنا، خصوصًا أن الفرنسيين رفضوا أن يسلمونا جثته؛ كانت إجراءات دفنه فضيعةً. تزوّج عمي أخت الشاعر جمال عمراني؛ المسكينة فقدت في غضون خمسة عشر يومًا أباها، وأخاها، وأخًا ثانيًا بعد أن تعرض للتعذيب، وزوجها. كمّيًا، كان وقع الصدمة النفسية مفجعًا.

وأما أنا، التي كنت أرى في بيتنا عشًّا للسعادة العائلية، فأحسست أنا انتقلنا من قصة خيالية، زادتها ألقًا نظرتي الطفولية، إلى مأساة لا مثيل لها. إن تجربة الوجع الهائل تلك تسببت في موت عمي. إنه وجع علينا تحويله إلى شيء مفيد، مقاومته من أجل الحياة.

كنت في فرنسا خلال ثورة التحرير الجزائرية، فكيف عشتها من منظور مراهقة مغيرة؟

كان هناك رفض لفرنسا بين المغتربين الجزائريين، في الخمسينيّات من القرن الماضي. بالرغم من ذلك، كانت مرحلة غنيّة جدًّا، إذ حظيت خلالها بتعليم ذي جودة عالية، مما أتاح لي الالتحاق بكلية الطب. لكن وجودي في فرنسا كان مؤقتًا؛ الأمر كان محسومًا منذ البداية. في تلك الفترة، كان يسكنني الغيظ حيال ما يحصل في الجزائر وكنت أستعجل العودة إلى بلدي؛ سبب وجودي ومهمتي في الحياة؛ كنت أشعر بتأنيب الضمير والمعناة لعدم مشاطرة مصير أبناء وطني ومخاطر الإرهاب الاستعماري التي كانوا يتكبدونها. كنت أبلغ ثماني سنوات عندما غادرنا الجزائر؛ عشت تلك التجربة وكأنني أُقتلعت من عائلتي الكبيرة ومن حنان جدّي وعماتي.

أمي كانت فرنسية الجنسية ويتيمة. عندما تكونين طفلة ولا تملكين إرثًا يمكنك إدراكه إلّا من جهة الأب، ولا سيما عندما تندلع حرب بين بلدين، أحدهما هو بلد الأم، فإن مخيلتك تجعل من تلك الأم العدو الواجب عليك محاربته.

ماذا تقصدين؟

كنت أعشق أمي، لكنني في الوقت ذاته كنت واعية وعيًا ما فتئ يزداد حدة بأنني أحمل بداخلي جزءًا، وإن كان جينيًّا فقط، من تلك الأمة. الآن، وبالنظر إلى الوراء، أدرك أن تحميل أمي مسؤولية أثام الاستعمار لم يكن عادلًا. أظن أنّني ورثت توجهي النسوي، الذي لم أكن أدرك مصدره سابقًا، عن أمي. تمنيت لو سنحت لي الفرصة لأخبرها كم كانت امرأة رائعة. لقد منحتنا أنا وأختي الصغرى حرية وثقة بالنفس بديهيّتين. بديهيتان إلى حدّ أنني لم أدركهما إلا بعد مرور الوقت واختبار الحياة. لقد جعلتني أقرأ «الجنس الآخر» لسيمون دي بوفوار في سن مبكرة جدًّا، وكانت نظرتها إلى النظام الأبوي، بوجهه السائد وقتئذ، نظرة ناقدة. تطلعت أمي إلى الحرية والمساواة، وعارضت الزواج القسري وكل أشكال الحرمان من الحرية. أعتقد أنّني رضعت النسوية من ثدي أمي. لكنني لم أفهم ذلك إلا بعد موتها.

ما المكانة التي حظيت بها الشخصيات الرجالية الملتزمة في مسيرتك الشخصية؟

كنت أكنّ اعجابًا لا حدود له لأبي وعمي. لديّ إحساس بأنني جاورت شخصيتين عظيمتين. وجود هاتين المرجعيتين العائليتين وتأثري بمسيرتيهما خلق لدي الرغبة في السير على دربهما، والاجتماع بهما في مكان ما على طريق الإنسانية.

بعد الاستقلال، عدت مع عائلتك إلى الجزائر. ما الذي يحضرك عن تلك الفترة؟

ما بقي عالقًا في ذهني من الخامس جويلية/تموز 1962 هي أنفاسنا اللاهثة، وكأن الزمن توقف عند هواجسنا التي كانت ستسفر إمّا عن الحكمة والسلام، وإمّا عن مزيد من المآسي.

كنت في العشرين من عمري عند الاستقلال. عشيّة الخامس جويلية/تموز، كان أبي في طرابلس خلال شهر فيفري/شباط، وهي الفترة التي شهدت نشوب الاختلافات والانقسامات. لقد كانت الأطماع في السلطة موجودة بالفعل؛ وسيصبح جميع من كانوا في مأمن على الحدود أصحاب القرار الجدد.

كان أبي قد توقع ما كان سيحدث في صائفة 1962[2]. لقد ألقت غيوم الاختلافات بضلالها الداكنة على المشهد السياسي وقتئذ؛ ووالدي شرح لنا بوضوح مخاوفه وخيبة أمله.

من جانب آخر، شعرنا وقت الاستقلال بحماسة عمياء. لقد كنّا نعلّل النفس بأسطورة الجزائر التي كنّا في طور تشييدها؛ فكنا نقول إننا نساهم في «بناء الدولة». ما أقوله يجعلك تبتسمين، لكنّنا وقتها أخذنا الأمر على محمل الجدّ.

لقد دعمنا دون أي تردد قرار مجانية الخدمات الطبية للجميع. أعتقد أننا كنا صادقين، أو ربما أننا أردنا ذلك إلى حدّ أعميت بصيرتنا عنده.

قلت إن والدك، أحمد بومنجل، أصيب بالإحباط سريعًا. لقد انسحب من الحياة السياسية في ديسمبر/كانون الأول 1964 بعدما شغل منصب وزير الإعمار والأشغال العامة والنقل. ما كان رأيه في حماستك وقتئذ؟

حرص أبي على تحصيننا أنا وأختي ضد ذلك الإيمان الوطني الأعمى، والذي كان يعتبره جنونًا. مثله مثل كل الآباء، حاول أن يخفف من وقع خيبات أملنا المستقبلية. مع ذلك، فلقد كان يكن لكلتينا ما يكفي من الحب ليحترم خياراتنا ويدعمها. كانت أختي تُرجمانة هواري بومدين، ولم يعارض أبي ذلك.

حدثتنا عن الدور المهم لتربية أمك في تكوين هويتك بوصفك امرأة. متى أدركت ذلك؟

تحضرني ذكريات من منطقة القبائل، بطبيعة الحال، حيث كانت العوائل في قرى عين الحمام تجتمع بمناسبة الأعياد والاحتفالات. كنت طفلة صغيرة لكنني أتذكر بوضوح عندما كانت النساء تتجمعن وقت القيلولة في غرفة ما وتغلقن مصراعي النافذة، وتتحدثن بصوت خفيض. فهمت بالفطرة أن النساء كنّ يتحيّن الفرصة للتجمع بعضهم مع بعض. كان هناك تناقض بين الاحتفال، من جهة، وتلك الجلسات المغلقة في الظلمة والوشوشات وسيل الدموع، من جهة أخرى. لم أنس الألم الذي كنت أشعر به. في تلك الأوقات البهيجة والاحتفالية، كنّ يكفكفن دموعهن بطرف جِبابهن القبائلية، فيمسح على أحزانهن. كنّ يبكين أزواجهن المغتربين [خلال الثورة التحرير الجزائرية، ملحوظة المحرر]، ويحكين لبعضهن مضايقات أهل أزواجهن لهن. كنت أسمع أسماء نساء وأسماء رجالهن الذين تزوجوا مرة ثانية. قدر النساء القبائليات هذا، فهمته في طفولتي.

ترأسين اليوم شبكة وسيلة، التي أسستها في العام 2000. هل عشت تجارب دفعتك لتبني القضية النسوية؟

لم أعش في شخصيًّا تجربةً أثارت فيّ الرغبة في الانتقام. دائما ما اتخذت مواقفًا قائمة على المبادئ، والحركة النسوية أحدها. كان الانضمام إلى شبكة وسيلة امتدادًا مباشرًا لحياتي بصفتي امرأة طبيبة. كنت أمثّل مؤسسة محفوظ بوسبسي خلال يوم دراسي نظمته جمعية نجدة نساء في شدة. أسفر اليوم الدراسي عن توحّد العديد من الجمعيات التي كانت تعمل منفردة في شبكة واحدة بهدف إيجاد حلول نفسية للنساء في شدّة. وهكذا بدأنا العمل معًا.

حاولت جاهدة طيلة حياتي أن أضع نصب عينيّ ما كان، وما يزال، انتهاكًا لحقوق الانسان. تعهدت لنفسي بأنه لن يحق لي التنصل أمام أي ظلم يقع أمامي، من دون خوض معركة لرفعه. سواءً في إطار عملي في اللجنة الطبية لمناهضة التعذيب، منظمة العفو الدولية، أو مؤسسة محفوظ بوسبسي.

«أظن أنّني ورثت توجهي النسوي، الذي لم أكن أدرك مصدره سابقًا، عن أمي.»

نلاحظ أن المرافقات المناضلات اللواتي يدافعن عن ضحايا أعمال العنف أو الصدمات النفسية لا يتكلمن عن معاناتهن الشخصية. ألا ترين في ذلك تناقضًا؟

قد يبدو الأمر سخيفًا، لكنني لطالما اعتقدت أنني نلت نعمًا مادية وفكرية عديدة، وأن علي دينًا أقضيه. لا أستطيع الحديث عن معاناتي الشخصية من دون تخيل أحدهم يجادلني على حقّ: «أنت، لم تشعري بالجوع يومًا، لم تشعري بالبرد يومًا. عندما ندخل منزلك، المكان جميل، وهناك لوحات.»

لكننا، بالرغم من ذلك، لا ننفك نكرّر أننا لسنا هنا صدفة، أن نضالنا ينبع من قصتنا الشخصية؛ أننا هنا لنعمل، لنساعد، لأنه من واجبنا منح الطاقة التي نملك. لكن صحيح أنه لم يكن يومًا سهلًا أن نقول في لحظة ما: «حسنًا، أنا عشت في محيط معين ولهذا أتكلم بهذه الطريقة. من أكون، في نهاية المطاف، أمام هذا الانسان الذي من المفترض أن أساعده؟» نحن نرفض قول ذلك. لقد أمضينا عقودًا نحاول أن نجد أنفسنا، أن نلتقيها، في كل القصص التي صادفناها. في الحقيقة، غالبًا ما تكون النساء اللاتي نتقرب منهن أكثر من غيرهن، أو تنشأ معهن رابطة لا يمكن تفسيرها، ملتوية ومتقلبة بين فترات محبة ورفض، هن اللواتي يشبهننا أكثر.

1. «السؤال»، منشورات مينوي (éditions de Minuit)، 1958، سيرة ذاتية كتبها هنري علاق (Henri Alleg)، أدان من خلالها التعذيب الذي مارسته فرنسا على المدنيين خلال حرب التحرير الجزائرية.

2. تشير «أزمة صيف 1962» إلى الاختلافات التي نشبت بين قادة جبهة التحرير الوطني عندما حلّت ساعة تحديد المبادئ العامة التي ستُبنى عليها الجمهورية الجزائرية المستقبلية.

بصفتك طبيبة، هل مررت بتجارب شكك فيها أحدهم بكفاءتك المهنية لأنك امرأة؟

كنت رئيسة قسم أمراض الغدد الصماء بمستشفى مايو، في باب الواد، والذي كان مستشفى عسكريًا إلى غاية عام 1987. كثيرًا ما كان يُلمّح إلى أنني أستفيد من معاملة خاصة في الحصول على المعدات الطبية لأنني كنت جميلة. وعندما كنت أقدم طلبات متعلقة بتسيير القسم، كان يحدث أن يجيبني بعض المسؤولين، في خضم يوم للدراسات العلمية، أنهم حجزوا جناحًا في الفندق...

في أحد الأيام، بينما كنت أرعى والدي وهو راقد على فراش المرض نتيجة إصابته بسرطان الرئة، اتصل بي أحدهم وقال لي أن أحد المسؤولين الكبار يريد محادثتي. عندها قدم لي هذا الأخير عرضًا مباشرًا. قال ذلك بهدوء من يعتقد، ما إن تطغى السلطة على عقله، أنه يحق له التحرش بك...

لحظتها، تجسدت أمامي على أرض الواقع «الحُقرة». لم أشعر بها قط خلال فترة التدريب أو عندما عملت في مستشفى مدني. أما خلال عملي في المستشفى العسكري، فكان لدي انطباع أن هناك العسكريون ثم هناك البقية. في حال وجود نساء في محيطهم، كانوا يمنحون أنفسهم الحق في التحرش بهن. لم أكن أطيق تلك الفكرة الفورية والعنيفة بأنهم كانوا أصحاب النفوذ، بأنهم كانوا المنتفعين من المناصب. لم نكن نتحدث في الموضوع إلا نادرًا. ما تسمونه اليوم دون مواربة «التحرش الجنسي»، لم نكن لنفكر وقتها بالإشارة إليه أو تعريفه بوصفه انتهاكًا للكرامة الإنسانية. بل في بعض الأحيان كنّا نسميه كياسة.

ما هي الأمور الأخرى التي لاحظتها في السنوات التي قضيتها في المستشفى العسكري؟

عُيّنت رئيسة قسمٍ في مستشفى مايو [حاليًّا، المركز الاستشفائي الجامعي محمد الأمين دباغين. ملاحظة المحرر] في عام 1980، في سن الثامنة والثلاثين، وبقيت هناك بعد العام 1987، وهي السنة التي أصبح فيها المستشفى مستشفًى مدنيًّا. وقتها، لاحظت، أنا القادمة من مركز بيار وماري كوري المتواضع لمكافحة السرطان، وفرة المعدات والموارد المالية؛ وشهدت بالأخص بقايا قانون الأهالي، التي أججت صراعات كنت قد نسيتها. في المقام الأول، كان المستشفى يتميز بخصوصية العسكرية؛ حيث كانت التفرقة بين العسكريين والبقية شبيهة بالتفرقة بين المستوطنين والأهالي. ثانيًا، لاحظت تفشّي السلطة الاستبدادية. صعقت وأنا أرى الأطباء المساعدين ذوي المسيرة العسكرية ينبطحون أمام جاهل أعلى رتبة، جنرالًا كان أو لواءً، ثم، دقائق بعدها، يستشيطون غضبًا في وجه مجندين شباب ارتكبوا خطأً ما. كنّا، مثلًا، مجبرين على طلب تصاريح لإدخال «غير ذوي الحقوق» إلى المستشفى للعلاج؛ فكان علينا تقديم استمارة مستوفاة لكل مدنيّ، تحمل الاسم الكامل وسبب إدخاله المستشفى. بالرغم من ذلك، كان مستشفى مايو متاحًا أكثر مما هو عليه اليوم. لاحقًا، رفضت الالتحاق بمستشفى عين النعجة العسكري، تفاديًا للضغوط والتجاوزات التي عشتها على نحو استباقي. وما إن خرجت من أكذوبة «بناء الدولة» حتى عدت مباشرة إلى الواقع السياسي والاجتماعي؛ كان الأمر بمثابة استرجاع لحسي السياسي والاجتماعي بعد سنوات من العمى.

خالطتِ خلال حياتك المهنية العديد من أصحاب السلطة، ألم تُغوك يومًا فكرة ممارستها بدورك؟

بلا شك. لا توجد سلطة أكثر شبها بالسلطة السياسية من السلطة الطبية، لا سيما في الجزائر. كنت سأحب أن تكون لي سلطة التأثير على القرارات، من أجل المنفعة العامة. فعلت ذلك مرارًا في مجال عملي، كلما أتيحت لي الفرصة. مثلًا، عندما كان ينبغي استحداث تخصص الطب النووي. كان ذلك حملًا ثقيلًا لأنني شعرت أنني غير مؤهلة كفاية؛ كان عليّ المناورة بدهاء من أجل إقامة هذا التخصص. عمليًا، كان الأمر شبيها بممارسة السياسة؛ وعندما تحول مستشفى مايو إلى مستشفى مدني، حاربت أيضًا من أجل الابقاء على المكتبة العلمية. من بين المشاكل الأخرى، كانت هناك قضية اللغة؛ لا يمكنك تصور مدى الإحباط الذي شعرت به طوال حياتي لأنني لا أتكلم العربية. وأنا أرتقي في السلم الوظيفي، من طبيبة مساعدة، إلى أستاذة (professeure)، ووصولًا إلى أستاذة مُبرِّزة (agrégé)، حظيت بقدر كبير من السلطة الطبية، مما يسّر لي ممارسة مهنتي. لو جرت الأمور على نحو مختلف، لكانت مسألة اللغة قد شكلت عقبة في مساري. ومع ذلك، وإن كان عندي ميل إلى السلطة، إلا أنني حرصت على الحفاظ على القرب من الناس والإنسانية المرتبطان بمنصبي، لما عانيته شخصيًّا من برودة الدوائر الطبية.

في هذا الصدد، أردت في عام 1992 حماية ممرض كان يعمل في قسمك بعد أن اتّهم بالإرهاب. هلّا حكيت لنا المزيد عن تلك القصة؟

لقد كبتّ هذه القصة لوقت طويل. كان ممرضًا ممتازًا. اسمه فوضيل. عملنا معًا لسنوات طويلة. كنت أعرف أمه، وعالجت أفرادًا من عائلته. ثمّ اختفى بين عامي 1990 و1992. أخبرني أنه ذهب عند أخيه في فرنسا والتحق بدورة تدريبية لاكتساب مهارات إضافية. أتذكر أنني قبلته على وجنتيه عندما عاد، فقال لي حينئذ: «لا بأس في ذلك هذه المرة.» لقد لاحظت أنه تغير، لكن عليّ الاعتراف أنني لم أخصص وقتًا للحديث معه بهذا الشأن، حيث إنه كان يعمل ليلًا.

في واقع الأمر، أصبح فوضيل متطرفا عندما كان في فرنسا، فلقد كان هو وأخوه يحضران حلقات الإمام عبد الباقي صحراوي، أحد الأعضاء المؤسسين للجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفيس)، والذي اغتيل في 11 جويلية/تموز 1995 في مسجده الموجود في الدائرة الثامنة عشرة في باريس.

في أحد الأيام، بداية عام 1992، دخلت المشرفة الطبية إلى مكتبي وبرفقتها كهربائيّ يحمل حقيبة في يده. كانت قنبلة تقليدية غير مشغّلة، وجدها حين حضر من أجل أعمال صيانة. لم يكن الرجل

يرغب في الوقوع في مشاكل، وطلب مني تسليمه اقرارًا بالاستلام. فشرعت في تحرير رسالة وكأنني أحرر شهادة طبية: «أنا، الموقعة أدناه، البروفيسور شيتور، استلمت من الكهربائي قنبلة تقليدية الصنع...» لقد شككت في فوضيل على الفور، وتملكتني رغبة لا تقاوم في حمايته من الأذى الذي قد تلحقه به قوات الأمن. لا شك أن مساعديّ ظنوا أنني سلمت القنبلة إلى مرشديّ القدامى في المستشفى العسكري، لكنني لم أفعل ذلك، بل أخذتها إلى بيتي ودفنتها في الحديقة. الآن وأنا أستعيد الأحداث، أكيد أن ما فعلته كان تصرفًا طائشًا. أوقف فوضيل في جوان/حزيران 1992، ليس بسبب القنبلة، فلم يكن أحد يعلم بشأنها وقتها. لقد أرسل لي رسالة، سألني فيها إذا ما كنت واجهت مشكلة ما، ووقع خطابه بعبارة «تحياتي الاسلامية»... أسابيع قليلة بعد توقيفه، أخبرتني المشرفة الطبية أن أفرادًا من المخابرات زاروا القسم، لكنهم لم يفتحوا درج فوضيل؛ لا أدري لماذا. ثم طلبت مني إنْ كان علينا فتحه، فقبلت. اكتشفت داخله جميع كتيبات النقابة الإسلامية للعمل، النقابة التابعة للفيس.

في شهر جانفي/كانون الثاني من عام 1993، استجوبتنا أجهزة الشرطة، أنا والكهربائي والمشرفة الطبية، لما يقرب ستة ساعات في مركز الشرطة كافينياك، وكان فوضيل حاضرًا أيضًا. كان يرتدي قناعًا، وعند مواجهته معي، طلب الصفح قائلًا: «أنا آسف، سيدة شيتور، اعترفت بكل شيء بشأن القنبلة. لقد عذبوني.»

وقتها، وجهت لي تهمة التواطؤ. صودر جواز سفري ومُنعت من مغادرة التراب الوطني.

أتعرفين ما حلّ به؟

لم تصلني أخبار عنه منذ ذلك اليوم. ما زلت حزينة على اختفائه. أنا مقتنعة بأن ما تعرض له كان ظلمًا؛ إنه رمز لما أسفرت عنه الانتهاكات. كان يوجد أشخاص من أمثال فوضيل في كل المستشفيات. وقتها، لم أكن أفكر أن جميع الإسلاميين أعدائي. في بداية التسعينيّات، وددنا، أنا وأصدقائي أن تتم الموافقة على استكمال العملية الانتخابية.[3]

هل ندمت على ما فعلته؟

وقتئذ، ولا سيما مع تصاعد أعمال العنف، شعرت بتأنيب الضمير وفكرت أنني لم أكن أملك البصيرة الكافية لأخمن أن ذلك الشاب الذي كنت أكن له محبة كبيرة قد يكون قادرًا على قتل الناس. من ناحية، كان فكري الثاقب يتولى إداني؛ ومن ناحية أخرى، كانت قصتي الشخصية تمنعني من تأييد التعذيب أو الاخفاء القسري، إذ إنني أقسمت وأنا في سن الرابعة عشرة النأي عن هذه الأفعال. ما زلت أعض أصابعي ندمًا لأنني لم أخصص وقتًا للحديث مع فوضيل. لهذا السبب، ربما، يصعب عليّ تذكر كل أجزاء هذه القصة.

هل أثرت هذه الحادثة على مسيرتك المهنية؟

نعم، فلقد طالب عدد من زملائي بإقالتي. لم يحدثني أحد في الموضوع مباشرة، لكنهم نبذوني، متحسرين على ما كاناه أبي وعمي... ولكن، في المقابل، حصلت على دعم طبيب الأمراض النفسية محفوظ بوسبسي، زميلي وقتئذ، والذي أُغتيل في عام 1993.

من وجهة نظرك، كيف عاش الأطباء والعاملين في مجال الرعاية المحية المجازر في حق السكان خلال سنوات التسعينيّات من القرن الماضي؟

أُغتيل عدد من زملائي في تلك الفترة. وفي المستشفى، شهدنا عن قرب فضائع الإرهاب الإسلاموي. كانت الطبيبات المساعدات يقمن بعد كل مناوبة ليلية بما يشبه جردًا للأهوال: «استلمنا جسدًا ورأسًا.» «لن أقوم بهذا العمل بعد اليوم»، جملة سمعتها مرارًا في تلك الفترة. كنت قد انخرطت في فرع منظمة العفو الدولية في الجزائر في عام 1991، فعملت مع الأسر التي كانت ضحية للإرهاب. اعتقدت أنني سأنفع الناس بعملي وبنظرتي فيما يحدث. ربما كان عليّ التفكير حينئذ في الحصول على استشارة نفسية؛ فلقد تعرضنا جميعنا إلى صدمات كان ينبغي معالجتها. كل واحد قام بذلك على طريقته.

> «"لن أقوم بهذا العمل بعد اليوم"، جملة سمعتها مرارًا في تلك الفترة.»

عايشت ثلاث حوادث مفصلية في تاريخ الوطن؛ ثورة التحرير، والحرب الأهلية، والحراك. هل كان لك نظرة مختلفة لكل واحد منهم؟

أعتقد أنني عشتها كلها على النحو ذاته، إذ أحسست في كل مرة بضرورة الدخول في الحدث والعمل على فهمه. شهدت أيضًا فياضات باب الواد في 2001، وزلزال 2003. كان كل حادث يزيد الطين بلة. كان هناك في الآن نفسه قطيعة واستمرارية في سلسلة الصدمات تلك. أعتقد أننا لم نقل كفاية كم عانت هذه الأرض من الويلات والظلم والقهر، وكم تجرّع الناس الخوف فترسّخ فيهم.

كيف نظرت إلى الحراك؟

شعرت أنني استعدت بفضل الحراك ذلك الشعور العزيز على قلب أبناء جيلي؛ ألا وهو التآخي، والذي قد يبدو مفهومًا ساذجًا. كما أنني أملك قناعة بأن قوى المقاومة، وإن كانت مكبَّلة في الوقت الراهن، وصلت إلى درجة من القوة والعزيمة لم يسبق لها مثيل. عاجلًا أو آجلًا، سيتحقق حلم أبي في دولة مدنية يسودها القانون. في هذا الصدد، كان أبي قد كتب رسالة في 22 فيفري/شباط 1962، استخدم فيها كلمة «حزن» لازمةً لوصف ما آلت إليه مفاوضات طرابلس: «حزن، على مهل، وُضعت البيادق في أماكنها. [...] حزن، الكل يشعر بخدعة تحاك، تمس التاريخ. في نهاية المطاف، لا ارتياح هناك. وإن جبانًا.» ذلك الحزن الذي ذكره والدي في رسالته، استطاعت قوى الحراك التغطية علية في 22 فيفري/شباط 2019.

ما هو حلمك بشأن الجزائر؟

حلمي من أجل الجزائر... نقيض ما عشناه من أوجاع وآلام. الكفاءة، احترام قيمة العمل، التضامن، كلّ الأمور التي لمسناها خلال تلك الجمعات الرائعة، تحقيق مطالب شعارات الحراك، دولة مدنية ديمقراطية اجتماعية تضامنية. أن نسترجع كل ما هو جميل. حلمي من أجل الجزائر: خلاصها.

كنت قد تحدثت عن الأوجاع التي عرفها البلد؛ ما هي نظرتك إلى الدولة القومية الناشئة وهي تمر عبر تلك الأحداث؟

أعتقد أن ما صقل رغبتنا الجامحة في المقاومة هو بالتحديد شعورنا بالأسى لما يحدث في وطننا. فبغض النظر عن طبيعة هذه الأوجاع وحدّتها، وعودتها مرارًا وتكرارًا، يوجد رفض راسخ فينا، عابر للأجيال، لـ«الحُقرة»، والاحتقار، والمهانة. ولقد حافظت النساء، على الأقل بوصفهن رمزًا، على هذه الشعلة، من أجل كرامة أبنائهن.

لو كان هناك دواء للوجع الجماعي، فماذا سيكون في رأيك؟

في المقام الأول، ينبغي ألّا نكون لا مبالين إزاء الوجع، أيًّا كان. فالإنسان يفقد كلّ شيء، بما في ذلك قدرته على الوجود في هذا العالم، إذا ما فقد إحساسه بالألم؛ آلام الآخرين وآلامه. الدواء إذن هو غرس الأمور الحسنة وتعزيزها؛ أن نحاول الفرز بين ما هو ضروري وما هو ثانوي؛ وأن نحافظ دومًا على قدرتنا على الصفح. لا يمكننا المقاومة من دون صفح، وإلّا زدنا وجعًا على وجع.

ما هو تحليلك لأوجاعك الشخصية؟

لا أريد أن أغادر هذا العالم قبل أن أفهم الأمور. سواءً ما حدث خلال فترة الإرهاب، أو ما يخص علاقتي بأمي، البعيدة الآن، ولكنني ما زلت نادمة عليها. أمي لم تعد موجودة لأقول لها: «عانيتِ نوعًا ما من التغييب، وكان ذلك ظلمًا»، ولأشرح لها ما حدث. كانت ستسامحني. إنه الصفح.

3. بعد الدور الأول من الانتخابات التشريعية لعام 1991، والذي شهد فوز حزب الفيس، أوقف الجيش المسار الانتخابي.

شظايا الأحلام*

إبداع

ريما رزايقية
سعاد لعبيز

* فيلم وثائقي لبهية بن شيخ لفقون، أُنتج عام 2017

وجـوه حضرية

لريما رزايقية

يتمحور مشروع ريما رزايقية، مهندسة معمارية ومصمّمة حضرية، حول عمارات حي ديار المحصول الموجود في الجزائر العاصمة، والذي صمّمه المهندس المعماري فرناند بويون. يتكون حي ديار المحصول من قسمين يفصلهما نهج أولمان خليفة (سابقًا، نهج قوة المشاة الفرنسية في إيطاليا): القسم الشمالي المطلّ على خليج الجزائر العاصمة، وسمّي بـ «سيتي كونفور نورمال» («حي الراحة العادية»)، وكان مخصّصًا للسكان الأوربيين؛ والقسم الجنوبي في الخلفية، وسمّي بـ «سيتي سانمبل كونفور» («حي الراحة البسيطة»)، وكان مخصّصًا للسكان العرب.
تهتم ريما في إطار عملها بالفضاءات السكنية عمومًا، لا سيما في فترة الحجر المنزلي، وما تكشفه عن مجتمعاتنا.

وفق ترتيب الظهور:

الوجه الحضري 1،
لوحة مزدوجة
سم 84 x 59
رسم، 2018.
حبر صيني، كولاج ورق شفاف،
صور فوتوغرافية على ورق
بريستول
مجموعة محمد لعربي مرحوم

الوجه الحضري 2،
لوحة مزدوجة
سم 122 x 78
رسم، 2019.
تقنية مختلطة:
حبر صيني، ألوان الاكريلك، كولاج
صور على ورق آرتشيز
أُنجز في إطار برنامج إقامة
الفنانين «البحر الأبيض
المتوسط»، في فضاء Friche
la Belle de Mai، في مدينة
مارسيليا

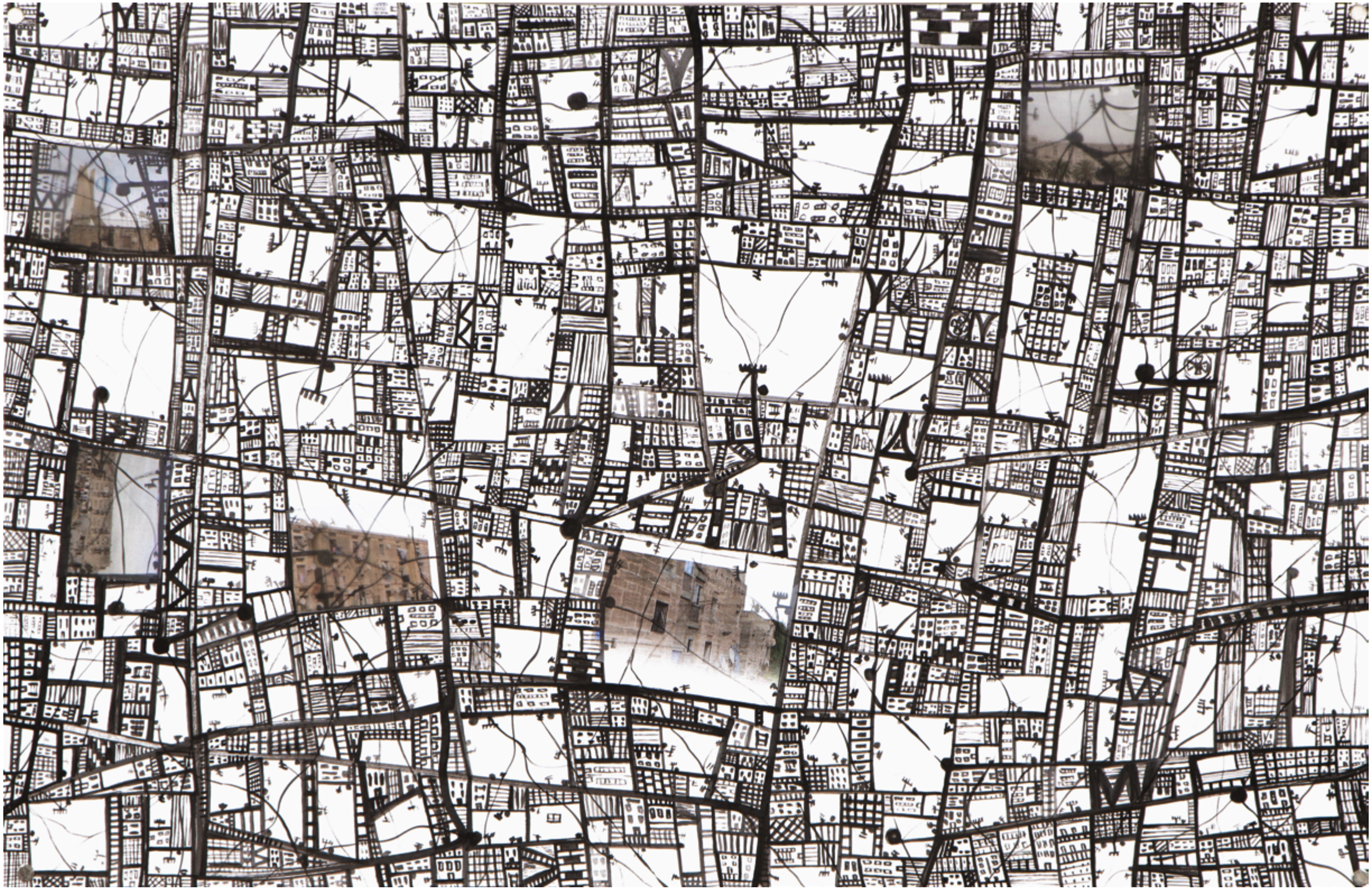

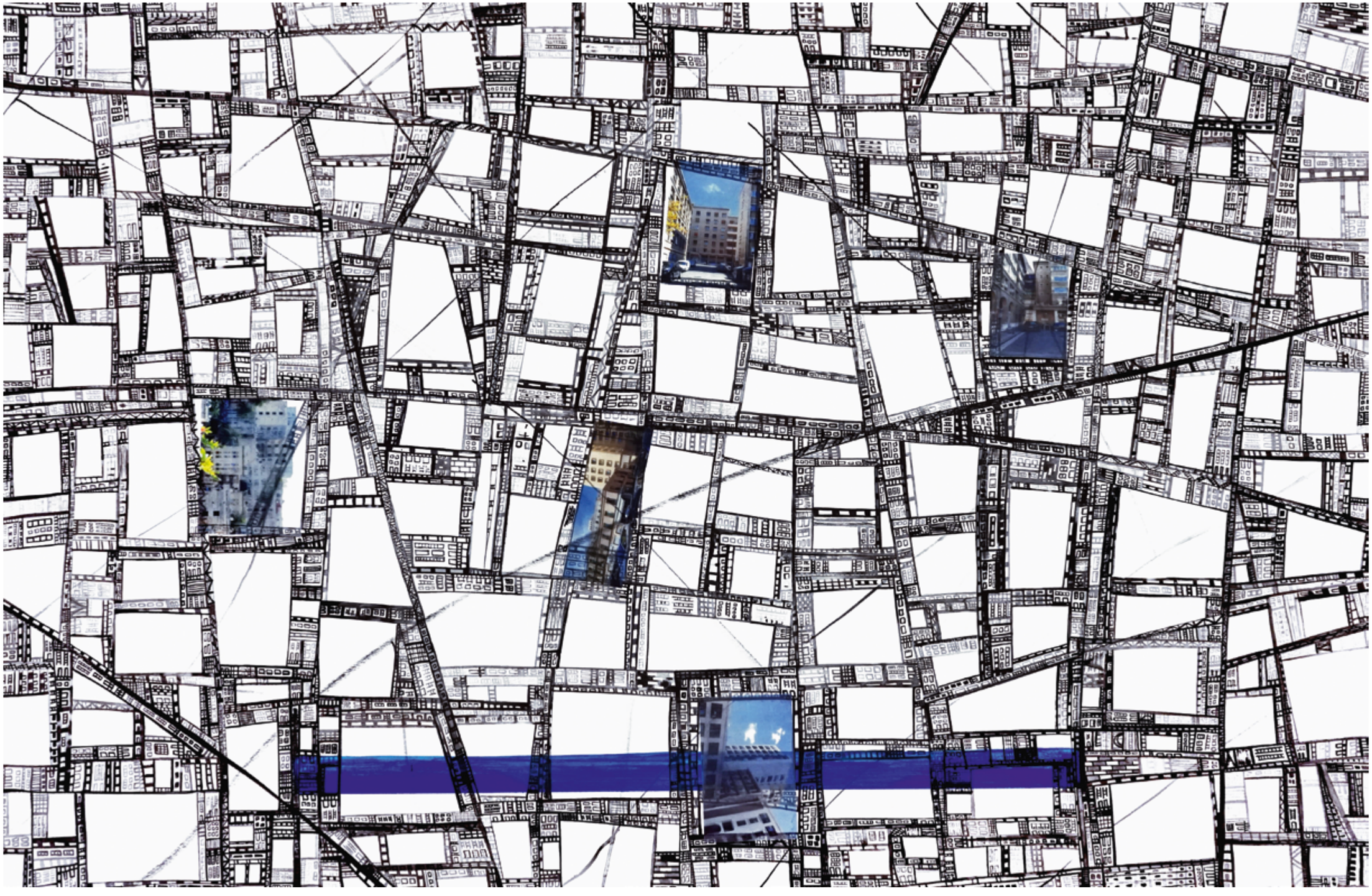

كُسكسُ لقيلولة عبدو

صدرت في «الانزلاق عارية على درابزين الوقت، شذرات سردية»، منشورات بلاست ومنشورات البرزخ، 2022

سعاد لعبيز

داخل كل واحدة منّا
يغفو اللّامكتمل
للواتي كنَّ قبلًا
أسنان حليب
اختفت تحت الوسادة

شمّت طَامَة عبق كسكسها في بهو الطابق وهي تتخطى عتبة شقتها حاملة حذاءها في يدها. مزيج من التوابل تطغى عليه رائحة القرفة. تقول طامة في نفسها إنّ عليها تناول بعض الطعام قبل النزول، لكن لا، لن تستطيع ابتلاع شيء. عليها أن تسرع.

قد تشعر بالتردد ولو للحظة، وتفكر بالعواقب؛ أن تحضّر نفسها أفضل أو تطلب مشورة كلثوم، صديقتها. إنها تعي خطورة ما ستفعله. لقد اتخذت قرارها ولا تريد مشاطرته مع أحد، ولا بأس إن كان غلطة. قاومت طامة رغبتها في صفق الباب، تردّدت يدها لحظةً، ثمّ تخلت عن فكرة الانتقام بإيقاظ زوجها. أن تقطع على عبدو قيلولته، إنّه انتهاكٌ صارخ لمقدساته، لكن يا لها من متعة! رفعت طامة المقبض بقوة لتفادي الاحتكاك بالبلاط، انغلق الباب بهدوء، ودار المفتاح مرة واحدة بلا صرير. ضربات قلبها وحدها قادرة على إيقاظ الرجل المستلقي في الصالون، حيث يبث التلفزيون نشرة الأخبار على قناة فضائية إماراتيةٍ. في الحقيقة، لم تكن طامة تخشى قطع قيلولة عبدو، بل أن تُفشل مخططها. لقد فعلت كلّ ما في وسعها كي لا يستيقظ قبل ساعة على الأقل. كان الكسكس الذي حضّرته للمناسبة بطعم كسكس الأعراس؛ حبّات كسكس دقيقة مفتولة بالسّمن، تزيّنها قطع لحم ضأن والشحم المقدّد لخروف العيد، سقتها بمرق دسمٍ وحارٍّ قليلًا: كان طبق عبدو المفضل.

صبّت له طامة طبقًا ثالثًا عندما رأت علامات الشبع عليه. بحركة من يده وفمه ممتلئة، تظاهر عبدو بالاعتراض، لكنها واصلت في صبّ المرق الساخن على حبات الكسكس. لاحظ عبدو وهو على وشك إنهاء صحنه أن صحن زوجته ما زال نظيفًا، «وْنْتي، ما تاكْليش؟» لم ترد، فهي تعرف أنه لا ينتظر ردًّا. نهضت لتطفأ النار تحت الماء، شطفت إبريق الشاي بالماء المغلي، غسلت النعناع الطازج بماء الحنفية وأوراق الشاي الأخضر بالماء الساخن. كرّرت العملية ثلاث مرات ليصير الشاي أقل مرارة. حين استدارت، كان عبدو على وشك مغادرة المطبخ وهو يقول: «جِيبِيلي لَتَاي لْصّالون، نْروحْ نتْكا شْويّة، كْلِيت بْزّاف، حا نْطّرطق...» .

عندما انغلق الباب، تركت طامة يدها تنزلق على درابزين السلم، وطفقت تنزل الدرج على رؤوس أصابع قدميها. لن يستطيع عبدو فتح الباب. طابقين أسفل، انتعلت حذاءها وهي تراقب ردهة مدخل العمارة. ليس هناك ما تخشاه، فعادة، جيران الطابق الأول غائبون عن المنزل خلال النهار، لكنّها تريد الابتعاد عن الحيّ في أسرع وقت ممكن بدون أن يراها أحد. في الطابق الأرضي، اتخذت تعبير وجه هادئ قبل أن تنزل الدرجتين الأخيرتين المؤديتين إلى الخارج. عيناها تحدّقان في نقطة بعيدة كانت وحدها من يتخيّلها، وجهة مجهولة ستقرر مكانها في الوقت المناسب. عندما وصلت إلى زاوية الشارع، حيث كانت مجموعة قطط تتولى الحراسة، فتحت حقيبة السفر وأخرجت

كيسًا بلاستيكيًّا جمعت فيه أزواج أحذية، وقذفت به فوق كومة الأكياس المبقورة. قفزت القطط التي كانت تتابع المشهد على محتوى كيس القمامة الجديد.

تمالكت طامة عن الضحك من جرأتها، فقد تثير فضول مجموعة من المراهقين المنشغلين بلعبة إلكترونية قريبًا منها. أعادت إغلاق حقيبتها ثم مشت نحو الشارع المؤدي إلى وسط المدينة؛ شعرت أن حقيبتها أقل ثقلًا الآن وقد تخفّفت من حاجيات عبدو. أخذت معها أيضا مجموعتي مفاتيح السيارة، ومفتاح خزنة المحل، ومفاتيح الشقة الخاصة بزوجها. عندما سيستيقظ، لن يستطيع اللحاق بها من دون حذائه. الجو بارد، ولن يخرج عبدو بخفيّ المنزل؛ فهو كان يخشى أن يبدو سخيفًا. كانت طامة إذن تملك الوقت لإنجاز ما نوت عليه من غير الحاجة إلى العجلة. لدى أول مفترق طرق، ترددت في تحديد أي وجهة تسلك، ثم تذكرت الطريق المختصر نحو المحل. أدهشتها نسمات شهر فبراير، فلقد نسيت طامة إحساس المشي في الهواء المنعش. نادرًا ما كانت تخرج، إذ كان عبدو يشتري الحاجيات، والأولاد يكملونها. تذكرت، وهي تمر أمام مطعم شعبي، طبق الكسكس الذي بقي على المائدة، والصحون المتسخة التي تركتها هناك. لاحظت وهي تغادر الشقة على أطراف أصابعها حبات من الكسكس تحت كرسي عبدو، لكنها أشاحت النظر؛ كان عليها المغادرة حثيثًا. فليذهب المطبخ إلى الجحيم، لم يعد الأمر يعنيها، ليتدبروا أمورهم لوحدهم. فلينظفوا إن شاؤوا، هذا لم يعد يخصها بعد الآن. عندما كادت طامة تصل إلى المحل، تحيّرت فيم ستقوله للعامل الذي لا يعرفها. تذكرت عندئذ أنها تحمل مفاتيح الخزنة؛ سيكون ذلك كافيًا لإثبات صلتها بربّ عمله. حاولت وهي تطأ عتبة المحل أن تبدو هادئة. ونجحت بصوتها الواثق في إقناع الشاب وجعله يشعر بالطمأنينة: «بْغَتني راجلي نجيبلو وثائق في الخزنة، راهو يْسْتنّا فِيّا في الطونوبيل، ما كانْش وين يَحْبس». لم يراود العامل أي شك وهو يترك طامة تتجه نحو الغرفة الخلفية للمحل. سألها إن كانت ترغب في كأس شاي بالنعناع. ردّت طامة: «سي عبدو راهو يْسِنّاني». أغلقت الخزنة بعد أن أخفت محتواها في الحقيبة. أخذت كل شيء، نسخ الفواتير وحزم النقود؛ قصاصات كبيرة الحجم لم يسبق وأن رأت مثلها، وأوراق نقدية أجنبية، يوروهات ودولارات. تذكرت طامة وهي تغادر محل عبدو للمجوهرات أنها جائعة. بفضل مال خزنة محل المجوهرات، يمكنها أن تأكل لسنوات في المطعم. المال الذي لا يودعه عبدو في البنك لإخفائه عن مصلحة الضرائب، إنه المال الذي جنته لأنها وافقت على عدم العودة إلى العمل من أجل الاعتناء بعائلتها ومنزلها. لن تضطر من الآن فصاعدًا على تحمل مزاج عبدو السيء دائمًا، عبدو الذي تدعوه «لْغولْ»، في أحاديثها مع أخت زوجها. ستكون حزمات الفواتير الدليل الذي سيقنع عبدو في حال رفض تطليقها طلاقًا وديًّا. قالت طامة في نفسها، وهي تسير نحو محطة الحافلات، أنها تستطيع أكل سندويشة وهي تمشي، كما كانت تفعل أيام الجامعة، وهو ما كان يمنعها زوجها من فعله وهي معه.

نتي قدامي

تاريخ النضال

وأنا موراك*

* تحوير عنوان أغنية للشيخة ريميتي «نتا قدامي» – «تسير أمامي وأنا أتبعك»

تطور النسوية بين 1989 و1991

خلال السنوات 1989 و1990 و1991 الثلاثة، نظّمت الجمعيّات والتجمّعات النسائية في الجزائر أنشطة جماعية ومنسّقة، في ظل سياق أتاح ممارسة الحريّات الجماعية.
سنستعرض تلك الحقبة المحورية، ونحاول معرفة كيفية فرض تلك الجمعيات، من خلال مطالبهن الخاصة، وجودهن في ساحة النقاش السياسي وقتها، لتصبحن علاوة على ذلك فاعلات سياسيّات. من أجل هذا الغرض، سنعتمد على النصوص الصادرة عن التجمعات والجمعيات النسائية التي مقصدها الدفاع عن حقوق المرأة، ومناهضة التمييز بين الجنسين، والمطالبة بالمساواة. إن هذه النصوص، والتي تشمل القوانين الأساسية لتلك الجمعيات، وبياناتها، والعرائض، والدعوات إلى النقاش أو التظاهر، كلّها مصادر ذات أهمية تزوّدنا بمعلومات عن تطور الحركة. وبطبيعة الحال، ينبغي استكمالها باستطلاع شهادات المناضلات، واستحضار ذكرى من غادرتنا منهنّ، واسترجاع النسيج الثقافي لتلك الفترة الحافلة بالإبداعات في كل المجالات، من صحافة وأدب وفن.

1989-1991، انفتاح خاضع للرقابة

تمثّل مظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 1988 تحولًا في الحياة السياسيّة. فلقد كانت ذروة لمجموعة من الإضرابات والمطالبات بإرساء الديمقراطية في العمل السياسي. تعرّضت انتفاضة 5 أكتوبر/تشرين الأول إلى قمع الجيش، ممّا خلف مئات القتلى – 159 وفقًا للأرقام الرسمية، و500 وفقًا لإحصاءات أخرى – معظمهم من الشباب. كما شهدت موجة من الاعتقالات وممارسة التعذيب خلال الاستجوابات، وهذا ما ستدينه اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، والجمعيات أو التنظيمات النسائية، مثل جمعية المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون التي نشرت، في 27 أكتوبر/تشرين الأول 1988، بيانًا يدين «استعمال القوة المسلحة، والاعتقال التعسفي، والخطف، والاختفاء القسري، والاعتداء البدني، واستخدام التعذيب المنهجي». ونظمت المناضلات، اللاتي ستنشأن لاحقا جمعية حماية وترقية حقوق المرأة، نقاشًا مفتوحًا في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، أدلت فيه أمهات وشباب بشهاداتهم على التعذيب.

بُعيد انتفاضة أكتوبر 1988، أنهت سلسلة من التدابير السياسية التي نصّ عليها دستور فيفري/شباط 1989 نظام حكم الحزب الواحد الممثل في جبهة التحرير الوطني؛ فأرست تلك التدابير حريّة الصحافة والحق في تكوين الجمعيات. والواقع أن ذلك كان بداية لعملية إصلاح ضرورية بالنظر إلى الظروف السائدة وقتها [1]، والتي فرضت الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى «الانفتاح»، والعمل على تزامن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

خلق هذا الانفتاح الخاضع لرقابة الدولة جوًّا سياسيًّا مواتيًا للتنظيمات التي تكوّنت سابقًا بصيغ بالكاد حظيت بالقبول، فهي لم تكن تنضوي في الإطار الذي قرّرته الهيئات الرسمية؛ لا سيما التنظيمات النسائية، مثل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA).

صار اليوم بإمكان التنظيمات النسائية الانتشار وتوسيع أفق فرصهن، ونطاق فكرهن وخطابهن وعملهن. ولن تنتظر التنظيمات والتجمعات النسائية القائمة قانون 1990 لتعلن عن وجودها، فالدستور الجديد نفسه يتيح فرصًا متعدّدة لتكوين الجمعيات. وهو ما سيتمخض عن طفرة جمعويّة شاركت فيها النساء. انتظمت الجمعيات للتوعية بشأن مسألة وضع النساء في الجزائر وتسليط الضوء عليها، وهي مسألة طالما تجاهلها الفاعلون السياسيون الآخرون أو قزّموها. وبغية تحقيق ذلك، نفذت الجمعيات مجموعة من المبادرات المحددة، والتي استشفّتها من محاور النضال الخاصة بها.

الحركة في الفترة 1989 و1991

فريال لعلامي

انتظام المناضلات

صار الشكل الجمعوي، الآن وقد أصبح ممكنًا، الإطار الذي اختارته التنظيمات القائمة وكذلك أولئك الذين أرادوا تكوين تنظيمات جديدة. شهدت تلك الفترة تنظيم العديد من الجمعيات النسائية جمعيات عامة تأسيسية وإشهار قوانينها الأساسية في عدة مدن جزائرية، واختارت أسماءً تعبّر عن هويّتها. فمنها من ركّزت على فكرة التعبير، مثل صوت النساء في بومرداس، وثيغري نثمتوث (صرخة النساء) في تيزي وزو، وصرخة النساء في سطاوالي؛ ومنها من أبرزت الهدف من الجمعية، مثل جمعية مساواة، تمكين، وترقية في الجزائر العاصمة؛ وشدّدت أخرى على مفهوم المواطنة، مثل الجمعية النسوية من أجل ازدهار الشخصية وممارسة المواطنة في وهران؛ أو على استمرارية النضال، مثل جمعية إصرار في قسنطينة.

وإن تلاقت هذه الجمعيات في مسعى تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، إلّا أن استراتيجياتها لتحقيقه اختلفت. ترجع هذه الاختلافات إلى تاريخ كل جمعية منها السابق لتأسيسها قانونيًّا. فبعضها انبثق من مجموعات العمل للطالبات، التي كانت تنظم نادي السينما أحلام؛ في حين تكونت أخرى من مجموعات النساء التي أُنشأت داخل الفروع النقابية لفيدراليات التعليم أو الصحة أو في أعقاب مظاهرات 1981 المناهضة لمشروع قانون الأسرة. لكن، وبالرغم من اختلاف وجهات النظر، فلن تتأخر الجمعيات في الإعلان عن رغبتها في «تكوين حركة نسائية قوية بتظافر جهود الجميع»، كما ورد في النداء إلى الملتقى الوطني الأول للنساء، والذي عُقد في 30 نوفمبر/تشرين الثاني والأول من ديسمبر/كانون الأول 1989. حيث اجتمعت في الجزائر العاصمة لمدة يومين أربع عشرة جمعية [2] أُسّست في عدد من الولايات – الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، تيزي وزو، بجاية. وتبع هذا الملتقى اجتماعات مهمة أخرى، اقتضتها إمّا الظروف السائدة وقتها، أو ضرورة تقييم عملها. كان «منهاج العمل الذي اعتمدته الجمعيات الحاضرة» يهدف إلى تقييم الوضع الراهن وتحديد أهداف مشتركة.

أعربت ممثلات الجمعيات بوضوح عن إدانتهنّ لقانون الأسرة ومعارضتهنّ له، إلّا أنهن اختلفن بشأن الاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها، بين من كانت تميل إلى مطلب تعديله، ومن طالبت منذ البداية بإلغائه لكونه نصّا غير قابل للإصلاح. كانت النقاشات محتدمة وبدا أن الحركة تعرضت إلى صدعٍ، ظلت ذكراه طويلًا في أذهان النسويات القدامى.

تحظى المجاهدات بمكانة خاصة في هيكل الحركة النسوية؛ إذ يكنّ لهن المجتمع والمناضلات النسويات بالغ الاحترام. ابتداء من 1981، شاركت المجاهدات في المظاهرات المناهضة لاعتماد مشروع قانون الأسرة، فرفعن خلال تجمعّ ديسمبر/كانون الأول 1981 في ساحة البريد المركزي راية تحمل شعار «لا لخيانة مبادئ الفاتح من نوفمبر»؛ وهو ما كررنه في بيان نشرنه في 30 أكتوبر/تشرين الأول 1989. علاوة على كونهن الجيل الأول لنضال لا يزال مستمراً، فإن مشاركتهن النّشطة أصبغت على الحركة النسوية شرعية تاريخية أساسية في الجزائر، حيث تعد الثورة التحريرية أحد أهم مقوماتها.

1. عرفت الفترة التي تلت الصدمة الارتدادية التي انهارت بسببها أسعار البترول في 1989 اللجوء إلى الاستدانة الخارجية على نحو كبير والانخفاض الحاد لاحتياطي العملة الصعبة.
2. من بينها: جمعية المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون في الجزائر العاصمة (قدمت الجمعية طلب الاعتماد في 1985)، جمعية حماية وترقية حقوق المرأة في الجزائر العاصمة، جمعية النهوض بالمرأة في الجزائر العاصمة، الجمعية النسوية من أجل ازدهار الشخصية وممارسة المواطنة في وهران، جمعية إسراء في قسنطينة، جمعية الدفاع عن حقوق المرأة في عنابة، جمعية ثيغري نثمتوث (صرخة النساء) في تيزي وزو، جمعية صوت النساء في بومرداس، جمعية حقوق المرأة في مستغانم.

أمّا داخل الحركة، فإن المناضلات أنفسهن تبنين هذه الاستمرارية، وسيكتبن لاحقًا في بيان اعتمده تجمع 8 مارس 1989 الذي أقيم في الجامعة المركزية: «أمِن أجل منح النساء الجزائريات صفة مواطنات من الدرجة الثانية استشهدت حسيبة بن بوعلي ومليكة قايد والأختين بوعتورة وغيرهن كثيرات؟»، و«نحن بنات حسيبة!».

اعتمدت جميع الجمعيات مبدأ الاستقلالية عن الأحزاب السياسية. لكن بعد الانقسام الذي عرفته جمعية المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، وإنشاء الجمعية المستقلة من أجل الانتصار لحقوق المرأة بتاريخ 15 فيفري/شباط 1990، تبيّن أن هذا المفهوم بحاجة إلى مزيد من التوضيح والتفصيل؛ إذ ضمّت الجمعيات بين أعضائها مناضلات ينتمين إلى أحزاب سياسية. رأى عدد من مناضلات جمعية المساواة أن ذلك سيعرضها لتأثير حزب أو آخر، وسيشوش على قضيتها. فطُرح حينها سؤال ما إذا كان ينبغي منع المناضلات في الأحزاب السياسية من العمل في الجمعيات النسوية. خلال الملتقى الثاني للجمعيات النسائية في 17 ماي/أيار 1990، حسبما نقلت جريدة المجاهد، تمّ التوصل إلى «قرار توافقي [...]بشأن ما يُعتبر موضوعًا أساسيًّا: استقلالية الجمعيات عن الأحزاب السياسية والسلطات العمومية». وبعد التأكيد على مبدأ استقلالية الحركة النسائية، أقرت هذه الأخيرة بإمكانية انتماء المناضلات النسويات إلى تنظيمات سياسية.

أتاح تعدد انتماءات عدد من المناضلات الفرصة لفرض القضية النسائية في الأحزاب والنقابات؛ فبفضل المواضيع التي اخترن طرحها والاستراتيجيات التي اعتمدنها، وجدت المسألة النسوية طريقها إلى مجال النقاش السياسي. واستطاعت النساء، في بعض الأحزاب السياسية، إدراج المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعمل عليها.
هكذا، بدأت ترتسم ملامح حركة نسويّة تعدّدية، ترفض فكرة المنظمة الواحدة ولكنها في الوقت ذاته تعمل على أنشطة مشتركة بانتظام. إذ تمتاز تنسيقية الجمعيات النسائية بالمرونة وتظم، وفقا للأنشطة المسطّرة، جمعيات مختلفة أعلنت انتماءها إلى الحركة وتساهم في تحديد معالمها وتكوينها.

المطالب ومحاور العمل

يمثل قانون الأسرة موضوعًا توافقت ضده الآراء داخل الحركة النسويّة. اعتُمد القانون في عام 1984، بعد أزيد من عشرين سنة من الاستقلال، وبعد محاولات الحكّام العديدة لإرسائه (1966، 1973، 1981) والتي لاقت معارضة من نساء ورجال كانوا يطمحون إلى نموذج أسري قائم على المساواة. لذلك، فإنه يجسّد في نظر الحركة النسائية الدور الذي تريد الدولة فرضه على المرأة؛ فالمشرّع باعتماده قانون الأسرة فإنه يعزّز النظام الاجتماعي الأبوي بمفاهيم إضافية. وبالفعل، تخضع المرأة في العلاقات الأسرية إلى قواعد تجعل منها تابعة للأب أو الزوج، وإلى كل ما يتماشى معها من زواج، بما في ذلك التعدد، وتنشئة الأطفال، وطلاق، وميراث؛ فالزوجة مجبرة على التزام «واجب الطاعة [3]». كما تُرغَم الأمهات، بموجب مادة من مواد القانون، على مغادرة بيت الزوجية في حال الطلاق والعودة إلى بيت أهلها برفقة أطفالها القصّر (في حين أنها لا تتمتع حتى بحق الولاية). ومن السهل التكهن بعواقب هذا التدبير؛ إذ ستضطر النساء اللاتي تعشن نزاعات زوجية إلى تحمل كل أعمال العنف الموجه ضدهن مخافة أن تُطردن من بيوتهن، وإن كان ذلك لا يقيهنّ من الطلاق، الذي يعد امتيازًا يختصّ به الرجل وحده.

وعليه، فإن الدولة نفسها عملت على تعزيز سلطات «ربّ الأسرة» في الحياة الخاصة، ممّا أسهم في طمس الحد الفاصل بين المجالين العام والخاص. وهذا ما جعل معظم جهود الحركة النسائية تنصبّ في مناهضة قانون الأسرة، القانون الذي يضفي الصفة المؤسسية على العلاقات الاجتماعية بين الجنسين. خضع هذا الأخير منذ سنّه إلى التعديل، فبعد أزيد من عشرين سنة من النضال المتواصل أُلغيت بعض أحكامه التي كانت الأكثر عرضة للتنديد والانتقاد. بالرغم من ذلك، فإن اللامساواة بين الزوجين والتباين في الحقوق الممنوحة إلى الأب والأم تظلّ هي القاعدة.

ما تزال عبارة «قانون الأسرة، قانون العار» رائجة إلى يومنا هذا. يوجد من يعتقد أن شعار «إلغاء قانون الأسرة» ينمّ عن سوء نيةٍ، ففي نظرهم سيسبّب ذلك فراغًا قانونيًّا من شأنه تهيئة أرض خصبة لنظام

المحاكم الدينية. لكنهم بهذا يتناسون الجانب الآخر من المطلب، ألا وهو سنّ قوانين تنصّ على المساواة. فمن الواضح أن ما تصبو إليه الحركة النسائية هو إرساء علاقات أسرية تحكمها قوانين غير تمييزية.

لذلك يبدو أن القانون أفضل وسيلة بين يدي المضطهدات من أجل التعبير عن مطلبهن في المساواة. فما هو السبيل؟ الحجة التي ما انفكت الجمعيات عن إبرازها هي أن قانون الأسرة يتناقض مع مبدأ المساواة الذي ينص عليه الدستور. لكن كيف يمكنهن إحالة المسألة إلى المجلس الدستوري، في الوقت التي يقتصر فيه الحق في رفع القضايا على رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الدولة [4]؟

تدافع الجمعيات أيضًا على حق التصويت بحرية، وهو الحق الذي طالما قوضه حكم من أحكام قانون الانتخاب، والذي يسمح للزوج بالتصويت وكالة عن زوجته بمجرد تقديم الدفتر العائلي، وكذلك الحصول على عدة وكالات أخرى. كان المطلب واضحًا: يجب إلغاء التصويت بالدفتر العائلي وتحديد الوكالات بواحدة لا غير، مع وجود ما يسوغها. ولإسماع أصواتهن، نشرت الجمعيات العرائض، ونظمت اعتصامًا أمام قصر الحكومة في 17 أكتوبر/تشرين الأول 1991، وناشدت الطبقة السياسية. كانت الشعارات تهدف إلى التوعية بضرورة احترام مواطنة المرأة؛ فشعار من قبيل «امرأة واحدة = صوت واحد = ورقة تصويت واحدة» يذكرنا بشعار مناهضة الفصل العنصري «رجل واحد، صوت واحد» («One man, one vote»).

كان إحراز حسيبة بولمرقة للمركز الأول في سباق 1500 متر في بطولة العالم لألعاب القوى في 1991 فرصة سانحة للتنسيقية النسوية للإعلان: «في طوكيو، لم تكن بحاجة إلى وكالة!»، كما اغتنمت فرصة لقاء الحكومة بالأحزاب المنعقد في 22 و23 أوت/آب 1991 لتحصل على توقيعات ثمانية وعشرين حزبًا على طلبها بحذف الأحكام التمييزية من قانون الانتخابات. بتاريخ 28 أكتوبر/تشرين الأول 1991، قضى المجلس الدستوري بعدم دستورية التصويت بالدفتر العائلي. كان الأمر انتصارًا للحركة النسوية، التي عملت بطريقة منسقة للدفاع عن المواطنة الكاملة للمرأة، والتي تعد ممارسة التصويت أحد مكوناتها.

تمثل مناهضة العنف الممارس ضد المرأة أحد محاور الكفاح التي ميّزت الفترة المستعرضة، العنف الذي سيزداد حدّة خلال العشرية اللاحقة للأسف. إذ عرفت تلك الفترة على الصعيد السياسي الانتشار السريع للحركة الإسلاموية، وبالأخص الجبهة الإسلامية للإنقاذ، «الفيس». فما فتئ نشطاء الحزب يصعدون في خطاباتهم وممارساتهم التهجم على النساء، والاختلاط، والناشطات في الجمعيات النسائية التي تطالب بالمساواة. وفي كل مرة، كانت الحركة النسائية تندد تنديدًا شديدًا بالضغوط الممارسة على النساء، ومحاولات منع الاختلاط في المدارس، وجعل ممارسة الرياضة النسوية اختياريًّا.
حذّرت الجمعيات النسائية منذ 1989 من تصاعد أعمال العنف. في شهر جوان/حزيران 1989 ارتُكبت جريمة شنعاء في مدينة ورقلة، حيث أُضرمت النار في بيت امرأة مطلقة، مما أدى إلى مقتل ابنها البالغ من العمر أربع سنوات. أدانت الجمعيات النسائية تلك الجريمة ونظمت مظاهرة أولى في 2 جويلية/تموز 1989 [5] أمام المجلس

3. المادة 39 من القانون رقم 84-11: «يجب على الزوجة طاعة الزوج ومراعاته باعتباره رئيس العائلة، إرضاع الأولاد عند الاستطاعة وتربيتهم، احترام والدي الزوج وأقاربه».
4. في الوقت الحاضر، يمكن الدفع بعدم الدستورية لدى المجلس الدستوري بموجب المادة 188 من الدستور المعدل في مارس/آذار 2016، والتي تنص على أنه «يمكن إخطار المجلس الدستوري بالدفع بعدم الدستورية بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة، عندما يدعي أحد الأطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور». باللجوء إلى هذه المادة الجديدة، يمكن لكل مواطن، ولكل شخص طبيعي أو اعتباري، يخضع للقانون العام أو الخاص، بمن فيهم أي شخص أجنبي يعترف به القانون الجزائري، يمكنه الدفع بعدم الدستورية أمام أية جهة قضائية تابعة للمحكمة العليا أو مجلس الدولة.
5. استجابة لنداء كل من جمعية المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، وجمعية النهوض بالمرأة، وجمعية حماية وترقية حقوق المرأة.

الشعبي الوطني، ثمّ يوم 23 نوفمبر/تشرين الثاني من نفس السنة لمطالبة الدولة الاضطلاع بدورها في حماية المواطنات. وهو المطلب الذي كررته في مناسبات عديدة؛ فعلى سبيل المثال في مقترح بتاريخ 7 مارس/آذار 1991 الذي تمخض عن اجتماع الجمعيات، صرحت: «[ينبغي على] الدولة ضمان أمن المواطنات والمواطنين»، وذلك في ظل التزايد المستمر للاعتداءات على النساء.

في 21 ديسمبر/كانون الأول 1989، نظمت رابطة الدعوة الإسلامية (والتي ضمت العديد من المنظمات والأحزاب) مسيرة حشدت آلافًا من النساء، وسارت للتجمع أمام المجلس الشعبي الوطني للتنديد بـ «تزايد حدة الهجمة على الإسلام»؛ كان ذلك التجمع بمثابة رد على نشاط الجمعيات النسائية. مثلت الشعارات التي رددنها، من قبيل «نحن بنات لالا فاطمة نسومر لا بنات جان دارك»، امتدادًا للتصريحات التي أدلى بها رئيس الفيس، عباسي مدني، في وقت سابق إلى وكالة الأنباء الفرنسية، حين وصف النساء اللاتي تظاهرن ضد العنف والتعصب بأنهنّ «صقور الاستعمار وطلائع الغزو الثقافي».

في 10 ماي 1990، نظم كل من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الطليعة الاشتراكية، والحركة الديمقراطية من أجل التجديد الجزائري، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، نظم مسيرة «من أجل الديمقراطية والتسامح». شارك جمع غفير من النساء في تلك المسيرة لشعورهن بأنهن مهددات بوجه خاص في ظل الظروف السائدة وقتها. كما اجتمعت التنسيقية الوطنية للجمعيات النسائية في تيزي وزو يومي 28 و29 جوان/حزيران من عام 1990، حيث أشارت إلى أنّ «وضع النساء في تردّ وسيزداد سوءًا لا محالة».

على الرغم من أن الوضع كان يزداد صعوبة، إلا أن الجمعيات ظلت مهتمة بالأحداث الدولية؛ فنددت بشدة مثلًا بالحرب على العراق. أكدت العديد من الجمعيات [6] في بيان نُشر بتاريخ 19 جانفي/كانون الثاني 1991: «نحن نعارض العدوان الامبريالي الأمريكي الذي يسعى إلى السيطرة على العالم. إن هؤلاء "المدافعين" عن المبادئ الإنسانية الذين أعلنوا الحرب حلفاءٌ لأنظمة رجعية ومعادية لحقوق المرأة.»

واستجابة لنداء عشرات الجمعيات، نُظّمت، في 24 جانفي/كانون الثاني 1991، مسيرة انطلاقًا من ساحة أودان باتجاه مكتب الأمم المتحدة. كما أعلنت في 19 جانفي/كانون الثاني [7]: «لا يمكن الفصل بين كرامتنا بوصفنا نساءً جزائريات وكرامة الشعب الجزائري و كرامة الشعوب كافة عمومًا.»

تندرج ترسانة العمل التي اعتمدتها الحركة النسوية ضمن مسعى الحضور في الفضاء العام من خلال تنظيم مظاهرات حاشدة، لا سيما بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة، ومناسبات أخرى، للتعبير عن مطالبها. كما نظمت الجمعيات النسائية معارض فنية وحلقات نقاش واحتفاليات مختلفة كتكملة لمناهج عملها المعروفة. إلاّ أنها اشتكت باستمرار من غلق أبواب وسائل الإعلام العمومية أمامهن. ولولا المقالات التي نشرتها الصحافيات لما حظيت نشاطات الجمعيات بالتغطية اللازمة للتعريف بها.

كان استرجاع الجمعيات النسائية لرمزية اليوم العالمي لحقوق المرأة بخروجهن يوم 8 مارس 1989 فرصة لفرض وجودهن، والتعريف بكفاحهن ومطالبهن في الفضاء العام، من خلال اللافتات والرايات التي رفعنها. ساد المظاهرة فرح غامر وشعور بالفخر لدى جميع النساء المشاركات؛ فلقد كان حضورهن في حد ذاته مناسبة للاجتماع والتعارف وتقوية بعضهن بعضًا. يومها، نزلت النساء إلى الشوارع لتصدحن بمطالبهن في فضاء ذكوري بامتياز.
خلال المظاهرات، علا صوتهن بالنشيد النسوي:

جزايريات أحرار
ما يقبلوش العار
ويواصلو المشوار
حتى الانتصار
الديمقراطية
حقوق نسوية
آ فاطمة، آ فاطمة، أ فاطمة نسومر...
الديمقراطية
حقوق نسوية

في مظاهرة 8 مارس/آذار 1990، منح فنانون تشكيليون جزائريون كبار، من أمثال باية ومسلي وسيلم، لوحاتهم لاستخدامها في اللافتات تحت عنوان «نضال النساء».

أما مظاهرة 8 مارس/آذار 1991، فتعرضت للقمع لمنع المتظاهرات من الوصول إلى قصر الحكومة. لكنهن تمكن من اختراق حواجز الشرطة وتقديم العريضة التي أعددنها.

من المهم أيضا التطرق قليلًا إلى الجوانب الملموسة لهذا الكفاح. فاليوم، في عصر الهواتف الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي، يصعب علينا تخيل مدى الجهود المبذولة وقتها للتواصل وصعوبة التنقل في ظل نقص السيارات. وكان إعداد النصوص وطباعتها بتقنية الاستنسل أمرًا شاقًا، إضافة إلى قلة قنوات التوزيع، حيث كانت المناضلات توزعنها في أماكن نشاطهن من جامعات وأماكن العمل؛ فلم تكن الجمعيات تملك الموارد المالية لدفع ثمن الإعلانات في الصحف. ولكنهن، بالرغم من كل العوائق، نجحن في تسليط الضوء على كفاحهن بفضل تفاني المناضلات.

منذ تلك الفترة، حُلت جمعيات وأُسست أخرى، وقد يبدو الآن أن الزمن عفا على بعض الإشكاليات والنقاشات والمفاهيم. لكن مما لا شك فيه أن تلك الحقبة اتسمت باكتساب جمعيات الكفاح من أجل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين مكانة فاعلة على الساحة السياسية. علاوة على ذلك، يمكننا اعتبار تلك الفترة طبقة جديدة عززت طبقات الوعي المتأصلة قبلًا لدى الفئة المجتمعية للنساء. إذ ما كانت لتظهر لولا مقاومة [8] النساء أولًا للظلم الذي عشنه في الحياة الخاصة؛ ثمّ بفضل تنظيم الاحتجاجات والأنشطة المشتركة على الصعيد العام. فكان التفاعل بين الصعيدين الخاص والعام بفضل مناضلات كنّ نتاجًا للتغيرات الاجتماعية الكبيرة.

خلال تلك الفترة الحافلة بالأحداث والنشاط، عرفت الحركة النسائية كيف تعزز حيز النقاش والنضال الخاص بها، لتصبح حركة معارضة اكتسبت مع الوقت رصيدًا وخبرة في الكفاح. في سياق التفاعلات الدائمة بين الحركات والمحيط السياسي، كانت تلك الفترة فرصة للحركة النسائية لتأكيد وجودها وتحديد معالمها ومكوناتها، وإثبات شرعيتها التاريخية بفضل قبول المجاهدات لأهدافها وشرعيتها السياسية. كانت مناشدة الحركة للمؤسسات بمثابة مطالبة باحترام مبادئ دولة القانون.

مع نهاية عام 1991، كانت الحركة النسائية قد حققت وجودًا معترفًا به وبرنامجًا يتمحور بوضوح حول المساواة في الحقوق، حيث عرضت الكفاح من أجل حقوق المرأة بوصفه ضرورة لإرساء الديمقراطية. رسخت الحركة مكانتها بوصفها جهة سياسية فاعلة في ديناميكية المطالبة بالحقوق؛ بنت نفسها بنفسها وكونت كيانها وحققت استقلاليتها التنظيمية والفكرية. لكن في العقد الذي تلى، تعرضت الحركة لضغوط جمة بسبب العنف المفرط والإرهاب اللذان غطّيا على خطابها المدافع عن حقوق المرأة، وقلصا إلى حد كبير مجال عملها.

6. جمعية المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، جمعية النهوض بالمرأة، جمعية حماية وترقية حقوق المرأة، جمعية تضامن المرأة العربية، جمعية الدعم والتضامن من أجل كفاح المرأة، جمعية صوت النساء، جمعية ثيغري نثمتوث، جمعية إيزرفان، وجمعية إسراء.
7. بيان 19 جانفي/كانون الثاني 1991، جمعية النهوض بالمرأة، جمعية المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، جمعية تضامن المرأة العربية، جمعية الدعم والتضامن من أجل كفاح المرأة، جمعية صوت النساء من بومرداس، جمعية ثيغري نثمتوث من تيزي وزو، جمعية إيزرفان من بجاية، وجمعية إسراء من قسنطينة.
8. المقاومة: مفهوم فضفاض ينطبق على الرفض الصامت للأفراد وعلى الاحتجاج الجماعي المنظم ذي البعد الاجتماعي والسياسي، على حد سواء.

ملصقتان لمسيرة الثامن مارس/آذار 1990، أنجزتهما التنسيقية الوطنية للحركة النسائية.
اللوحتان هبة من الفنانين التشكيليين باية ومسلي، مساندة منهما للحركة النسائية.
الوثيقتان ملك لفريال لعلامة

المستقبل غدًا

المستقبل غدًا

المستقبل غدًا

المستقبل غدًا*

راهن النضال

*عنوان قصيدة لآنا غريكي، نُشرت في مجلة «حضور المرأة»، 1984

النسوية والحراك

معركة في خضمّ الكفاح

سعدية قاسم

منذ أن بدأ الحراك لم أكتب نصًّا عن النضال النسوي في إطاره، بالرغم من أنّني ملمّة بالموضوع، فلقد اختبرته من الداخل وشاركت بوصفي ناشطة في كل مرحلة من مراحل بنائه والتفكير فيه. في الواقع، توجد أسباب عديدة لحالة عدم القدرة على الكتابة هذه. فمن ناحية، كان صعبًا، إن لم أقل مستحيلًا، أن أشارك في النضال وفي الآن ذاته أن أرجع خطوة إلى الخلف لتأمّله وتكريس الوقت اللازم للتفكير فيه والكتابة عنه؛ لم أكن قادرة على ذلك. من ناحية أخرى، كنت أرى أن خطّ تلك التجربة على الورق وقتها وكأنه تجميد لها، إيقاف لتكوّنها وحركتها، وهو ما كان علينا تفاديه. وعلاوة على ذلك، كان هناك الخوف من خيانة الصديقات والزميلات والنضال النسوي نتيجة لزلّة من زلّات الكتابة العديدة.

مع ذلك، أحاول اليوم أن أسرد قصّة النسوية ضمن الحراك. جعلتني جائحة كوفيد-19 والتوقف المفاجئ للمظاهرات أقلّب دون كلل أحداث العام 2019 في ذهني؛ أصبح الأمر هاجسًا وأضحت معه الكتابة حاجة ملحّة، من باب التوثيق لنضالنا. إنني أكتب من خلال تجربتي الشخصية، وتأملاتي الذاتية، وذاكرتي الضعيفة والانتقائية، وأنا مدركة ذلك تمامًا؛ فروايتي ليست حقيقة لا جدال فيها.

من أين أبدأ؟

ما قبل الحراك: اكتشافي للحركة النسويّة

نشأت ودرست وخطوت خطواتي الأولى في النضال النسوي في فرنسا، حيث انتقلنا إلى هناك أنا وعائلتي في عام 1991 للالتحاق بوالدي.

كنت أعرف الحركة النسوية الفرنسية، الغربية، وشعرت بالاستياء لأنني لم أكن أعرف شيئًا عن نضال النساء في الجزائر؛ خاصة وأنا أسمع، في فرنسا والجزائر، أنّ لا وجود للكفاح النسوي في الجزائر، وأن الجزائريّات ما زلن تحت رحمة قانون الأسرة. وعليه، أردت أن أعاين الوضع بنفسي. يمكنني القول إن عودتي إلى مسقط رأسي، في سن الثانية والثلاثين، كان، إلى حدّ كبير، إن لم أقل كليًّا، بدافع الفضول في اكتشاف الحركة النسوية الجزائرية والحاجة إلى الالتحاق بها.

التقيت للمرة الأولى بالنسويّات الجزائريات خلال تظاهرة جمعت مختلف الأجيال تحت عنوان «الحركات النسوية، بين الجيل السابق وجيل الشباب. ما هي الآفاق المستقبلية؟»

(« Féminismes, ancienne et nouvelle génération, quelles perspectives ?»)

بتاريخ 13 أوت/آب 2016، في الجزائر العاصمة، من تنظيم أمينة إيزروقن، والتي ستصبح بعد شهور قليلة صديقةً ورفيقةً في النضال. حضر اللقاء كثير من النساء، ولم أكن أعرف أحدًا تقريبًا، عدا بعض الأسماء، من بينهنّ سميّة صالحي، والتي تطرّقت في مداخلتها عن أوجه نضال المرأة في الجزائر؛ أو حبيبة جحنين، التي تحدّثت بوصفها إحدى الحاضرات. اكتشفت مغتبطة النسوية الجزائرية، وأنصت بعناية إلى معظم المداخلات والمناقشات ودوّنتها بأمانة ودقّة. لم أرد أن يفوتني شيء، أو أن أنسى أي تفصيل من هذا اللقاء الأول، الذي انتظرته طويلًا منذ عودتي إلى الجزائر سنتين قبلها.

تبادلنا الآراء لما يزيد عن أربع ساعات عن موضوع النسوية في الجزائر وخارجها، ووضعنا نحن بوصفنا نساءً جزائريّات، والصعوبات التي نعيشها في حياتنا اليومية، ونشاطات الجمعيات والائتلافات، وعمّا «يمكننا القيام به سويًّا». شعرنا برغبة حقيقية وضرورة ملحة لأن نوحّد قوانا معًا. أقبلت النساء الحاضرات من كل ولايات الوطن: وهران، تيزي وزو، عنابة، قسنطينة، تيارت، وغيرها.

خلال النقاش، تكلمت إحدى المناضلات عن العداء الذي يناصبه مجتمعها اتجاه الخطاب النسوي، وعبّرت أخرى عن شعور الوحدة الذي تعيشه بوصفها مناضلة نسويّة، ووصّفت ثالثة بعض المحن القاسية التي تعانيها النساء، من قبيل الإجهاض، وقتل النساء، واللامساواة في تقسيم الميراث، وما إلى ذلك.

ثمّ توقفت اللقاءات واستأنفت كل واحدة منّا نشاطاتها على الصعيد المحلي، لكنّنا كوّنا روابط ستتجسد على أرض الواقع بعدها بثلاث سنوات.

خلال عام 2017-2018، واظبت في العمل في شبكة وسيلة[1]، لا سيّما في الدعم القانوني رفقة المحامية والحقوقية العاملتين في الجمعية. رافقت النساء في القيام بالإجراءات القانونية لدى مختلف المؤسسات القضائية؛ من مركز الشرطة إلى المحكمة، مرورًا بالمحضرين القضائيين.

شعرت أنني أنفع غيري، كما أتاح لي ذلك معاينة واقع المجتمع.

من حين إلى آخر، كانت الناشطات المنخرطات في شبكة وسيلة والائتلاف النسوي للجزائر العاصمة[2] (Collective féministe d'Alger) تتحدثن عن فكرة تنظيم لقاء وطني للجمعيات والائتلافات النسوية لكننا لم نتخذ أيّة خطوة فعلية في هذا الاتجاه، إلى أن وصلتنا رسالة الكترونية من أمينة إيزروقن بتاريخ 6 جانفي/كانون الثاني 2019 مفادها: «الثامن مارس على الأبواب وأود لو ننظم نشاطًا مشتركًا مع المنظمات النسوية الأخرى...»

ما قبل الحراك: البوادر

تعيّن عليّ من أجل كتابة هذا المقال الانغماس في الرسائل الالكترونية والنصية المتبادلة والدفاتر التي دونت فيها ملاحظاتي وغيرها، لأعيد رسم هذا المسار الذي انمحت أجزاء منه من الذاكرة. كنت قد نسيت أنّنا عزمنا وقتها على تنظيم لقاء في الثامن مارس، في حين ظننت أن الفكرة لم تنبثق إلّا في خضّم الحراك، في شهر أفريل/نيسان.

كنّا إذًا في حركة ونملك رغبات ونخطط لمشاريع. إذ نعم، لم تحتفظ ذاكرتي من بداية العام 2019 إلّا بشعور الاكتئاب والجمود والعجز التام. كنّا نتجه نحو عهدة خامسة للرئيس بوتفليقة المحتضر ولم يكن بوسعنا فعل شيء حيال ذلك. في تلك الفترة، قضيت أمسيات طويلة مع الأصدقاء، والذين كان يؤرقهم شعور الاكتئاب والعجز ذاته؛ نتساءل عمّا عسانا نفعل. نتظاهر؟ كنت ما أزال أتذكر جليًّا وجوه الأطباء المقيمين الدامية، بعدما خرجوا في مظاهرة في شهر جانفي/كانون الثاني من عام 2018، فقابلهم أعوان الشرطة بالعصيّ والضرب؛ وفي أذهان الآخرين، كانت ذكرى أكتوبر 1988 أو ربيع 2001 الحاضرة بثقلها. لقد ارتبطت المظاهرات لدينا بعنف الشرطة والعزلة. نسيت إذًا دعوة أمينة.

لكنني ما زلت أذكر الدعوات الأولى إلى التظاهر في يوم 22 فيفري/شباط؛ نداءات لا تحمل توقيعًا ومجهولة المصدر، أثارت العديد من التساؤلات والتأويلات. شُرع في نشر عدد من المواد المرئية (visiuels) التي تدعوا الناس إلى الخروج دون حمل أية رموز مميّزة: لا العلم الأمازيغي ولا شالات فرق كرة القدم ولا شعارات حزب سياسيّ ما ولا لبس الأقمصة، فقط العلم الجزائري.

في الأسابيع الأولى من شهر فيفري/شباط، لم نكن نتحدث إلا عن مسيرة الثاني والعشرين. آمنت قلّة منّا أنها ستكون انتفاضة مهيبة ومظاهرة عارمة، وتمنّى بعضنا أن تحدث تلك الهبّة. وذهب تفكير آخرين إلى الإسلامويين – فسنوات التسعينيّات من القرن الماضي حاضرة في كل مكان ووقت.

أمّا أنا فكنت متيقّنة أنْ لا شيء سيحدث يوم الثاني والعشرين؛ قد يتحدى أشخاص قليلون حظر التجمهر فرادى، وسرعان ما سيعتقلون وتنتهي القصة.

لم يحدث أن تناقشنا فعليّا في المجموعات النسائية بشأن الانتخابات الرئاسية أو طرحنا فكرة القيام بعمل ما ضدّ العهدة الخامسة. واصلنا في شبكة وسيلة مرافقة النساء ضحايا أعمال العنف، وفي الائتلاف النسوي تحضيرَ تظاهرة وطنية بمناسبة الثامن مارس/آذار. ثمّ حلّ 19 فيفري/شباط. كان يوم ثلاثاء. اليوم حيث كانت البداية. صعد حشد غاضب، مكوّن من الرجال حصرًا، إلى سطح المجلس الشعبي البلدي في ولاية خنشلة وانتزعوا صورة عبد العزيز بوتفليقة التي كانت تغطي كامل واجهة المبنى، وداسوها بأحذيتهم. رأيت فيما فعلوه عملًا جنونيًّا وثوريًّا، إذ مثّل في نظري نهاية الرضوخ المُستحكم والجمعي، وبداية للممكن اللامتناهي.

الحراك، من 22 فيفري/شباط إلى «المربع النسوي»

يوم الجمعة 22 فيفري/شباط، خرجت رفقة صديقات لا تنتمين إلى الحركة النسوية. كنّا أربعة نساء وسط حشد من الشباب. كان عدد النساء قليلًا جدًا، لكن الأمر لم يثر لديّ الاستغراب أو الإحباط. لقد طغى على الأذهان الخوف من عنف الشرطة وإمكانية حدوث أعمال شغب، ممّا أثنى الكثيرين عن النزول إلى الشوارع. (لم تصبح المظاهرات مختلطة فعليّا إلا بحلول جمعة الثامن مارس/آذار.)

بعد مسيرة الجمعة التالية، اجتمعنا مع عدد من الصديقات الناشطات في الحركة النسوية للنقاش بشأن الحراك. كانت كل واحدة منّا قد شاركت، بشكل فردي، في الاحتجاجات المناهضة للعهدة الخامسة والنظام الفاسد، لكنّنا أردنا، علاوة على ذلك، تنظيم مطالبنا بوصفنا مناضلات نسويات في إطار الحراك الشعبي. كيف؟ قرّرنا، نحن المناضلات والجمعيات المعنية في الجزائر العاصمة، التحضير لنشاط بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة.

---

1. جمعية لمساعدة المرأة ومناهضة أعمال العنف اتجاه المرأة والأطفال. أُسّست عام 2000.

2. تجمع غير رسمي مقره في الجزائر العاصمة يجمع ناشطات نسويات من مختلف مناطق الوطن.

عشيّة 8 مارس/آذار، دعونا النساء، لمن رغبت، إلى تحضير رايات ولافتات تحمل شعارات عن المساواة بين الرجل والمرأة وإلغاء قانون الأسرة، وحددنا مكان انطلاق المسيرة النسوية. تمثّل الهدف في تشكيل كتلة متكاتفة، وإسماع صوتنا وتسليط الضوء على وجودنا، وبالأخص على مطالبنا. وهكذا، سرنا يوم الاحتفاء بحقوق المرأة انطلاقًا من نهج محمد الخامس، حاملات الرايات واللافتات. نزلنا النهج مسرعات لنجد أنفسنا في ساحة أودان وسط حشود غفيرة، متراصّة ومختلطة. في ذلك اليوم، خرجت النساء بأعداد هائلة؛ النساء كثيرات لكن النسويات قليلات وغير مرئيّات. حاولنا أن نبقى معًا، لكننا لم نفلح. في نهاية المطاف، تمكنّا من التجمع مجدّدا ومشينا شوطًا من المسيرة جنبًا إلى جنب، ثمّ افترقنا.

في اليوم التالي، نظمنا يومًا مفتوحا في مقر الائتلاف النسوي؛ حيث أنشدت بعض الحاضرات قصائد «صلام» (slams)، وارتجلنا نقاشًا عن الحراك الذي نشهده. قرّرنا عند نهاية ذلك اليوم إحياء الفكرة التي كنا قد طرحناها في شهر جانفي/كانون الثاني بشأن لقاء وطني للحركة النسوية.
هكذا، اجتمعت في المقر بعد ثمانية أيام مناضلات من أجيال مختلفة ومناطق متعددة – من وهران وعنابة وبجاية والجزائر العاصمة وقسنطينة والبويرة. تناقشنا حول الأحداث الراهنة وعن مكاننا في الحراك. مع نهاية اللقاء كنّا قد عقدنا العزم على إنشاء «المربّع النسوي» في الجزائر العاصمة. استند قرارنا إلى عدّة أسباب. في الثامن مارس/آذار، وجدنا أنفسنا مشتتين نتيجة نقص التنظيم، ولكن أيضًا بسبب عدم معرفتنا بالممارسات الفعّالة في حالة التجمعات هائلة العدد في الفضاء العام. اعتقدنا في البداية أنّ شغل حيز معيّن والبقاء واقفات ونحن نحمل لافتاتنا استراتيجية جيّدة لتسليط الضوء على وجودنا. لقد شاركت الجزائريات على مرّ الزمن، وفي جميع الظروف، في كافة النضالات مشاركة نشطة وعلى قدم المساواة مع الرجل، سواءً قبل حرب التحرير من الاستعمار أو بعدها، وخلال سنوات التسعينيّات، وفي الحراك مؤخّرًا. إلّا أن النظر في حقوق النساء كان يُؤجل في كلّ مرة إلى «المابعد»، إلى قابل الأيام الحافلة بالديمقراطية. الغريب أن تلك الأيام القادمة لم تتغنّ أبدًا بالنساء.

كنّا على دراية بتاريخ نضال رائدات الحركة النسوية الجزائرية، فلقد نقلنا إلينا كفاحهن على أكمل وجه؛ لذلك فهمنا أنه علينا الانتظام

تحضير الرايات، 7 مارس/آذار، الجزائر العاصمة.
© ليلى سعادنة

بداية مسيرة 8 مارس/آذار، نهج محمد الخامس، الجزائر العاصمة.
© ليلى سعادنة

سريعًا وفرض مسألة حقوق النساء والمساواة في الحراك دون مزيد من التأخير. كنّا بطبيعة الحال نعارض العهدة الخامسة والفساد، وندعو إلى التغيير؛ لكن أيّ تغيير؟ رأينا أن هناك حاجة لتحديده، والتعبير عمّا نتطلّع إليه؛ أن نتعدّى مجرد الرفض إلى مشروع بناء. كان هذا هدفنا الأول.

من ناحية أخرى، أردنا إثارة النقاش بشأن مسألة المساواة بين الرجل والمرأة؛ لقد كان الوقت المناسب لذلك. فالحراك شكّل التوقيت والمكان المثاليين للتطرق إلى المواضيع المسكوت عنها، والتي تكاد تكون ممنوعة. مثل، سنوات التسعينيّات والمفقودين، وقانون المصالحة لعام 2005، والمسائل المتعلقة بالتوجه الاقتصادي، والريع، والدين، واللغات، والمساواة، وغيرها. ألّا نرتكب الأخطاء ذاتها التي اقترفها النظام الذي ندينه، أي تغييب الاختلافات وتكميم الافواه بشأنها بحجة الوحدة الوهمية، التي لم تكن سوى وجه من أوجه الرقابة.

من بين الأسباب الأساسية أيضًا لإنشاء المربع النسوي نجد الاعتداءات والتحرشات والملامسات الجنسية التي تعرضت لها صديقات لي، لا سيما خلال مسيرة الثامن مارس/آذار. فللأسف، لا، لم يختف التحرش الجنسي في الشارع بضربة عصا سحرية تزامنًا مع انطلاق الحراك. وعليه، أتاح لنا البقاء مجتمعات في مكان ثابت أن نحمي بعضنا بعضا.
علاوة على ذلك، لاحظنا وجود مجموعات أخرى قد تكوّنت بالفعل، مثل مربّع حزب العمال الاشتراكي أو مربع معطوبي الحرب الداخلية (سنوات التسعينيّات) أو مربع عائلات المفقودين، وجميعها كانت ظاهرة ومرئية خلال المسيرات.

كان بيان ائتلاف نساء جزائريات نحو التغيير للمساواة (FACE)، والذي ضمّ جميع المناضلات والجمعيات والائتلافات المشاركة في اجتماع 16 مارس/آذار، بمثابة البيان التأسيسي للمربع النسوي؛ ونشرناه في الصحافة عشية مسيرة الجمعة.
أثار البيان قدرا كبيرًا من الجدل والنقاش، وكان ذلك من بين أهدافنا. لكنه سلّط الضوء أيضًا على التناقضات التي تتنازع ما يمكن تسميته «عصبة الديمقراطيين»، حلفاؤنا المفترضون؛ فلقد جاءنا الاستهجان

والانتقادات الأكثر حدّة من رفقاء النضال. أُتهمنا بأننا نخلق الشقاق داخل الحراك، الذي يجب أن يبقى موحدًا ومتجانسًا، إلى حد محو كافة الاختلافات السياسية. كان مرحّبًا بمشاركة النساء في الحراك، لكن بشرط ألّا يثرن الانتباه وأن يرددن الشعارات «المعتمَدة» ويسرن مع الصفوف المتراصة، ويتخلّين عن أي تفكير يختلف عن تفكير الجماعة. انتشرت وقتها على وسائل التواصل الاجتماعي وفي الصحافة الوطنية والدولية صور جميلة للجزائريات، تشيد بالاختلاط والتنوع والحرية ومشاركة النساء. لكن ما إن تجرأنا على اختيار مكاننا ومطالبنا الخاصة – المساواة وإلغاء قانون الأسرة – حتى صرنا أشخاصًا غير مرغوب فيهم، ومثيرات للشغب، بل ومتآمرات على الحراك. كنا نريد إذًا وأد الحراك. ووصل الأمر إلى مقارنتنا بالاسلامويين خلال نقاش نظمته راديو أم (Radio M) تحت عنوان «كيف يمكن النضال من أجل المساواة دون إثارة خوف الحراك؟». قالت لويزة آيت حمدوش، الأخصائية في العلوم السياسية إنّ «مصطلح النسوية بالفرنسية ينتهي بلاحقة "-isme" التي تشير إلى إيديولوجية أو عقيدة سياسية. وعليه، فليست جميع النساء نسويات مثلما ليس جميع المسلمين إسلامويين (islamistes)». وددت لو أجبتها: «لويزة، لا مجال للمقارنة بين الـ "-ism" الذي يخصنا وذلك الخاص بـ "islamisme". فالنسويات الجزائريات لم تنادين إلى القتل قطّ، ولم تُبدن قرىً بكاملها قطّ، ولم تحملن قطّ السلاح لقتل الناس وفرض سلطتهن بإراقة الدماء والترهيب. إن الـ "-isme" خاصتنا يدعو إلى مجتمع قائم على المساواة بين جميع أفراده، وعلى العدالة الاجتماعية.»

انطلق المربع النسوي الأول جمعة 22 مارس/آذار. كان يومًا ماطرًا، وعددنا قليل. كانت الحصيلة إيجابية إجمالًا؛ ففي الميدان، حظي التجمع والشعارات النسوية بترحيب طيّب، لكن على مواقع التواصل الاجتماعي، وصلتنا الانتقادات من كل صوب، بما في ذلك من حلفائنا السياسيين.

في الجمعة التي تلت، ازداد عددنا وحملنا رايات تطالب شعاراتها بالمساواة وتندّد بالنظام القائم والعهدة الخامسة. عندما وصلنا إلى المكان المحدد لالتقائنا، لاحظنا تجمّع عدد من الشباب هناك، والذين اقترحوا علينا مساعدتنا في تعليق الرايات على بوابة الجامعة المركزية. ثم فجأة، أقبلت مجموعة أخرى من الرجال، وأخذوا ينتزعون الرايات ويدفعون المناضلات ويبصقون على بعض منهن، آمرين إيّانا بإخلاء المكان. كان الأمر سريعًا وعنيفًا؛ أصبنا بالذعر. حاولنا التحدث إليهم، ثمّ أذعنّا وغادرنا «المربّع»، المكان الذي اخترناه.
شعرنا بالقنوط وأصابتنا الصدمة.

نعم، كنّا مصدومات، فبالرغم من أننا كنّا واعيات بالعدائية التي ستثيرها مطالبنا وخيارنا لشكل التنظيم، وبالنقاشات المحتدمة التي سنحدِثُها، إلّا أننا لم نكن متهيئات لذلك الكمّ من العنف والكره في أفعالهم وكلماتهم ونظراتهم. رغم ذلك، قويت بعض منّا على مواصلة المشاركة في المسيرة. في اليوم التالي، عقدنا اجتماعًا موسّعًا ضمّ نساءً من كل التوجهات. طالبَنا عدد منهن بإيقاف المربّع النسوي، في حين شجعتنا أخريات على المواصلة. في نهاية الاجتماع، قرّرنا الإبقاء على المربّع. سيكون مكانًا للالتقاء وساحة للنقاش وتبادل الآراء بين النساء عند مدخل الجامعة المركزية، وأيضًا حيّزًا للتظاهر من داخل المسيرة. كان من الأهمية بمكان لنا إيجاد توازن بين مشاركتنا الكاملة والفعالة في الحراك، وفي الوقت نفسه الدفاع عن مطالبنا الخاصة؛ ألّا نتراجع ونتوارى.

خيّم على الأسبوع الذي تبع الاعتداء الترقّب والقلق. تلقت ناشطات نسويات تهديدات مباشرة بالقتل، وانتشرت صور أخريات وأسمائهن على شبكة الإنترنت. كما نُشرت على موقع فيسبوك دعوات محرّضة على ارتكاب جرائم وأعمال عنف في حق النسويّات، لا سيّما تحريض ذلك الجزائري القاطن في بريطانيا، الذي حث في أحد الفيديوهات على رشّ النسويات بالحمض.
في اليوم السابق لمسيرة الجمعة 5 أفريل/نيسان، اتصل بنا الأصدقاء ورجونا ألّا ننزل إلى الشارع؛ وهو ما رفضناه جملة وتفصيلًا. فلم يكن واردًا ترك مربّعنا فارغًا والمخاطرة بأن تتعرض نساء أتين لمساندتنا إلى العنف. أشير إلى أننا حظينا بكثير من الدعم من أشخاص لم يكونوا بالضرورة موافقين على المربّع النسوي، إلا أنهم كانوا يرفضون التغاضي عن العنف.

خرجنا إذًا يوم الجمعة واتخذنا قرار عدم الهتاف بالشعارات النسويّة؛ اكتفينا بالبقاء معًا في مساحتنا وإثبات وجودنا، رافضات الرضوخ لأوامرهم. خلال المسيرة، اقترب مني شاب بدا عدوانيًّا وسألني: «نْتي فيمينست؟
– إيهْ.
– آها! ما تْبانيشْ.
– عْلاشْ؟
– خاطِرْ تْباني عاقْلة، وزيدْ راكي تِبْسمي لي.
ضحكت، وابتسم. أجبته: «إذا لم تسبّني، فأكيد أنني سأتحدث معك.»
ضحك. تلى ذلك حديث عن الإيمان ودور المرأة والتقاليد. كان يرتدي السترة البرتقاليّة التي يرتديها المسعفون المتطوعون في المظاهرات، وتزين وجهه لحية خفيفة لطالب شاب في العشرين من العمر. غادر بعدما تمنى لي حظًّا موفّقًا وهو يلقي نظرة على جموع الشباب الذين أقبلوا للقاء هؤلاء النساء والحديث معهنّ؛ هؤلاء الجزائريّات اللاتي تجرّأن على النضال النسوي في خضمّ الحراك. لاحقًا، سيعود ذلك الشاب إلى المربع النسوي في كل جمعة تقريبًا ليتبادل أطراف الحديث معي. لم أجعله يتبنى قضيتنا، ولم يكن ذلك هدفي، لكننا تطرقنا في نقاشاتنا أقل فأقل إلى المواضيع الدينية على مر الجُمعات، واكتسبنا مساحات أكبر من الثقة بيننا.
أمّا المربّع النسوي، فسيصبح بمرور الجمعات وتعدد النقاشات إلى حركة مندمجة كليّا في الحراك. لقد حظيت ساحتنا بالاعتراف – وإن

إعلان
نساء جزائريات من أجل التغيير نحو المساواة

إننا نعيش حاليا ثورة شعبية سلمية رائعة ضد النظام السياسي الذي ساد دون منازع منذ استقلال بلدنا. وقد عبر الحضور القوي للنساء في كل مواكب المظاهرات عن التحولات العميقة التي يعيشها مجتمعنا ويفرض علينا اليوم الاعتراف بحقوق النساء في جزائر عادلة.

لقد استعمل هذا النظام كل الوسائل القسرية والاستبدادية لإفشال أية محاولة تغيير لإحلال الديمقراطية في الجزائر. علاوة على تهديم مؤسسات الجمهورية (الصحة، التربية، العدالة، الثقافة...إلخ)، تقزيم الممارسة السياسية، الفساد، التسلط والظلم الاجتماعي، فقد قام هذا النظام بوضع إستراتيجية ميكيافيلية لإدامة وتوطيد الذهنيات والممارسات الاجتماعية الجائرة. ودفعت النساء الجزائريات ثمن ذلك سواء على الصعيد الرمزي أو القانوني أو الواقعي.

بالرغم من أن تاريخ الكفاح الجزائري يشهد على أن النساء بذلن كل ما في وسعهن في سبيل المعارك العادلة التي خاضها الوطن كحرب التحرير الوطنية وبناء الدولة الجزائرية المستقلة وصولا إلى انتفاضة أكتوبر 1988 والكفاح ضد الإرهاب الإسلاموي إبان العشرية السوداء، إلخ. حيث كان للنساء دور أساسي على غرار الرجال في اجتياز هذه المحطات التاريخية، وكلهن أمل في بناء مجتمع عادل تصبح فيه هذه المساواة الملموسة التي عشنها خلال اللحظات العصيبة حقا لا نقاش فيه بعد تحقيق الأهداف المشتركة.

لكن، وللأسف، لم تتجسد هذه المساواة على أرض الواقع. فبالرغم من التمدرس الضخم للفتيات بكل ما أثمره من كفاءات عليا وحضورنا القوي في عالم الشغل وبالرغم من التعديلات التشريعية والقانونية التي انتزعناها بعد كفاح دام عشرات السنين، لم تتحرر النساء الجزائريات من كونهن قصّرا في عيون المجتمع الذي لا يزال ذكوريا ومن وضعهن كمواطنات من الدرجة الثانية لدى مؤسسات الدولة.

لكننا اليوم، وأمام مشاركة النساء الفعالة والمطلقة في حراك 22 فيفري، نعيد التأكيد على إرادتنا تغيير النظام الحالي بكل عناصره بما فيها التمييز على أساس الجنس والذكورية وكراهية النساء.

وقد عُقد في السادس عشر مارس اجتماع نسائي في الجزائر العاصمة خضنا فيه نقاشا وتشاورا واسعا تمخض عنهما ما يأتي

- **نحن النساء الممضيات على هذا التصريح مقتنعات أن بناء مستقبلنا المشترك يستلزم مساواة تامة وكاملة بين جميع المواطنات والمواطنين دون تمييز جنسي أو اجتماعي أو جهوي أو ديني.**
- **يجب علينا المواظبة في المسيرات بجانب زملائنا وجيراننا لكي يستمر هذا الاختلاط الجميل في كل المواكب ولكي نكثف من حضور مطلب المساواة.**
- **قررنا إنشاء مُرَبّع نسوي سيحل كل جمعة ابتداء من الواحدة زوالا أمام الباب الرئيسي للجامعة المركزية بالجزائر العاصمة.**
- **نؤيد ونشجع كل المبادرات المماثلة عبر كافة ربوع الوطن ونوقع دون تردد على كل تصريح يعتبر المساواة بين النساء والرجال كأولوية لتغيير النظام القائم.**
- **نناشد جميع النساء اللواتي سوف توافقن على محتوى هذا النداء لإضافة توقيعهن والالتحاق بكل المربعات النسوية حيثما وجدوا أو إنشائهم إن سمحت الظروف بذلك كما ندعوهن للمشاركة في اجتماعاتنا المقبلة التي سنحدد مكانها وتاريخها علنيا.**
- **ننادي إلى الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ التمثيل المتساوي للنساء في جميع المبادرات المواطِنة الهادفة للخروج من الأزمة.**
- **نندد بكل أشكال التحرش خلال المظاهرات.**

الجزائر، 16 مارس 2019

- **الائتلاف النسوي للجزائر العاصمة**
- **نساء جزائريات من أجل التغيير نحو المساواة (FACE)**
- **شبكة وسيلة**
- **جمعية تمكين المرأة (AEF)**
- **جمعية نساء جزائريات مطالبات بحقوقهن، وهران (FARD)**

لم يعن ذلك أن قضية المساواة نالت القبول، فما زال الطريق طويلًا. موازاةً مع المربّع النسوي الذي ظل مستمرا، دون أية حوادث عنف أخرى، إلى غاية توقف الحراك في مارس/آذار 2020، واجتماعاتنا النسوية غير المختلطة، انخرطنا في ائتلافات تكوّنت لخدمة الحراك، على سبيل المثال، ائتلاف المجتمع المدني الذي يضمّ عددًا من الجمعيات، وتجمّع حركة شبيبة (راج)، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، وجمعية إنقاذ المختفين SOS Disparus (التي تعمل على استجلاء الحقيقة بشأن ضحايا الاختفاءات القسرية خلال سنوات التسعينيّات)، وجمعية جزائرنا (التي تدافع عن المصالح المادية والمعنوية لضحايا الإرهاب)، وشبكة وسيلة، والائتلاف النسوي للجزائر العاصمة، ونقابات التعليم المستقلة، مثل النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (SNAPEST).

«المجتمع المدني» والتماس تحقيق توافق الآراء

منذ الاجتماعات الأولى لائتلاف المجتمع المدني من أجل خروج سلميّ من الأزمة، كانت قضية المساواة محل نقاش، فلقد أصرّت المناضلات على أن تُذكر المساواة بين الرجل والمرأة بوضوح في خريطة الطريق الأولى للائتلاف والتي نُشرت في تاريخ 19 مارس/آذار 2019. لقد ذكر البيان المساواة حقًّا من الحقوق الأساسية، لكنها أُدرجت ضمن حقوق الإنسان من دون أيّ تحديد؛ فما هي المساواة المقصودة؟ نصّت خريطة الطريق على: «تحقيق حلّ توفيقي تاريخيّ بشأن المبادئ الأساسية غير القابلة للتصرف، واحترام الحريّات كافةً وحقوق الإنسان والمساواة.» أبلغت المناضلات أعضاء مختلف الائتلافات أن الإشارة الجليّة ودون أي لبس إلى مطلب المساواة بين الرجل والمرأة يعدّ شرطًا لا غنى عنه لانضمامنا إليها. عندها، اقترح ائتلاف المجتمع المدني تكوين لجنة للعمل على هذه المسألة، إذ إنّ موضوع المساواة بين الرجل والمرأة قضية «خلافيّة»، وفي رأيهم، «لم يكن الوقت مناسبًا». كان يتعيّن علينا، نحن النساء، انتظار سقوط النظام، وبزوغ فجر ديمقراطيتهم، وظهور العنقاء ذات الطوق الأبيض، لنرجو أخيرًا لا الاعتراف بالحق في المساواة أو القبول به، بل مجرد أن يكون موضوعًا مطروحًا للنقاش.

المساواة قضية مرعبة بطبيعة الحال، فهي تشكّك في الأسس التي قامت عليها المجتمعات، لا سيما مجتمعنا. إنها تزعزع بعمق فكر ومعتقدات كلّ واحد منّا، فهي تحدث تغييرًا في المكانات القائمة - تلك التي يتمتع بها الرجال، على وجه الخصوص -، وفي سلطتهم، وثرواتهم أيضًا. إنها تزلزل حتى انتماءاتنا السياسية؛ فأولئك الذين يدّعون أنهم ديمقراطيون وديمقراطيات، والمدافعون الأشاوس عن المساواة، لا يتوانون عن معارضتها ما إن تُطرح القضية سياسيًّا وعلى نحو ملموس، متذرعين بمختلف الحجج: «ما إن يتم إرساء الديمقراطية حتّى تحلّ المساواة من تلقاء نفسها»، «المجتمع غير مستعدٍ، لا ينبغي المساس بتقاليده»... لو تطلبت محاربة القوة الاستعمارية الانتظار إلى أن يكون كامل المجتمع مستعدًّا، لكنّا بقينا إلى اليوم في «الجزائر الفرنسية». ولا أعني بتاتًا بقولي هذا أن الجزائريين والجزائريات كانوا يؤيّدون الاستعمار، ولكن فكرة الاستقلال والانتصار في حرب عسكرية ضد قوة استعمارية كفرنسا كانت ضربًا من الجنون. وتحديدا، فإن ذلك الجنون والجموح نحو المطلب المثالي والحرية ما دفع قلّة من المناصرين للاستقلال إلى الإيمان بهما والذهاب إلى الحرب. فلما لا نصبو إلى المطلب المثالي المجنون ببناء مجتمع قائم على المساواة؟

الجمعة 29 مارس/آذار، المربع النسوي، بوابة الجامعة المركزية، الجزائر العاصمة. © ليلى سعادنة

كانت مشاركتنا بصفتنا ائتلاف نساء جزائريات نحو التغيير للمساواة (صاحب مبادرة المربع النسوي) في الائتلافات الأخرى، مثل ائتلاف المجتمع المدني، محلّ مباحثات بيننا. رأى عدد من الناشطات أن حضور اجتماعات المجتمع المدني وطرح مسألة المساواة بين الرجل والمرأة على طاولة النقاش أمر مهمّ، بغض النظر عن جواب الطرف المقابل؛ بمعنى «ألّا نهجر تلك المنابر». أما أخريات، بمن فيهن أنا، فكنّا على العكس من مؤيدات سياسة «المقعد الشاغر»، وتكريس طاقتنا في بناء حركة نسوية قوية ومستقلة؛ ألّا نظل مجرد قوة دعم احتياطية، أو حصّة النساء المحددة في الأحزاب السياسية والائتلافات، بل أن نكون قوة قائمة بذاتها وتتمتع بحق تقديم الاقتراحات.

في النهاية، اعتمدنا كلا الموقفين. انسحب الائتلاف النسوي، واستمرت جمعيات نسوية أخرى، كشبكة وسيلة، في حضور اجتماعات ائتلاف المجتمع المدني، وفرض مسألة المساواة بين الرجل والمرأة على طاولة النقاش إلى غاية عشيّة المؤتمر الوطني الذي عقد في 15 جوان/

حزيران 2019. كان هدف هذا اللقاء، الذي دعا إليه ائتلاف المجتمع المدني، اجتماع أكبر عدد ممكن من الائتلافات والجمعيات والنقابات من كل أرجاء الجزائر بغية صياغة اقتراح لـ «الخروج من الأزمة».

وُجّه النداء الأول لعقد هذا المؤتمر في أفريل/نيسان 2019، في الوقت ذاته الذي أعدنا فيه إحياء فكرة لقاء وطني للحركة النسوية. واستجاب ائتلاف نساء جزائريات نحو التغيير للمساواة للنداء، بالرغم من أن عبارة «المساواة بين المواطنين» المذكورة في ديباجة البيان كانت أدنى بكثير من مطالبنا، بل وأكثر تحفّظا مما ذُكر في جميع الدساتير الجزائرية. ومع تقدم اللقاءات مع النقابات [3] والائتلافات [4] والجمعيات [5] من أجل التحضير للمؤتمر الوطني، أضحت المساواة موضوعًا مزعجًا أكثر فأكثر، ومصدرًا للتوترات والانقسامات، وعقبة في طريق الوصول إلى «الاتفاق التوافقي» [6] المنشود.

في 13 جوان/حزيران 2019، يومين قبل المؤتمر الوطني، عُقد اجتماع أخير جمع بين كل أعضاء ائتلاف التجمع المدني للتباحث بشأن محضر الاجتماع السابق الذي حُذف منه كليًا وبكل بساطة مطلب المساواة بين الرجل والمرأة - «خُفّف»، وفقًا لتعبيرهم – ليستبدل بـ «الحقوق الفردية والجماعية وحقوق الانسان» [7]. كنت قد انقطعت لفترة عن حضور اجتماعات هذا الائتلاف، لكنني لم أرد تفويت هذا الاجتماع، حيث إنني أردت النقاش معهم مرة أخيرة، والاستماع إليهم وهم يقولون إنهم ذاهبون إلى المؤتمر من دوننا، نحن النساء، نحن النسويات. اتّعوا قائلين «إننا مع المساواة»، لكن «ينبغي تقديم تنازلات» في سبيل تحقيق التوافق. واقترحوا علينا: «تعالوا للدفاع عن المساواة في المؤتمر». يا لها من سخرية. يا له من ازدراء.

كانت عضوات شبكة وسيلة قد قررن الذهاب إلى ذلك الاجتماع بكثرة من أجل دعم موقفهن السياسي والدفاع عنه؛ قلن «لن نحضر المؤتمر الوطني إذا لم تُذكر المساواة بين الرجل والمرأة بوضوح». كان الاجتماع طويلًا ومضنيًا. في حوالي الساعة الواحدة صباحًا، قررت شبكة وسيلة عدم المشاركة في المؤتمر الوطني، ونشرت بيانًا عشيّته، في 14 جوان/حزيران. أرهقتنا تلك الشهور الطويلة من الاجتماعات شبه اليومية والمحادثات والنقاشات والمفاوضات. أما أنا، فلقد استنزفني وأجزعني الدفاع عن المساواة داخل مجموعة من الناشطات والنشطاء الذين يدعون أنهم ديمقراطيون.

الجمعة 5 أفريل/نيسان، المربّع النسوي، الجزائر العاصمة.
© ليلى سعادنة

الجمعة 5 أفريل/نيسان، المربّع النسوي، الجزائر العاصمة.
© ليلى سعادنة

اللقاء الوطني للحركة النسوية من أجل تحقيق الاستقلالية

بالموازاة مع التحضير لمبادرة المؤتمر الوطني، حافظنا على تنظيم المربع النسوي كل جمعة وكنا نرتّب للقاء الوطني للحركة النسوية. كان الهدف من هذا اللقاء لمّ شمل الناشطات والجمعيات والائتلافات التي تناضل من أجل حقوق النساء. هذا من جانب، ومن جانب آخر، كنّا نبتغي إعادة إنشاء حركة نسوية وطنية مستقلة. فلقد أوقفت سنوات التسعينيات زخم الحركة النسوية الوطنية التي أُسست في العام 1989 [8]. نُظم آخر وأكبر لقاء وطني للنساء في الجزائر في شهر ديسمبر/كانون الأول 1989، حيث اجتمع ما يزيد عن مئتي مناضلة في الجزائر العاصمة، واعتُمد منهاج عمل نُشر وقتها في الصحف. بعد مرور ثلاثين سنة، ها نحن ننظم، في شهر جوان/حزيران 2019 لقاءً نسويًّا وطنيًّا يستند في أغلبه إلى لقاء عام 1989. جمع اللقاء أزيد من ستين امرأة وسبع عشرة جمعية وائتلافًا، من مختلف الأجيال والجهات: الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة، بجاية، تيزي وزو، أوقاس، البويرة، مستغانم [9].

3. النقابة الوطنية للصيادلة الجزائريين المعتمدين، النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية، المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، النقابة الوطنية للمحامين الجزائريين، النقابة الوطنية للأئمة، وغيرها.
4. تجمع عائلات المفقودين في الجزائر، تجمع طلبة قسنطينة، تجمع المواطنين للجالية الجزائرية بمدينة ليون الفرنسية، تجمع تجديد السينما الجزائرية (CRAC)، اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين، تجمع أساتذة باب الزوار،...
5. الجمعية الجزائرية للشباب والتنمية، جمعية نور الضحى، جمعية ندى، جمعية إكرام، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين، جمعية حورية للمرأة الجزائرية، جمعية قدماء
6. تقرير اجتماع ائتلاف المجتمع المدني للانتقال الديمقراطي المؤرخ في 11 ماي/أيار 2019.
7. محضر اجتماع ائتلاف المجتمع المدني للانتقال الديمقراطي والسلمي المؤرخ في 10 جوان/حزيران 2019.
8. لمعرفة المزيد عن ازدهار الحركة النسوية في العام 1989، يُنظر مقال فريال لعلامي « Le déploiement du mouvement féministe de 1989 à 1991 » («تطور الحركة النسوية في الفترة بين 1989 و1991»).
9. الائتلاف النسوي للجزائر العاصمة، نساء جزائريات من أجل التغيير نحو المساواة، شبكة وسيلة، حبيبة جحنين، «تجمع أسيرم نيليس نجرجر» من تيزي وزو، جمعية نساء عمل وتنمية من عنابة، الجمعية الوطنية للمرأة والاتصالات، فاطمة أوصديق، جمعية تمكين المرأة، تجمع نساء حرّات من البويرة، جمعية نجدة نساء في شدة، جمعية نساء جزائريات مطالبات بحقوقهن، وتجمع نساء أميزور، وجمعية النساء الريفيات، وجمعية راشدة، وشريفة بوعطة، والتجمع الحر والمستقل للنساء من بجاية، وجميلة حميتو، والتجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات، ومركز الاعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، وفضاء المقاومة النسوية من الجزائر العاصمة.

كان لدى عدد من الناشطات بعض المخاوف قبل اللقاء؛ إذ خشين أن تأثر خلافات الأمس على الحاضر، أو أن تحتكر المناضلات من الجيل السابق مساحة كبيرة فيصعب على الشابات إيجاد مكان لهنّ. كان الأمر صعبًا، بل ولا يطاق في بعض الأوقات. نشأت توترات بشأن مسائل تتعلق بالتنظيم، والقيادة، والبيان النسوي، والإجراءات التي يتعين اتخاذها، والجمعية التأسيسية، والاقتصاد، والهوية، وتعديل أو إلغاء قانون الأسرة أو كليهما، والحوار مع الجماعات الإسلامية من عدمه، ومساندة شخصية سياسية تهتم بقضية حقوق المرأة أو لا... ثم تناقشنا أيضًا بشأن مصطلح «النسوية» (féminisme)، وعدنا حينها إلى الأساس الذي يقوم عليه التزامنا. لما نحن نسويّات؟ ما هي مجالات نضالنا؟ ما هي مطالبنا؟

لم نتوصل إلى حلول لجميع هذه المسائل، ولم يكن هذا هدفنا. كان الهدف من هذا اللقاء هو معرفة بعضنا بعضا، والتعبير بحرية عن وجهات نظرنا، وتشارك خبراتنا والصعوبات التي واجهتنا، لننظم من ثمة مستقبل الحركة النسوية. نشرنا بعد هذا اللقاء بيانًا، صاغته المناضلات النسويات الشابات ووافق عليه الجميع، صرّحنا فيه أن نضالنا النسوي اليوم يضرب بجذوره في تاريخ طويل من كفاحات النساء في الجزائر، وأنه يندرج ضمن الحركة القائمة وقتها، وهو الحراك؛ كما أكدنا فيه على مطالبنا بالمساواة بين الجنسين، وإلغاء قانون الأسرة، وإحقاق العدالة الاجتماعية.

تلى ذلك لقاءان آخران، الأول في شهر أكتوبر/تشرين الأول من نفس السنة في وهران، والثاني في شهر فيفري/شباط 2020 في تيزي وزو، بمثابة تكملة للعمل الذي بدأناه. وبفضل هذه اللقاءات والحراك، تشكلت الحركة النسوية من جديد، ونشأت أواصر تقوى يومًا بعد يوم، وأقيمت نشاطات مشتركة وما زالت تقام. إن حراكنا النسويّ ليس بالمثالية والفعالية التي نريدهما، لكنه موجود ولا ينفك ينمو وينضج حتى بعد الحراك.

8 مارس/آذار 2021، المربع النسوي، الجزائر العاصمة (ساحة موريس أودان). © لويزة عمي سيد

- الائتلاف النسوي للجزائر العاصمة
- نساء جزائريات من أجل التغيير نحو المساواة (FACE)
- شبكة وسيلة / جمعية مناهضة أعمال العنف اتجاه المرأة والأطفال
- حبيبة جحنين
- تجمع أسيرم نيليس نجرجر من تيزي وزو
- جمعية نساء، عمل، وتنمية من عنابة (AFAD)
- الجمعية الوطنية للمرأة والاتصالات (FEC)
- فاطمة أوصديق
- جمعية تمكين المرأة (AEF)
- تجمع نساء حرّات من البويرة
- جمعية نجدة نساء في شدة
- جمعية نساء جزائريات مطالبات بحقوقهن لولاية وهران (FARD)
- تجمع نساء أميزور
- جمعية النساء الريفيات (AFUD)
- . جمعية راشدة
- شريفة بوعطة
- التجمع الحر والمستقل للنساء من بجاية
- جميلة حميتو
- التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات، ومركز الاعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (CIDDEF)
- فضاء المقاومة النسوية من الجزائر العاصمة.

إعلان النساء الجزائريات اللاتي تناضلن من أجل المساواة والتحرر

نحن نساء جزائريات،

على وعي بالانتماء إلى تاريخ النساء الطويل، مما سمح للجزائر بالوجود عبر القرون و ضمن التقلبات التاريخية، فالمعركة التي نخوضها كنساء والتي استمرت لعقود، لا يمكن أن تتوقف بدون الحصول والوصول إلى جميع حقوقنا.

فاجأت الحركة الشعبية في 22 فبراير جميع الجزائريات و الجزائريين بضخامتها وتنوعها ونكائها الجماعي. كبرت و تطورت من يوم جمعة إلى آخر وتصدت لكل محاولات النظام التي استهدفت تجزئتها و كسرها عوض الاستجابة لمطالبها.

فاجئ الحضور الهائل للنساء في مواكب المسيرات أولئك الذين لم يسجلوا تقدمهنا في الحياة العامة. وجود أو حضور هو في حد ذاته خطوة إلى الأمام في معركتنا.

خلال هذه الحركة، تم تفعيل العديد من المجموعات والجمعيات النسائية، وُلدت أخرى في جميع ربوع الوطن للتعبير عن رؤيتنا للجزائر الجديدة والديمقراطية والتعددية. الجزائر التي تأخذ بعين الاعتبار اهتماماتنا، ومطالبتنا بالكرامة والتحرر و بالمساواة، أو بالأحرى: نسويتنا. لقد أيقظت المطالب النسوية في الحراك مقاومة رجعية وأثارت عدوانًا وتخويفًا ضدنا، لكن حضور و فعالية النساء كانت أقوى.

وهذا هو السبب في أننا نحن، ممثلات 71 مجموعة وجمعية نسائية، وكذلك مناضلات مستقلات، من عدة ولايات، اجتمعنا من 22 إلى 22 جوان 2272 في تيغرمت، لتفعيل وجودنا كقوة سياسية نسوية ومستقلة للإسهام في ظهور جمهورية جديدة تقوم على العدالة الاجتماعية للجميع وضد جميع أشكال التمييز.

نحن نطالب بالمساواة بين الجنسين، التي تنص عليها الدساتير الجزائرية المتعاقبة، والتي يجب أن تسمح للمرأة بالوصول إلى نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل، على المستويات السياسية و المدنية والاقتصادية والثقافية والشخصية والاجتماعية والقانونية، دون أي تمييز. تقتضي هذه المساواة وضع حد للعنف الجسدي والاقتصادي والجنسي والنفسي والرمزي ضد النساء، وإلغاء قانون الأسرة والمشاركة الحرة والفعالة للنساء في جميع المجالات في المجتمع.

وأيضًا، نشير إلى أن النضالات التي نشنها منذ عقود أدت إلى إنجازات يجب أن تجد اليوم تطبيقًا حقيقيًا ونسخًا فعليا و فعالًا وفقا للحق في المساواة و المواطنة التامة و الكاملة.

لذلك قررنا أن نسمع أصواتنا وأن نسجل مطالبنا ضمن ما يحدث اليوم و بالتوازي مع إلتزامات الديمقراطية.

لن نقدم دعمنا لأي قوة تتجاهلنا.

ندعو جميع النساء والمجموعات النسائية للانضمام إلى هذه الفعالية.

تيغرمت، 21 جوان 2019

اِسمعوني*

جرائم قتل النساء

* أغنية لوردة الجزائرية

قتل النساء في الجزائر: تعداد للتنديد

نريمان مواسي ووئام أوراس باهي

« شكّ أنّ زوجته تخونه»، «امرأة قُتلت بوحشية على يد زوجها »، «أم لعشرة أطفال قتلها زوجها»، «قتل شرطيّة على يد زوجها السابق»، «رجل يقتل أخته بسبب مكالمة هاتفية»، «ذبحَ زوجته في قارعة الطريق»، «رجل يقتل زوجته أثناء جلسة استماع». كلّها عناوين مقالات عن جرائم قتل االنساء في الجزائر ما بين عامي 2011 و2021، رصدناها، نحن نريمان مواسي ووئام أوراس، مؤسّستا موقع «لا لقتل النساء – الجزائر» (Féminicides Algérie). لم يطرأ على العناوين الصحفية خلال العُشريّة المعنية تغيير كبير، ألّهم الاستخدام المتزايد، خلال السنتين الأخيرتين، لمصطلح «قتل االنساء» («féminicide») في الجرائد الجزائرية المكتوبة باللغة الفرنسية. عدا ذلك، تتردد العبارات ذاتها في أغلب الأحيان: «وقعت مأساة أسرية في...»، «صدمة في بلدية س على إثر مقتل...»، «قتل زوج/أخ/أب زوجته/أخته/ابنته...»، «ملابسات الجريمة مجهولة. فتحُ تحقيق بشأنها».

أمّا صياغة المقالات، فتكاد تكون نفسها، ولا ترقى في جُلّها إلى تحقيقاتٍ صحفية مستفيضة. فغالبًا ما لا تُذكر أسماء الضحايا ولا يُخصّص لهن إلّا جزء صغير من النص. في عام 2012، أفادت قيادة الدرك الوطني بمقتل 216 امرأة في غضون الشهور العشرة الأولى من السنة المذكورة. ومنذ 2012، أصبحت المديرية العامة للأمن الوطني الجهة الوحيدة التي تقدم إحصائيات بشأن جرائم قتل االنساء والتي بلغت 39 و32 امرأة مقتولة خلال الشهور العشرة الأولى لعامي 2019 و2020 على التوالي. إلّا أن الاحصائيات التي تقدمها المديرية العامة للأمن الوطني لا تشمل كامل التراب الوطني، كما أنها غير تفصيلية. كم عدد النساء اللاتي قُتلن على يد عشيرٍ حاليّ أو سابق؟ كم عدد النساء اللاتي تعرضن لأعمال عنف قبل مقتلهن؟ هل تُقتل النساء في منازلهن أو خارجها؟ لا أجوبة لهذه الأسئلة. غير أننا بحاجة لهذه المعلومات لنتمكن من تحديد مدى انتشار أعمال العنف التي يمارسها الرجال على النساء في الجزائر. وعلاوة على ذلك، سيتيح هذا العمل الاستقصائي الكشف عن أعمال العنف اليومية والهيمنة الذكورية التي تتعرض لها النساء، والتي تفضي إلى مقتلهن.

في هذا السياق، رأى مشروع «لا لقتل النساء – الجزائر» النور، في الأول من شهر جانفي/كانون الثاني 2020؛ وهو موقع يُعنى بتسليط الضوء على جرائم قتل النساء وتوثيقها بوصفها أقصى مظهر من مظاهر العنف الموجه ضد النساء. يقوم المشروع على إحصاء جرائم قتل النساء في الجزائر، من أجل الإحاطة بميكانيزماتها، ومن ثمّ تنبيه المجتمع المدني والسلطات لمنع وقوعها.

جرائم أم جريمة؟

مصطلح «féminicide» بالفرنسية كلمة مركبة من كلمتي «femme» (أنثى/امرأة) و«homicide» (قتل)، وترجم إلى اللغة العربية بـ «قتل النساء» أو «قتل النساء». يعود الفضل في تحديد مفهوم هذا المصطلح إلى كل من عالمة الاجتماع الجنوب إفريقية ديانا راسل، والباحثة البريطانية في علم الجريمة جيل رادفورد، في كتابهما *Femicide: the Politics of Woman Killing* («قتل الإناث: سياسة قتل النساء»)، الصادر في عام 1992؛ حيث عرّفتاه على أنه «القتل بدافع كراهية المرأة» وبوصفه آخر حلقة في سلسلة أعمال العنف القائمة على نوع الجنس، والتي تشمل التحكم في المرأة والتحرش الجنسي والاعتداءات الجنسية والاغتصاب. بالرغم من أنّ هذا الكتاب الصادر بالإنجليزية لم يُترجم إلى العربية أو الفرنسية، إلّا أنه يعدّ مرجعًا مهمًّا لفهم جرائم قتل النساء على الصعيد العالمي.
تقترح منظمة الصحة العالمية تصنيف جرائم قتل النساء إلى أربعة أنواع :

- قتل النساء على يد الشريك الحميم (العشير): فعل يرتكبه رجل تربطه علاقة حميمة، راهنة أو سابقة، بالمرأة التي قتلها، سواءً كان زوجها الراهن أو السابق، أو خطيبها الراهن أو السابق، أو حبيبها الراهن أو السابق؛

- قتل النساء على يد شخص غير الشريك الحميم: فعل يرتكبه رجل لا تربطه أيّ علاقة حميمة مع الضحية؛ مثلًا، أحد أفراد الأسرة، أو متحرشٌ، أو مغتصبٌ؛

- يرتبط النوعان الآخران من جرائم قتل النساء وفقًا لمنظمة الصحة العالمية بممارسات ثقافية، وهما: قتل النساء باسم «الشرف»، والذي يرتكبه عادة أحد أفراد الأسرة بذريعة تجاوز جنسي أو أخلاقي مزعوم؛ وقتل النساء المتصل بالمهر، والمنتشر في الهند ضد المتزوجات حديثًا على يد أفراد من أسر أزواجهن. والجزائر غير معنية بالنوع الأخير.

من وجهة نظرنا، تطرح التسميتان «قتل النساء على يد الشريك الحميم» و«قتل النساء على يد شخص غير الشريك الحميم» مشكلة مفاهيمية. فالعنف الزوجي ليس عنفًا حميمًا، مثل ما أنّ الاغتصاب الزوجي ليس اغتصابًا حميمًا. ووفقًا لهذا المنطق، لا يتصلّ قتل النساء بالحميمية وإنّما بعنف الشريك الحميم (عنف العشير)، وإن حدث بعد الانفصال. والتسمية «قتل النساء على يد الشريك الحميم» ليست بعيدة الشبه عمّا يسمى «جريمة الانفعال العاطفي»؛ لكن لا الحميمية ولا العاطفة ما يدفع إلى قتل النساء، وإنما الهيمنة الذكورية ورغبة الرجال في التحكم بالنساء واعتقادهم أنّ لديهم سلطة عليهنّ. وإذا ما اعتبرنا أن منظمة الصحة العالمية اعتمدت وصف «الحميم» أو تسمية «العشير» لارتباطهما بالمعاشرة الجنسية المعروفة بـ«الحميمة»، فلا يمكننا القول أنّ ما يطغى على العلاقة الجنسية بين الزوجين ينتمي بالضرورة إلى سجل الحميمية نفسه، ففي كثير من الحالات يكون الجنس وجهًا من أوجه العنف المنزلي.

لذلك نقترح عبر مشروع «لا لقتل النساء - الجزائر» اعتماد مصطلح «قتل النساء» لوحده ووضع تصنيف قائم على الرابط بين الضحية وقاتلها، هذا الأخير قد يكون:

- أحد أفراد الأسرة (الأب، الأخ، ابن العمومة أو الخؤولة، إلخ.)؛
- عشير أو عشير سابق (الزوج الحالي أو السابق، الخطيب الحالي أو السابق، الحبيب الحالي أو السابق)؛
- رجل غريب، قد يكون معروفًا أو غير معروف لدى الضحية (جار، متحرّش، مغتصب، إلخ.).

أمّا تسمية «جريمة شرف»، فإننا نُدرجها ضمن مصطلح «قتل النساء»، لأنه يعكس بما يكفي اتسام هذه الجرائم بطابع كراهية النساء ويشمل التنديد بالمفهوم الأبوي للشرف. فـ«الشرف» غالبًا ما يُستخدم لإلقاء اللوم على النساء والتحكم في حيواتهن، وبالتالي إعفاء المعتدين والقتلة المذنبين من المسؤولية، فتصرفهم كان مجرد ردة فعل على «استفزاز» الضحية لهم.

1. *Femicide: The Politics of Women Killing*, **Jill Radford et Diana E. H. Russell, Twayne publishers, 1992.**
2. *Le fémicide, comprendre et lutter contre la violence à l'égard des femmes,* **fiche d'information, Organisation mondiale de la santé, 2012. https ://www.who.int/reproductivehealth/publications/violencerhr12_38/fr/**

الشرف والشغف لغسل العار

إنّ مفهوم جريمة الشرف يبرّر الحكم على المرأة وقتلها على يد فرد من أفراد أسرتها؛ لكنه في جلّ الحالات مجرّد وسيلة لتزييف الدوافع الحقيقية للجريمة، مثل ما حدث في جريمة قتل نسيمة مسعودي، التي ذبحها زوجها في شهر ديسمبر/كانون الأول 2011. كشفت أم الضحية أن الزوج القاتل كان يضغط على ابنتها لكي تسجل البيت والسيارة باسمه؛ وأمام رفضها قرّر قتلها، وللتغطية على جرمه زعم أنها كانت تخونه، ولم يكن ذلك إلّا إفكًا افتراه، بيد أن عبارة «جريمة شرف» هي التسمية التي تداولتها وسائل الاعلام. تبيّن هذه الحادثة أن مفهوم الشرف وُظّف من أجل إضفاء صبغة إيجابية على الفعل الإجرامي. وبما أن المجنيّ عليها لم تعد موجودة، لأنها قُتلت، فإن رواية الجاني هي التي تتصدر صفحات الجرائد[3-4]. أقامت الناشطات النسويّات وزملاء نسيمة من موظفين ومسؤولين في بلدية القبة حيث كانت تعمل تجمّعًا لمساندة أسرتها والاحتجاج على تعامل وسائل الاعلام مع القضية. حُكم على القاتل بالإعدام، ممّا يعني بقاءه في السجن مدى الحياة بما أن الجزائر لم تطبق حكمًا بالإعدام منذ 1993.

تعزّز الإيديولوجية التي تستند عليها جرائم الشرف مبدأ الكيل بمكيالين الموجود أصلًا في المجتمع، حيث يترتب عن الفعل ذاته أحكام مختلفة تبعًا لجنس الفاعل. فالرجل الذي يمشي في الشارع برفقة امرأة لا يواجه خطر القتل على يد أمه أو أخته؛ في المقابل، قد تتعرض امرأة تمشي في الشارع برفقة رجل إلى أشد أنواع العنف على يد أحد أفراد محيطها، قد يصل حدّ القتل القائم على نوع الجنس. كان هذا حال وئام عبد المالك، التي عذّبها أبوها ثم قتلها بعدما رآها بصحبة صديقها في الشارع. كان عمرها سبع عشرة سنة.

علاوة على ذريعة الشرف، توجد ذريعة أخرى مُتجذّرة في أذهان الناس وهي ارتكاب جريمة بدافع الغيرة والشغف، أو ما يسمى بـ«جريمة الانفعال العاطفي». في عام 2015، تعرضت جازية حمدان، صحفية، إلى محاولة قتل على يد رجل كان يرغب في الزواج بها؛ كان تركيًّا. فبعد أن رفضت عرضه وارتبطت بشخص آخر، هدّدها مرّارًا بأنه سيرتكب مجزرة إذا ما تمت خطوبتها رسميًّا. وفعلًا، يوم حفلة الخطوبة، اقتحم الرجل بيت أسرتها وهو يحمل رشاش كلاشنيكوف، وأطلق النار على جازية وأمها وأختها ليديا التي قُتلت على الفور. وفي 2021، قُتلت تينهينان لاصب، صحفية في القناة الرابعة التابعة لمؤسسة التلفزيون الجزائري، على يد زوجها، الذي طعنها عدة مرات. صرح زملاء تينهينان أن زوجها كان «غيورًا ومتملّكًا»، وكان يضايقها ويضغط عليها دومًا ويأمرها بالتوقف عن العمل، وهو الأمر الذي رفضته. كان يضربها ويتحكم في كلّ حركة من حركاتها؛ ولقد أسرّت لعدد من زميلاتها برغبتها في الطلاق. في تاريخ 26 جانفي/كانون الثاني، قتلها زوجها. في كلتا الحالتين، اتّسم الرجلان بالعنف وهدّدا المعنيتين، جازية وتينهينان، لمنعهما من العيش خارج سيطرتهما. إنّ الحديث عن الغيرة أو الشغف إنّما يسلط الضوء على مشاعر القتلة ويتغاضى عن أنواع العذاب التي يذيقونها لضحاياهم.

3. «صور جريمة قتل موظفة في بلدية القبة تروّج عبر البلوتوث في هواتف المواطنين بالعاصمة»، «الشروق»، 7 ديسمبر/كانون الأول 2011.
4. «شكّ في خيانتها له مع زميلها في العمل»، «الحياة»، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.
5. شيماء، 19 سنة، كانت تقطن في بلدية رغاية في الجزائر العاصمة، اغتصبها المدعو بوشلاغي عبد السلام، المدعو «ريان»، في 2017 وهي في سن السادسة عشر، وكان صاحبها وقتها. تقدمت بشكوى ضده لكن القضية حُفظت بدون أي إجراء. في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2020، اصطحب المعتدي الضحية إلى محطة بنزين مهجورة في الثنية، ولاية بومرداس، حيث عنّفها جسديًّا وعذبها، قبل أن يقتلها ويحرق جثتها.

أصل الجريمة

عندما أنشأنا موقع «لا لقتل النساء - الجزائر» في جانفي/كانون الثاني 2020، أعددنا منهجية واضحة مكونة من خمس مراحل، بغية إنجاز عمل منظّم وجمع معلومات موثوقة، وهي:

1. **إعداد قائمة جرائم قتل النساء؛ ويتطلب ذلك منّا إحصاءً يوميًّا لجرائم قتل النساء المسجلة خلال الأربع وعشرين ساعة الأخيرة وفقًا للجرائد الإلكترونية والورقية، وذلك باستخدام كلمات مفتاحية محدّدة بدقة. علاوة على ذلك، أضفنا إلى أقسام الموقع قسم «الإبلاغ عن حالات قتل النساء» ليتمكن الزوار من إبلاغنا عن حالات قتل النساء التي تُرتكب في مدنهم، وذلك عن طريق ملئ استمارة لا تكشف عن هوية صاحبها؛ كما يمكنهم أيضًا إعلامنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، إنسغرام).**
2. **التحقق من وجود حالة قتل الإناث؛ إذ تُتداول الكثير من المعلومات المغلوطة في وسائل التواصل الاجتماعي والجرائد الإلكترونية. لذلك، فمن الضروري التحرّي لمعرفة مصدر المعلومة والتأكد من صحّتها.**
3. **البحث عن معلومات إضافية عن الضحية أو الضحايا؛ الاسم واللقب، السن، المهنة، المستوى الدراسي، علاقتها بالقاتل، معرفة ما إذا تعرضت للتعنيف من قبل، مكان ارتكاب الجريمة، والطريقة التي قُتلت بها. للحصول على هذه المعلومات، نتصل بأشخاص يعرفون الضحية، كالأسرة، الجيران، الأصدقاء، زملاء العمل، وغيرهم. إلّا أنّ المهمة حساسة للغاية، فالأشخاص الذين نتصل بهم غالبًا ما يكونون إمّا في حداد أو يريدون التستّر على الجريمة للحفاظ على سمعة العائلة.**
4. **مقارنة المعلومات التي تحصلنا عليها من مصادر مختلفة.**
5. **تصميم غرافيك ذي إطار مربع لكل ضحية؛ نذكر فيه تاريخ مقتلها ومكانه، وبعض المعلومات عنها، مثل عدد الأطفال في حال كانت الضحية أمًّا، إضافة إلى ملخّص للوقائع. ثم ننشر كل هذه المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى موقعنا الإلكتروني «لا لقتل النساء - الجزائر» وعلى خريطة تحديد الموقع الجغرافي لكل جريمة على الموقع نفسه.**

ولئن كنّا نرى أنّ منهجية عملنا فعّالة، فإننا نعتقد أنّ هناك حاجة ملحّة لإنشاء هيئة عمومية ووطنية تُعنى بظاهرة قتل النساء.

معطيات إحصائية: انعكاس للمجتمع الأبوي

بفضل العمل على تعداد حالات قتل النساء، يمكننا إعداد بعض الإحصاءات التي تساعد في فهم حالات قتل النساء؛ كمعرفة هوية مرتكبي جرائم قتل النساء، ومكان وقوعها والأسلحة المستخدمة. تتيح لنا المعلومات المحصّلة بشأن الضحية وقاتلها الإحاطة بكيفية حدوث هذه الجرائم.

في عام 2020، من بين 55 حالة قتل نساء تمّ إحصاؤها، 54٪ من الضحايا قُتلن على يد عُشرائهن أو عشرائهن السابقين، و20٪ على يد أحد أفراد أسرهن، وفي 74٪ من الحالات، قُتلت النساء على يد شخص من المقربين. خَلُصنا في العام 2021 إلى الإحصاءات ذاتها تقريبًا؛ فمن بين 49 ضحية لجريمة قتل الإناث المُحصاة إلى غاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني، قُتلت 26 منهن، أي ما يعادل نسبة 53٪، على يد عشرائهن الحاليين أو السابقين.

كما لاحظنا أنّ النساء من مختلف الأعمار هنّ عُرضة لجريمة قتل النساء. كانت زهرة منزل تبلغ خمسًا وثمانين سنة عندما وُجدت مقيّدةً ومقتولةً في بيتها، في ولاية سيدي بلعباس، في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020؛ ولم تتجاوز ميسم بوعزيزي الخامسة من عمرها عندما ذبحها أبوها في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، في ولاية بسكرة. إلّا أن الفتيات أقل عُرضة لجرائم قتل النساء، إذ تمثّل الفئة العمرية بين 0 و19 سنة نسبة 8,2٪ من مجموع حالات قتل النساء. وترتفع النسبة في الفئة ما بين 20 و29 سنة لتصل إلى 12,2٪ من العدد الإجمالي. أما النسبة الأعلى فتسجَّل ضمن الفئة العمرية بين 30 و49سنة، لتصل إلى 59,2٪ من مجموع حالات قتل النساء، لتنخفض إلى 20,4٪ ابتداءً من سن الخمسين.

إضافة إلى ذلك، تتأثر حالات قتل النساء بالتقسيم التقليدي للمكان وفقًا لنوع الجنس – الرجال في الفضاء العام والنساء في المنزل. حيث إن نسبة 63٪ من مجموع الحالات في عام 2020 وقعت في منازل الضحايا؛ ليتبيّن بذلك أن المكان الذي يُفترض أن يكون الأكثر أمانًا هو الأكثر خطورة لهنّ. في حين وقعت نسبة 4٪ من الحالات في مكان مغلق عدا منازلهن، و15٪ في الشارع، و18٪ في أماكن غير محددة.

فيما يخص حالات قتل النساء التي تناولناها، كان احتمال نجاة هؤلاء النساء ضئيلًا جدًّا، حتى وإن حاولن الدفاع عن أنفسهن، لأن معظم الجناة استعمل سلاحًا ما. في 2020، لاحظنا أن 46,3٪ من الجناة استعملوا أسلحة بيضاء لارتكاب جرائم قتل النساء و18,5٪ منهم استخدموا أسلحة نارية، ممّا قلص فرص نجاة الضحايا إلى الصفر.

عندما شرعنا في العمل على حالات قتل النساء، سرعان ما لاحظنا أنّه نادرًا ما تُذكر أسماء الضحايا. نعتقد أن ذكر أسمائهنّ هو نضال في حدّ ذاته؛ ففي العديد من الحالات، يُعد الكشف عن أسماء النساء من المحظورات، وتتكتّم الصحف عن ذكرها حتى وإن كانت معلومةً؛ أمّا إذا كان القتيل رجلًا فلا يسبّب ذكر اسمه أيّ مشكلة ولا تطالب أسرته بإخفائه. الأمر ذاته ينطبق على نشر صورة الضحية؛ فإذا كان القتيل رجلًا، يثير نشر صورته على وسائل التواصل الاجتماعي موجة من التعازي، وأما إذا كان امرأة، فالأمر مختلف تمامًا. عندما قُتلت شيماء سعدو[5] في الأول من شهر أكتوبر/تشرين الأول 2020، نادى الكثيرون بالإبلاغ عن حسابها على موقع فيسبوك من أجل إغلاقه ومسح صورها، بحجة تجنيبها «الذنوب»؛ إذ يجب إخفاء جسد المرأة وحجبه، إلى حدّ التلاشي... تذرّع هؤلاء الأشخاص برغبتهم المزعومة في حماية سمعة الضحية بعد موتها و«فتح» أبواب الجنة لها، وفقًا لما صرحّوا به. لكنهم سعوا في المقام الأول إلى التستّر على القضية، معتبرين على نحو ما شيماء مذنبةً لأنها تعدّت بعض الحدود؛ فقاتلها كان صاحبها لفترة، ومعنّفها ومغتصبها أيضًا. لكن بالرغم من الأحكام المسبقة، أحدث مقتل شيماء صدمة عميقة لدى الناس؛ فلقد تعرضت قبل قتلها إلى أبشع صنوف العذاب، هي التي كانت تظهر في صورها مبتسمة ومقبلة على الحياة. ومع كل جريمة من جرائم قتل النساء، نرى هذا الإصرار في محو صورة الضحية ووجودها.

الاعتراف السياسي بظاهرة قتل النساء

نلاحظ غياب آليات لمكافحة جرائم قتل النساء في الجزائر، سواءً على الصعيد الاجتماعي أو المؤسساتي أو القضائي. بيد أن أول خطوة وأهمّها في نظرنا هي الاعتراف السياسي بظاهرة قتل النساء بوصفها واقعًا اجتماعيًّا، ممّا سيفتح المجال لاتخاذ خطوات ضرورية أخرى، مثل وضع سياسات من شأنها منع قتل النساء. ويترجم ذلك على أرض الواقع بتكوين العاملين في المرافق الأولى التي قد تتوجه إليها النساء المعنّفات، كالمصالح الطبية والأجهزة الأمنية، ليتمكنوا من تقديم رعاية حقيقية وفعالة لهن. في كثير من الحالات، لا تجرأ النساء المعنّفات على تقديم شكوى؛ وإن فعلن فلا يعني ذلك بالضرورة أنهن سيحصلن على الحماية اللازمة، بل على العكس سيكنّ تحت رحمة المعتدي. هذا ما حدث لحدّة عقابة، 37 سنة، قتلها زوجها في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. قبلها، اشتكت عليه مرات عديدة لدى مصالح الشرطة بسبب أعمال العنف والتعذيب التي كانت تتعرض لها على يديه منذ عدة سنوات؛ لكن الشرطة لم تتخذ أي إجراء لحمايتها.

إلّا أن أيّ سياسة وقائية لمنع قتل النساء ستبقى منقوصة ما لم تشمل توعية الرأي العام ووسائل الاعلام، وتكوين المدرسات والمدرسين العاملين في جميع الأطوار التعليمية بشأن قيم المساواة.

قائمة جرائم قتل النساء للعام 2021

1. ن. زهرة، 80 سنة، أم لعدة أطفال. وُجدت مذبوحة في بيتها. ألقت الشرطة القبض على ابنها بوصفه المتهم الأول.
عنابة، 7 جانفي/كانون الثاني.

2. وردة حفاض، 45 سنة، أم لخمسة أطفال. ضربها زوجها بمطرقة ثلاث مرات على الرأس، ثم طعنها خمس مرات في القلب، في حضور أبنائها. كانت وردة ضحية لعنف زوجها طيلة 25 سنة.
تبسة، 24 جانفي/كانون الثاني.

3. تنهينان لاصب، 39 سنة، صحفية في القناة التلفزيونية الرابعة الناطقة بالأمازيغية وأم لبنتين. قتلها زوجها، الذي كان يعنّفها منذ عدة سنوات، طعنًا.
الجزائر العاصمة، 26 جانفي/كانون الثاني.

4. امرأة مجهولة، 20 سنة، قام أخوها بضربها وتعذيبها وحرقها في عدة مناطق من جسمها.
سطيف، 3 فيفري /شباط.

5. كنزة سدات، 17 سنة، ذبحها أبوها وقطع رأسها، ثم قطّع جسدها ورمى أجزاءه (بعضها كان محروقًا) في غابة إعكوران.
تيزي وزو، 15 فيفري /شباط.

6. امرأة مجهولة، 28 سنة، ذبحها زوجها، الذي كان يعنّفها دوما، أمام أطفالها الثلاث. وصلت الأمور بين الزوجين عدة مرات إلى مرحلة الطلاق.
باتنة، 22 فيفري /شباط.

7. امرأة مجهولة، 38 سنة، قتلها زوجها بفأس.
خنشلة، 24 فيفري /شباط.

8. أمال بلمان، 38 سنة، قتلها زوجها ذبحًا. كانت ربة بيت وأمًّا لثلاثة أطفال.
عنابة، 28 فيفري/شباط.

9. امرأة مجهولة، 48 سنة، قتلها زوجها ذبحًا. كانت أمًّا لستة أطفال.
بشار، 2 مارس/آذار.

10. رحيمة إبعزيزن، 44 سنة، قتلها أخوها بعدما عذبها، لمحاولتها حماية ابنتها التي كان يريد القاتل التضحية بها لممارسة طقوس سحرية.
بجاية، 9 مارس/آذار.

11. منال بني خلف، 5 سنوات، قتلها خالها بعد أن عذبها، كان يريد التضحية بها لممارسة طقوس سحرية.
بجاية، 6 مارس/آذار.

12. امرأة مجهولة، 72 سنة، قتلها زوجها بطلقة من بندقية صيد. كانت أمًّا لعدة أطفال.
مسيلة، 11 مارس/آذار.

13. امرأة مجهولة، 76 سنة، قتلها أحد أفراد عائلتها. كانت أمًّا لعدة أطفال.
شلف، 21 مارس/آذار.

14. ليليا، 38سنة، قتلها زوجها، الذي كان يعذبها جسديًّا طيلة زواج دام إحدى عشرة سنة. كانت أمًّا لخمسة أطفال.
الطارف، 7 أفريل/نيسان.

15. امرأة مجهولة، 36 سنة، قتلها زوجها طعنًا. كانت أمًّا لأربعة أطفال.
البليدة، 13 أفريل/نيسان.

16. امرأة مجهولة، 38 سنة، طعنها أخ زوجها ثم ذبحها. كانت أمًّا لستة أطفال، من بينهم طفلة حديثة الولادة.
تيبازة، الأول من ماي/أيّار.

17. م. ب. ز.، 61 سنة، طعنها رجلان ثم ذبحاها. كان أمًّا لطفلة.
غيليزان، 6 ماي/أيّار.

18. نوال ساسفة، 20 سنة، خطفها ثلاثة رجال واحتجزوها، ثم قتلوها ذبحًا. كانت ستتزوج بعد بضعة أسابيع.
وهران، 7 ماي/أيّار.

19. صليحة بن بوزيان، في العقد الثالث من العمر، قتلها زوجها بضربات مطرق على رأسها، ودفنها في حديقة المنزل، ثم تظاهر بالبحث عنها. كانت أمًّا لثلاثة أطفال.
وهران، 16 ماي/أيّار.

20. حكيمة واحدي، في العقد الرابع من العمر، قتلها زوجها طعنًا. كانت أمًّا لخمسة أطفال.
باتنة، 16 ماي/أيّار.

21. هجيرة هدال، 26 سنة، قتلها أخوها بضربها ببلاطة على رأسها. كانت يتيمة ومن ذوي الاحتياجات الخاصة.
أو البواقي، 17 ماي/أيّار.

22. عمارية بن يوسف، 39 سنة، قتلها أخوها بضربات يد مهراس على رأسها. **تلمسان، 11 جوان/حزيران.**

23. عائشة خرشوش، 40 سنة، قتلها زوجها ببندقية صيد، وانتحر بعدها. كانت أمًّا لسبعة أطفال، من بينهم رضيع. **بسكرة، 29 جوان/حزيران.**

24. ليلة بن نعماني، 40 سنة، قتلها زوجها ذبحًا. كانت أمًّا لأربعة أطفال. **الشلف، 5 جويلية/تمّوز.**

25. فتيحة بروقية، 72 سنة، ذبحها ابنها، ثم أحرق المنزل، وقتل أختها أيضًا. **تيبازة، 28 جويلية/تمّوز.**

26. حميدة بروقية، 62 سنة، ذبحها ابن أختها، ثم أحرق المنزل. **تيبازة، 28 جويلية/تمّوز.**

27. علوى سمرة، 37 سنة، أحرقها زوجها، وقضت جراء ذلك شهرًا في المستشفى، ثم توفيت. كانت أمًّا لأربعة أطفال وحاملًا في شهرها الثالث. **باتنة، 30 جويلية/تمّوز.**

28. امرأة مجهولة، 40 سنة، ذبحها زوجها ثم رمى جثتها على قارعة الطريق. **باتنة، الأول من شهر أوت/آب.**

29. امرأة مجهولة، 50 سنة، ذبحها رجل في الشارع، كان يريد سرقة حقيبة يدها، أمام أعين المارة. كان القاتل جار أخت الضحية. **الجزائر العاصمة، 11 أوت/آب.**

30. بوضفة تفاحة، 49 سنة، ذبحها زوجها. كانت أمًّا لطفلين. **سكيكدة، 16 أوت/آب.**

31. مريم حوحمدي، ذبحها طليقها. كانت أمًّا لأربعة أطفال. **الشلف، 29 أوت/آب.**

32. سولاف عثماني، 39 سنة، أطلق زوجها الشرطي النار عليها وعلى اثنتين من بناتهما وأرداهن قتلى. كانت أمًّا لأربعة أطفال. **جيجل، 12 سبتمبر/أيلول.**

33. ليديا لوعر، 12 سنة، أطلق عليها أبوها الشرطي الرصاص وأرداها قتيلة. **جيجل، 12 سبتمبر/أيول.**

34. ندى لوعر، 9 سنوات، أطلق عليها أبوها الشرطي الرصاص وأرداها قتيلة. **جيجل، 12 سبتمبر/أيول.**

35. فاطمة الزهرة حيمر، 25 سنة، ذبحها زوجها أمام طفليها. كان الزوجان منفصلان. **بسكرة، 15 سبتمبر/أيلول.**

36. عايشة جعبة، 43 سنة، قتلها جارها طعنًا. كانت أمًّا لثلاثة أطفال. **باتنة، 28 سبتمبر/أيلول.**

37. امرأة مجهولة، في العقد الثالث من العمر، ذبحها زوجها. كانت أمًّا لبنتين. **باتنة، 28 سبتمبر/أيلول.**

38. فتيحة عنصر، 30 سنة، ذبحها رجل رفضت الزواج به. **تيزي وزو، 7 أكتوبر/تشرين الأول.**

39. حدة حداد، 60 سنة، ذبحها ابنها، وذبح أخته أيضًا. **سطيف، 10 أكتوبر/تشرين الأول.**

40. جميلة حداد، 35 سنة، ذبحها أخوها، وذبح أمهما أيضًا. **سطيف، 10 أكتوبر/تشرين الأول.**

41. امرأة مجهولة، في العقد الرابع من العمر، خنقها زوجها. كانت أمًّا لثلاثة أطفال. **سطيف، 11 أكتوبر/تشرين الأول.**

42. عائشة ميدون، في العقد الرابع من العمر، قتلها زوجها طعنًا. كانت أمًّا لأربعة أطفال. **المدية، 14 أكتوبر/تشرين الأول.**

43. ليندة بلحارث، 43 سنة، قتلها زوجها. كانت أستاذة القانون في جامعة البويرة، وأمًّا لطفلين. **البويرة، 14 أكتوبر/تشرين الأول.**

44. نوال ياحي، 38 سنة، قتلها زوجها طعنًا ثم انتحر شنقًا. كانت حاملًا في شهرها الرابع. **سكيكدة 17 أكتوبر/تشرين الأول.**

45. ذهبية شيريفي، 37 سنة، قتلها زوجها المعروف بعنفه طعنًا. كانت تريد الطلاق. **تيزي وزو 28 أكتوبر/تشرين الأول.**

46. جوليان سيلفانا، 64 سنة، قتلها رجال يسكنون حيّها داخل منزلها. كانت من أصول إيطالية. **باتنة، 2 نوفمبر/تشرين الثاني.**

47. حدة عقابة، 37 سنة، قتلها زوجها الذي كان يعنّفها طيلة سنوات عديدة. كانت قد قدمت شكوى ضده لكنها لم تحصل على أيّ مساعدة. **خنشلة، 6 نوفمبر/تشرين الثاني.**

48. لامية حمدوس، 32 سنة، أحرقها أخوها حيّةً، إذ حبسها مع أختها جميلة وأمهم في غرفة وأضرم النار. منع الجيران من إنقاذهن إلى أن تدخلت قوات الشرطة وتمكنت من إنقاذ الأم. **تيزي وزو، 8 نوفمبر/تشرين الثاني.**

49. جميلة حمدوس، 27 سنة، أحرقها أخوها حيّةً، إذ حبسها مع أختها لامية وأمهم في غرفة وأضرم النار. منع الجيران من إنقاذهن إلى أن تدخلت قوات الشرطة وتمكنت من إنقاذ الأم. **تيزي وزو، 8 نوفمبر/تشرين الثاني.**

50. ميسم بوعزيزي، ذبحها أبوها. كانت أمها قد طلبت الطلاق بسبب معاناتها وابنتها من العنف المنزلي. **بسكرة، 22 نوفمبر/تشرين الثاني.**

51. رشيدة شواف، 47 سنة، ذبحها زوجها. كانت من الأشخاص المصابين بالصمم والبكم، وزوجها الذي كان يعنّفها أيضًا. طلبت النجدة والمساعدة عدة مرات قبل جريمة قتلها. **أم البواقي، 29 نوفمبر/تشرين الثاني.**

52. نجود بوقرة، 20 سنة، قتلها رجل بضربات سكين على مستوى الرأس والوجه، وقد سبق وأن اعتدى عليها وهددها بالقتل. تركها القاتل شبه ميتة في قارعة الطريق، إلى أن وجدها أحد المارة على الساعة الرابعة صباحًا وهي غارقة في دمائها. توفيت بعد ثلاثة أيام في مستشفى مدينة عنابة. **سكيكدة، 29 نوفمبر/تشرين الثاني.**

53. رحيمة ساعد عيسوس، 74 سنة. قتلها ابن زوجها (هذا الأخير متوفى) الذي ربّته بضربها بعصًا عدة مرات. سبق وأن تقدمت رحيمة بشكوى ضده بتهمة تعنيفها. **سكيكدة، 2 ديسمبر/كانون الأول.**

54. ماريا بن مداني، 19 سنة. تعرضت للضرب ثم أحرقت حية ورُميت في النهر على يد أحد الرجال. **قالمة، 9 ديسمبر/كانون الأول.**

55. فاطمة بوشاوور، 80 سنة. قتلها مجهولون بضربات على رأسها في بيتها. وجدها أحد الجيران ميتة بعد ثلاث أيام. **تيبازة، 30 ديسمبر/كانون الأول.**

«في رأيي، الحرية هي أن نحيا، أن نكون أصحاب مواقف، لا أن ندّعيها فحسب»

مقابلة مع مريم مجقان
أجرتها هاجر بالي

مريـم مجقـان، ممثلـة مسرحيـة وسـينمائية؛ وتعمـل أيضـا اختصاميـة نفسـيةً في مدينـة وهـران.
مريـم امـرأة شـابة، رقيقـة البنيـة، ذات عينـين رائعـتيّ السـواد،تُحدثنا في هـذا اللقـاء عـن مهنتيها ممثلـة واختصاصية نفسـية، وتشـاركنا تحليلها للظواهر الاجتماعية التي نعيشـها، بـذكاء وتواضـع، وكمـا تقـول، عـبر مسـاءلة محيطها ونفسـها. توضـح لنـا كيـف أن العمـل المسـتمر والإحسـان للآخـر يسـاهمان في حركـة انعتـاق الأفـراد.
هـي ابنـة نامـر مجقـان، المصـور الفـني والصحفـي ومديـر التصويـر المعـروف والرمـين، الـذي هـزّت وفاتـه عـام 2020 عالمـي السـينما والتصويـر في الجزائـر.

تصوير: مونيا مرابط

أنت فنانة (ممثلة مسرحية وسينمائية) واختصاصية نفسية. هلّا حدثتنا عن هاتين المهنتين، وعلى أي نحو تؤثران على حياتك بوصفك امرأة؟

أنا أناوب بين المهنتين؛ فحين لا أعمل على مشاريع فنية، استقبل المرضى في عيادتي. إنني أجد صعوبة كبيرة في القيام بالعملين معا، فالأمر يتطلّب طاقة هائلة، كما أنه يشغل حيّزًا كبيرا من تفكيري وعواطفي وحياتي اليومية. على المستوى الفكري، يدفعني ذلك إلى البحث، والتساؤل عن الأمور التي قد تحدث في حياتي، وعن الأحداث التي قد أعيشها أو ألاحظها لدى الآخرين. ولا محالة أن التفكير في هذه الأمور وتحليلها واستيعابها يؤثر على حياتي، ليس فقط في إطار عملي اختصاصيةً نفسية بل أيضا في السينما. فحيثما تنشأ روابط إنسانية، ستوجد حتمًا أمور تحرك شيئا فينا، وتظهر أسئلة نطرحها على أنفسنا. أسئلة معرفية، وكذلك أسئلة بشأن علاقتنا بالآخرين... الأمر ليس سهلا بالمرّة.

في عملك اختصاصيةً نفسية، ما الذي كان له الأثر الأعمق في نفسك؟

الكثير من الأمور. فأنا أتعامل مع الأطفال والراشدين والمراهقين؛ أشخاص مختلفون جدًّا. وهي حالات تشمل الأمراض النفسية، والاضطرابات النفسية، والإعاقات الذهنية. حالات الأطفال المصابين بإعاقات ذهنية تؤثر عليّ جدًّا، لأنني أعرف أنه لا توجد مؤسسات متخصصة يمكنها توفير الرعاية المواتية لهم. ما يؤلمني هو إدراكي أن عملي كما هو عليه منقوص، إذ ينبغي أن يكون بالتعاون مع المؤسسات وأن يندرج في سياق متعدد التخصصات. ما يخيفني ويوجعني هو أنني كثيرًا ما أجد نفسي عاجزة عن مساعدة أولياء يائسين.

ثم، هناك العنف. العنف الموجه ضد النساء. لقد أتتني، في فترة قصيرةٍ جدًّا، حالات تعرضت للاغتصاب وأخرى لزنى المحارم. وهنا أيضًا أشعر بالعجز لأنني أدري أن هذه القصص لن تُحال إلى القضاء، ولن تُقدم أية شكوى بشأنها، ولن تُطبّق العدالة، ولو رمزيًّا. لذلك، فعملي نفسه له حدود. أستطيع تقديم الدعم، يمكننا الحديث عما جرى، لكن يظلّ جزء كبير من الظلم قائمًا.

ولا شك أن الحجر الصحي فاقم أعمال العنف ضد النساء، ولكن في الوقت ذاته أعتقد أنه كان فرصة للكثير من النساء لإعادة النظر في يومياتهن، وحياتهن، ومعاناتهن. كان الحجر فرصة لقول «كفى!». لقد استقبلت نساءً في الستينيّات من العمر يرغبن في الطلاق لأنهنّ ما عدن يتحملن. نساءٌ متقدمات في السن، جدّات، أتين للحديث عن مشاكلهن الزوجية. لربما ما كنّ ليتخذن هذا القرار في الظروف العادية؛ فحتى قيامهن بهذه الخطوة كان تصرفًا جديدًا عليهن. كان الأمر مدهشًا. جاءتني كذلك شابة في الثانية والعشرين، تذكرت أنها تعرضت لاعتداء جنسي في طفولتها، رغم أنها قبلها لم تكن تتذكر تلك الحادثة البتة. فخلال الحجر، لدينا الوقت للتفكير، وقت نقضيه مع أنفسنا.

هل يأتي الرجال للاستشارة؟

نعم. فيما يخص الرجال، أصيب الكثيرون بالاكتئاب خلال فترة الحجر الصحي؛ لقد طفت صدمات قديمة على السطح. أستقبل شبابًا، وكذلك شيوخًا في السبعينيّات؛ أشخاص يعترفون أخيرًا بأنهم مكتئبون. الأمر يستغرق وقتًا لدى الرجال، في مجتمعنا.

هل ترتبط هذه المشكلات النفسية بالخصائص الثقافية أو المجتمعية الجزائرية؟

الوجع هو نفسه في كل المجتمعات، لكن توجد مستويات تأويل مختلفة، ومغالطات ذات طابع ثقافي. إلا أن وقع الألم وانتهاك النفس واحد؛ إنه يؤثر على الجميع.

في إطار عملي، عليّ أن أتقلم مع الأمر، وأن أكيّف خطابي وفقًا للثقافة والأمور الدينية؛ أن أملك حسًّا استراتيجيًّا، من أجل بناء علاقة ثقة. وكذلك تمكين المريض من تفكيك المكون الثقافي، ومن القدرة على فهم مصدر المشكلة، بنفسه؛ وأن المشكلة ليست بالضرورة مسألة «عِين» أو «سْحور» (سحر) أو «جْنون» (المس)، على سبيل المثال. بدايةً، أصغي إلى خطاب المريض، ولا أتّبع المواجهة الصدامية مطلقا. خلافًا للطب التقليدي، نحن نستوعب الفرد بكل مكوناته وتاريخه الشخصي. فالتاريخ والمجتمع والثقافة تشكل أعراضًا. المشكلات النفسية ليست مجرد نقص في الماغنيزيوم أو خلل في المستقبلات العصبية، أو نقص في السيروتونين، أو خلل آخر. إننا نلمس بوضوح جوانب اجتماعية وأنثروبولوجية وتاريخية وتخيّلية، وحتى جنسية؛ نتحدث عن كل الأمور.

ما هو العلاج بالفن؟ وهل تمارسينه؟

أصبح العلاج بالفن تخصصًا قائمًا بذاته؛ هو ليس فنًّا بأتم معنى الكلمة ولا علاجًا فعليًّا. يوظّف العلاج بالفن وسائل فنية من أجل تحليل خامة نفسيّة، ومن ثمة يقترح العلاج المناسب. إذ يعتمد على جمع معلومات محددة، واستهداف أعراض بعينها، والحصول على خامة يُعمل عليها خلال المعالجة. ففي أقسام الأمراض العصبية، يُطلب من المرضى المصابين بالذهان أن يرسموا بالأقلام أو بالألوان؛ ثمّ يُحلل العمل الفني جماعيًّا وبحضورهم، وبعدها يقترح المعالجون النفسيون العلاج المناسب.

في هذا الصدد، هل كانت لك تجربة شبيهة بالعلاج بالفن؟

أقدم ورشات مسرح في الثانوية الدولية «ألكسندر دوما» في مدينة وهران، وفي فضاءات أخرى. أحب جدًّا العمل في الوسط التربوي، والتواصل مع الأساتذة.

نشطت أيضًا ورشات مع طالبات من معهد السينما بجامعة وهران، على هامش مهرجان وهران الدولي للفيلم العربي. كانت الورشات موجهة إلى فئة من الشباب الذين لا يمكنهم الوصول إلى الثقافة، لأنهم مهمشون وفقراء؛ مع احترام التكافؤ العددي بين الفتيات والفتيان. كانت تجربة رائعة. حضرت فتيات أتين من مناطق أخرى من الجزائر.

لقد رأيت وجوههنّ وأجسادهن تنبض بهجة وحيوية، تتحول. يمكننا القول أنّ تلك الورشات كانت على نحو ما علاجًا بالفن، وإن كنت لم أعطها هذه الصبغة إطلاقًا. لكن، فعلًا، يملك الاشتغال على الجسد والتنفس والصوت والمخيّلة بعدًا علاجيًّا. كان الأمر رائعا لتلك الفتيات. إحداهنّ ذهبت في اليوم التالي إلى معهد الموسيقى لتستعلم عن إمكانية أخذ دروس في الموسيقى أو المسرح، في حين أن الفتيات كنّا شبه خامدات لمّا أتين أول مرة.

في عملك اختصاصيةً نفسيةً وبوصفك امرأة، على أي صورة تصادفك القضايا المرتبطة بالنظام الأبوي أو المشكلات الأخرى الخاصة بمجتمعنا؟

استقبلت أزواجًا في عيادتي. لا يدرك كلٌّ من الرجال والنساء بأنهم يستنسخون الأنظمة نفسها التي تتسبب في معاناتهم. يعلمون أنهم يقاسون، لكنهم لا يدركون أن معاناتهم مرتبطة بالنظام الأبوي، بنوع من التقاليد التي يعيدون إنتاجها. والجدير بالملاحظة حقًّا هو كيفية استنساخ النساء لهذا النظام.

في حالة النساء اللاتي يستنسخن النظام الأبوي، يمكننا القول أن الانتماء إلى الأغلبية دائما ما يكون أكثر راحة. فلقد تكبّدن الكثير قبل أن يقبلهن النظام الأبوي. الأمر ببساطة يمثل منطقة راحة لهن. لقد تشرّبن ذلك وأدمجنه في تفكيرهن، إلى درجة عدم تقبّل رفض أخريات له. لقد نجحن في البقاء، في العيش بطريقة ما. لذلك، حين تأتي أخريات ويرفضن ما يمليه عليهن الآخرون، يصبح الوضع رهيباً لتلك النساء، فذلك يتعارض مع كل ما قمن به، كل ما تحمّلنه.

وهناك أيضا مقاومة بعض الرجال التي تكاد تكون مؤثّرة. إنهم يعانون نفسيًّا؛ فهم يعرفون أنهم يؤذون النساء في محيطهم، لكنهم لا يقْوون على استهداف أمور موجودة منذ وقت طويل بالنقد، أو محاولة فهمها أو تفكيكها، فذلك يصيبهم بالذعر ربما. الأمر شائك فعلاً.

أنت، بوصفك امرأة، هل تستطيعين البقاء حياديةً؟

سؤال مهم. أعمل على ذلك، لكن الأمر صعب جدًّا، خصوصًا عندما أتعامل مع زوجين. أحرص أشدّ الحرص على حياديتي. خصوصًا وأنني أعرف حساسيات الرجال: «إيهْ مْرا، دوْك تَعطيلْها الحقْ.» («آه، إنها امرأة، ستنحاز إلى صفّها»). لذلك، فإنني أنتبه كثيرًا. أعطي كلًّا منهما المدة نفسها للتحدث؛ أشعر أنه عليّ بذل هذا المجهود لأنني امرأة. وأرجو أن يقوم المعالجون النفسانيون الرجال بالأمر ذاته (وإن كانت أكثرية من يمارسون هذه المهنة نساءً). أحيانًا، أستمع إلى أمور عنيفة جدًّا، تؤثّر على بشدّة، لأنني أشعر بالظلم الواقع... العلاقة بين المعالج والمريض هي علاقة بين أفراد، فما أنا عليه يحدد الأشخاص الذين أتعامل معهم. لأنني امرأة، لأن هذا شكلي، لأنني البس بأسلوب معين، لأنني أتحدث معهم بطريقة معينة، يمنحني أشخاص معينون ثقتهم. على سبيل المثال، استقبلت في عيادتي سلفيًّا مع زوجته المتجلببة؛ اختاروا القدوم إليّ، أنا، رغم اختلافنا ظاهريًّا. في نهاية الجلسة، قال لي الرجل إنه سعيد لأنه اختار استشارتي، ولأنني لا أرتدي الحجاب.

«لا يدرك كلٌّ من الرجال والنساء بأنهم يستنسخون الأنظمة نفسها التي تتسبب في معاناتهم.»

ما هو السبيل إلى حريّة أكبر؟

تقاليدنا لا تمنح المرأة ترف قول «أنا، حياتي، مشاعري، أحاسيسي»؛ فمن غير اللائق أن تضع نفسها في الصدارة، أن تتحدث عن نفسها. وحتى لدى النساء الواعيات بهذا الخلل، اللاتي يدركن وجود عوامل كالتربية والثقافة التي ورثناها عن آبائنا، هناك أمور لم نتخلص منها، وتظهر في طريقة تصرفنا في الأماكن العامة، في طريقة كلامنا عن أنفسنا. أطرح هذا السؤال: عندما تتكلم النساء، هل هناك من ينصت إليهن؟ لا أظن. بل سيحكم الآخر على الموقع (البلاصة) التي تتكلم منها، لماذا تتكلم، كيف يدافع عن نفسه مما تقوله؛ لأن ما يقلنه دائماً ما يكون مزعجًا. هل ننصت إلى النساء؟

في رأيي، الحرية هي أن نحيا، أن نكون أصحاب مواقف، لا أن ندّعيها فحسب. أفضل أحيانًا الفعل على الكلام. الأفعال الملموسة، وإن كانت صامتة، لها وجود.

أين ترين نفسك ضمن النضال النسوي؟

لطالما واجهني هذا السؤال، كوني طفلة، أنثى، عاشت مع أم عزباء؛ أي أن القضية النسوية كانت حاضرة دومًا، في كل الأحوال. في المساء، كان الجيران يطرقون باب بيتنا ليتأكدوا من أن أمي كانت لوحدها. في البداية، كانت أمي تكذب عليهم وتقول إن أبي يعمل في الخارج. لقد كبرت وأنا واعية بأن الحياة والعمل وفرض وجودي هو جزء من النضال. لم أهتم كثيرًا بالتاريخ والنظريات والفرضيات، وما إلى ذلك. أعترف أن هذه الأمور لم تثر اهتمامي كثيرًا. قد يكون ذلك خطأً، ربما عليّ الاهتمام بذلك الآن. لكن السبب هو أنني عشت الكفاح، وما زلت أعيشه يوميًّا؛ لقد ترعرعت فيه. لقد كان علينا أن نكافح، على أية حال. أنا أساند كليًّا النضال النسوي، وسأسانده طوال حياتي. لكنني لست مناضلة نسوية. حاولت ذلك؛ فلقد خالطت الجمعيات النسوية، وشاركت في ورشات لصناعة الصور، وأنا موجودة كلما احتاجوا إليّ.

أنا مستعدة لمساندتهن. لكنني أعتقد في صميمي أن الكفاح هو كفاح شامل؛ أعني، برفقة الرجال. لا أحبّذ البقاء بيننا فقط. وإن كان ذلك مهمًّا أحيانًا، إلّا أنني لا أريد أن أكون سجينة التقوقع.

ما رأيك، مثلًا، في العروض السينمائية المخصصة للنساء؟

وجودها أمر جيّد؛ فلولاها لما استطاعت كثير من النساء حضور عروض سينمائية. نشهد في المناقشات تحريرًا للكلام بين النساء، وهو أمر ضروري.

ما هي طريقة مساندة نضال المرأة؟ وما هو النضال النسوي الذي يناسبك؟

مرة أخرى، يمكنني القيام بذلك بكل سرور، لكنني أحتاج لأن نقوم بعملية التفكيك معًا، مع الرجال. أن نطرح الأسئلة معًا، لأن الكفاح شامل. لا أرغب في إقصاء الرجال عن هذه القضايا. لا أعني جميع الرجال، وإنما أولئك المستعدون لتفكيك المسلّمات، المستعدون لمساءلة الوضع الراهن. كما أنني أؤمن أن الكفاح كفاح يومي، في مكان العمل، كما خارج الأطر المعتادة؛ في الشارع، وكل يوم. أن نعير انتباهنا إلى كلام الناس، أن نلاحظ، أن نتساءل ونسائل.

توجد أنواع من الحركات النسوية. هناك الحركة النسوية الراديكالية التي تُقصي الرجال – «جميع الرجال معتدون» – وهو خطاب لا أتفق معه. أستطيع تفهّم مصدر هذا الخطاب، لكنه يعني حصر الرجال في خصائص جنسهم (الماهيوية – essentialisme)، مثلما يحدث مع النساء. لا يمكننا إقصاء الآخر إذا ما أردنا البناء.

إذا أردنا جعل أحدهم يغير رأيه، يجب ألّا نقول له إنه لم يفهم شيئًا؛ فذلك لن يؤدي إلّا لتعزيز قناعاته. لقد رأينا ما حدث مع مونية بن فغول[1]. ما قالته كان صحيحًا، لكنه لم يؤدي إلى نتيجة. فمواقع التواصل الاجتماعي ليست المكان المناسب لمثل هذه النقاشات. كيف نستطيع جعل هؤلاء الرجال، الذين يعانون أيضا من النظام الأبوي، يفهمون أن النضال جنبًا إلى جنبٍ مع النساء سيجعلهم أحسن؟ وأكثر سعادة وطمأنينة. إنهم يؤدون دورًا فرض عليهم، إنهم يدمرون أنفسهم. فكيف السبيل إلى جعلهم يشاركون في عملية تفكيك هذه النماذج، من دون الشعور أنّ ما يظنونه فحولتهم في خطر؟

أثارت شيماء التعاطف، تأثر الرجال بما حدث. لكن عندما جاء أحدهم وألقى عليهم دروسًا، ردّوا بعنف. لقد وُضعوا جميعهم في كفة واحدة، وهو الأمر الذي رفضوه. الأمر حسّاس جدًّا. من ناحية أخرى، على السلطات القيام بعملها.

ستتغير الأمور؛ إنه مجتمع في طور البناء. توجد نماذج ناجحة؛ عند التوارق، مثلًا. فبالرغم من أن المجتمع مجتمع تراتبيٌّ، إلا أنه يسمح بالاختلاط الاجتماعي والجنساني؛ يختلط الناس في الحياة اليومية في علاقة مبنية على المزاح المتعارف عليه. المجتمع ليس أموميا (matriarcale) لكن الانتساب يكون إلى الأم، أي أن الطفل يحصل على الدور الاجتماعي لأمه، وينتمي إلى قبيلتها. كما تُتوارث السلطة السياسية من جهة الأم. وعدا حالات استثنائية، فالترقي لديه زوجة واحدة. وتعود ملكية الخيمة والأثاث إلى عائلة الزوجة في حالة الطلاق. وهذا لا ينتقص من رجولة الذكور.

فلنتحدث الآن عن مهنتك الثانية: ممثلة سينمائية ومسرحية. ما الذي يشعرك بالنشوة؟

كممثلة، المسرح. كمتفرجة، السينما.

في السينما، نتدرّب، ثمّ نمثّل، وبعدها تصبح الأمور خارج سيطرتنا؛ في حين أننا في المسرح نتمرّن لشهور، وبعدها نكون في تفاعل مباشر مع الجمهور. إنه أمر فريد. إنه المكان حيث أشعر بسعادة كبيرة.

هلّا حدثتنا عن مسارك؟

لم أفكّر كثيرًا؛ فعلت الأشياء وكفى. حدث وأن خفت، أن أخفقت، ندمت أحيانًا، لكنني فعلت أولًا. لم يكن أبي موافقًا على أن أصير ممثلةً. كان ذلك يخيفه. أمي أيضًا لم تكن موافقةً. ابتدأ الأمر بأن قلت لنفسي: أفعل. أحاول. وهكذا سأحصل شيئا فشيئا على حريتي، بصفتي فردًا. إذا نجح الأمر، أكون انتصرت؛ وإذا فشل، فأكون قد اكتسبت خبرة في كل الأحوال.

ما الذي يدفع الممثل إلى قبول دور أو رفضه؟

بالدرجة الأولى، نقبل الدور عندما تعجبنا القصة. إنّها الرغبة في أن نحكي قصةً. لم أحصل قَطّ على دور البطولة بمعنى الكلمة، ولم يزعجني ذلك مطلقًا. مؤخرًا، تساءلت لماذا لم يزعجني الأمر مطلقًا. صحيح أنني لم أكافح قطّ لأحصل على الأدوار الأولى. في الحقيقة، فهمت مصدر ذلك؛ إنه مسرح علولة. تجاربي الأولى كانت هناك، في المسرح، حيث لا نهتم بالأفراد، لا وجود لشخصية رئيسية، يوجد فقط حكاؤون. المهم هو أن نقصّ حكاية على الجمهور. ثم دخلت السينما بنفس التفكير. لست أنا الأهم. ما أحبه هي المغامرة، أن أنتمي إلى الفريق، أن أدافع عن الفيلم. لكن صحيح أنني الآن، ومع التقدم في السن، قد أرغب بأكثر من ذلك.

وماذا عن الأدوار التي رفضت؟

رفضتها لأن النصوص وعوالمها لم تعجبني. فمثلًا، أنا لا أرغب في عمل مسلسل تلفزيوني. لقد رفضت مسلسلين، لأنني رأيت أنهما مكتوبان بشكل رديء.

© مونيا مرابط، معرض «المسكوت عنه»، فضاء عرض الفنون البصرية «ريزوم»، الجزائر العاصمة، فيفري/شباط 2021

1. في تاريخ 3 أكتوبر/تشرين الأول 2020، عُثر على جثة شابة في التاسعة عشر من العمر، شيماء ف.، في الضاحية الشرقية للجزائر العاصمة. تعرضت الفتاة إلى الاغتصاب، وعدة طعنات بالسكين، قبل أن تحرق جثتها باستعمال البنزين. على إثر انتشار خبر مقتل شيماء، نشرت مونية بن فغول، ممثلة ومقدمة برامج تلفزيونية، فيديو على موقع إنستغرام تدين فيه بألفاظ فضة بالدارجة التحرش في الشوارع. أثار الفيديو جدلًا واسعًا وتعرضت مونية إلى الشتائم على مواقع التواصل الاجتماعي.

والمسائل المحظورة (tabous)، مثل القبلات...

الأمر مشكلة حقيقية فيما يخصني؛ لأنني أستحي جدًّا. حاولت التغلب على نفسي في فيلم يانيس كوسيم (*Alger by night*، 2018). لم يكن الأمر سهلًا، حتى على الممثل. ما يقلقني أكثر هو تلقي الجمهور للقبلة وليس لحظة تصويرها، فحينها أنا محاطة بفريق العمل، أشعر بأنني محمية. لكن أخاف على سلامتي في المجتمع. قد أتعرض للعنف. لا أريد المخاطرة. كما أنني لا أتفق مع المخرجين الذين قد يرغبون في أن أتحمل هذه المخاطرة. سأعتبر الأمر أنانية كبيرة، إنْ هم ألحوا على ذلك.

كيف يمكن للسينما الجزائرية التحرر من هذه المحظورات؟

في الفن، أعتقد أننا نستطيع التعبير عن أمور كثيرة من دون أن «نبيّن». أعتقد أنه يمكننا إيجاد جماليات بديلة. بالطبع، تفتقد السينما الجزائرية إلى القبل، ومشاهد الحب، والحميمية، والشبق. لكن هذا ليس كفاحي. قد تشكل الرقابة عائقًا محفزًا على الابتكار، على التسامي، على خلق الشاعرية. أمّا من جانب المُشاهد، فإنها تفتح له باب المخيال على مصراعيه. يمكن القول أنه نوع من التغريب وفقًا لمفهوم بريخت؛ أن يخلق المتفرج استيهاماته بنفسه... هذا الابتكار ضروري، خصوصًا في بلداننا، حيث قد نعرّض أنفسنا إلى الخطر في حال ظهرنا في مشاهد جريئة.

في البلدان الغربية، ينظر الناس إلى الجسد نظرة مختلفة تمامًا؛ لكنني لن أفرضها على الجمهور الجزائري. علينا، بطبيعة الحال، الحديث عن الحب، فذلك ينقصنا بشدة. لقد نجحت السينما الإيرانية، على سبيل المثال، رغم كل المعوّقات المفروضة عليها، في ابتكار روائع فنية.

ما رأيك في نظرة كتّابنا إلى المرأة، وطريقة كتابتهم للأدوار النسائية؟

ما زالت كتابتهم تحتاج لمزيد من العمل. العديد من أصدقائي المخرجين أنفسهم أخبروني أنهم يجدون صعوبة في كتابة المرأة؛ هم يقرّون بذلك. إن الفصل بين عالمي الرجل والمرأة يؤثر على طريقة كتابتهم. ينبغي ألّا تكون الأدوار النسائية وسيلة لإبراز الأدوار الرجالية، ألّا يتمّ إسقاط رغبة الذكور على الجسد الأنثوي. بطبيعة الحال، وجود الرغبة، والمحبة بين المخرجين والممثلين أمر ضروري. لكنّنا بحاجة إلى وجود شخصيات نسائية أكثر تعقيدًا؛ لا أن نلصق رغبات الذكور على رغبات النساء.

لما لا ينجحون في ذلك؟ ربما لغياب الفضول الحقيقي والحميم لمعرفة جسد الآخر، لفهم النفسيات المختلفة، وجسد المرأة، ومشاعرها، وما تمرّ به. يتطلّب الأمر شيئًا من الشجاعة. المخرج ألمودوبار (Pedro Almodóvar)، على سبيل المثال، يقوم بهذا العمل مع شخصياته النسائية. تحضرني أيضًا شخصيات برغمان (Ingmar Bergman)، وكاسافيت (John Cassavetes)، فهي تنطوي على شيء رائع الجمال، وبالغ القوة والتعقيد. فيما يخص السينما الجزائرية، تكاد تنعدم الأدوار النسائية الجيدة، إلّا عندما تشارك امرأة في كتابة الفيلم – «قنديل البحر»، مثلًا، كتب نصه كل من عديلة بن ديمراد وداميان أونوري، وأخرجه هذا الأخير. يروي الفيلم قصة امرأة يتحرش بها عدد من الرجال، ثم يعتدون عليها جنسيًّا، ويتركونها مرمية في البحر ميتةً. فتتحول إلى قنديل بحر ضخم، وتأخذ بثأرها من السابحين.

هناك أيضًا أفلام مرزاق علواش، الذي تبلورت لديه، على مدار مساره السينمائي، كتابة أدوار نسائية أكثر تعقيدًا. ابتداءً من أفلام مثل «نورمال»، «التائب»، «السطوح»، ووصولًا إلى «تحقيق في الجنة»، مؤخرًا. نلاحظ كيف وظف ثيمات مجتمعية للحث على التفكير والنقاش حول مواضيع حساسة للغاية، مثل عزل النساء أو التفسير الذكوري للنصوص الدينية. تتطور شخصياته النسائية لتنتقل من ضحايا إلى بطلات يأخذن بزمام مصيرهن، أو ليقمن بدور محققات باردات الأعصاب وصافيات الذهن.

مثلت أول أدواري السينمائية في فيلمه «السطوح». في هذا الفيلم، اشتغلت على قدراتي التمثيلية، وعلى جسدي ونظراتي، قُبالة النظرات المتواطئة لشخصية نسائية أخرى. نريد كل شيء! الأفق، هو الآخر وليس أنا.

والمسرح؟

المسرح، في نظري، غاية في الأهمية. خلال العمل على «الفجر، إسماعيل»، وهو نص لمحمد ديب، اخترنا مقتطفات تسلط الضوء على شخصية أم إسماعيل، وفي الوقت ذاته تظهر جمالية كتابة محمد الديب الفريدة. لم يكن العمل هيّنًا، لكنها كانت تجربة رائعة. لقد جعلتني المخرجة أعمل بجهد على ماهية الأنثوي، ماهية جسد المرأة، ماهية صوتها. لقد غصنا عميقا في هذا البحث، ممّا أثر بشدة على صحتي؛ لقد تفاعل جسمي مع كل ذلك. قضايا الأمومة، وإن لم أكن أمًّا، حركت فيّ مشاعر قوية، وأسئلة ذات بعد سامي، وصوفيّ. كما أنني تدربت على تقنيات تمثيل جديدة، وشاركت في تركيب النصوص، واختيار المقتطفات؛ كل ذلك جعلنا نقوم بعمل ذهني ممتع.

هل حدث في ممارسك لعملك أن وصمك أحدهم بكونك «مجرد امرأة»؟

في عملي ممثلةً، لم أتعرض قطّ للاعتداء. في العموم، الممثلات فريسة سهلة نسبيًّا؛ لكن، فيم يخصني، فلقد حظيت بالحماية. ما دمت في ثوب الممثلة، فإنني أحظى بالاحترام، لأنني في مكاني، ولا أزعج أحدًا. لكن، إن حدث وكنت يوما المسؤولة على مشروع ما، وكان من مهامي إدارة الرجال، فلا أعرف ما قد يحدث. أخشى، حينها، أن أجد نفسي في موقف يصفني فيه أحدهم بأنني «مجرد امرأة». أعرف امرأة، في الجزائر، عملت مديرة تصوير في أحد الأفلام، وكان مساعد الكاميرا الذي يعمل معها رجلًا. لم يتركها تضبط إطارات التصوير، والتعبير عن فنها. يوجد العديد من النماذج المختلفة. الممثلة جودي فوستر تحدثت عن هذه الذكورية، الحاضرة بشدة في صناعة السينما الأمريكية. يتخفى تحت غطاء هذا النوع من التصرفات الأنا، والنظام الأبوي، ومعاداة النساء.

قبلت القيام بجلسات تصوير مع المصورة الفوتوغرافية صونيا مرابط من أجل سلسلتها المعنونة «آثار زرقاء» (« Séquelles bleues »)، التي عُرضت في فضاء عرض الفنون البصرية «ريزوم»، في الجزائر العاصمة، خلال شهري فيفري/شباط ومارس/آذار من سنة 2021. هلّا حدثتنا عن هذه التجربة؟

كنت أمرّ بفترة عصيبة؛ فلقد كنت في حدادٍ وقتئذ. كان موضوع المعرض الفني أعمال العنف المرتكبة في حق النساء، وكان يحمل عنوان « Untold : illustrations croisées, violences féminines et mémoire » («المسكوت عنه: رسومات متشابكة، العنف ضد النساء والذاكرة»). أرادت صونيا أن تتناول الموضوع من منظور الآثار النفسية التي يخلفها العنف. أعجبتني الفكرة فورًا لأنني أحب التحريف الفني (le détournement)، وعدم المباشرة؛ ولأنني أحب هذه الفنانة، وعملها، وحساسيتها. عندما طلبت مني أن أقف أمام عدستها، سألت نفسي: «أليس عيبًا أن أظهر في هذه الفترة في معرض للصور الفوتوغرافية؟ والدي، المصور بدوره، توفي منذ وقت قصير...» لكن صونيا ساعدتني بلطفها واحترامها وإصغائها؛ فسارت الأمور على خير ما يرام.

حسب ما أعرف، حافظ والداك على علاقة صداقة متينة رغم طلاقهما. هل جعلك ذلك تحظين بدورك بعلاقة متصالحة مع فكرة الزوج/الثنائي؟

الآن، ولقد كبرت، فإن نظرتي لهما متصالحة، بل وممتنة «للآزوج» الذي كاناه.

كان عمري ستة سنوات عندما انفصلا، لكنها استطاعا تكوين علاقة رائعة مبنية على الصداقة والتعاون والمساندة. كنت محظوظة حقًّا. قبل ارتباطي العاطفي بزوجي، كان صعبًا عليّ إيجاد النموذج المناسب وتحقيق التوازن. لقد مررت بإخفاقات عديدة، وأعرف أنها كانت مرتبطة بتساؤلات من قبيل: ما معنى الثنائي؟ كيف يمكننا بناء حياة معًا؟ كيف يمكننا أن نكون سعيدين معًا؟ لطالما كانت الأمور معقدة نوعًا ما. لكنني كنت محظوظة؛ فأبي كان يحدثني كثيرًا عن إيجابيات الارتباط. كان يقول لي إنه من المهم أولًا أن يكون كل واحد من الزوجين سعيدًا بمفرده، لكي يتمكنا من بناء حياة معًا. أما أمي، فكانت لها نظرة تقليدية أكثر. وطبعًا، يوجد العديد من القوالب التي فككتها منذ أن تزوجت، منها فكرتي عن الثنائي. كما أنني اكتشفت أمورًا عديدة كانت موجودة في داخلي، وهو اشتغال ما زال جاريًا: *a work in progress*. لم يحدث قَطّ في حياتي الزوجية وأن لمّح شريكي إلى أنني «مجرد امرأة». لكن، في الشارع، يحدث ذلك كثيرًا.

ما هي مشاريعك؟

لديّ مشروع فيلم مع مخرج جزائري-إيرلندي شاب، من المفروض أن نشرع فيه قريبًا. يتمحور الفيلم، الذي سيكون باللغة الإنجليزية، حول ثلاث نساء في مكان مغلق (huis clos). تسكن كل واحدة منهن حاجة إلى التغيير أو الاستحالة، لكنها تجد نفسها أمام حاجز ما. يتمثل هذا الحاجز في الآخر، وفي حدود ما يمكن البوح به في المجتمع، وفي أننا نبني علاقاتنا ونحن نلبس أقنعة. وهذا ما قد يضع صداقتهن الطويلة في مهب الريح. وهناك مشروع مع مونية مدور، وآخر مع داميان أونوري، وربما فيلم روائي طويل مع المخرج شكيب طالب بن دياب. في المسرح، لديّ مشروع مع المخرجة ثيسا دافيلا (Thissa d'Avila).

الجسم والصحة

* دراسة لمونى شوليه تتناول من بين مواضيع أخرى تاريخ المعالجات التقليديات التي وُصمن بالساحرات، كما حدث لنساء أحرار أخريات. صدر الكتاب عام 2019

سرطان عنق الرحم: الوعي وسيلة للوقاية

إيمان اماني

يعدّ سرطان عنق الرحم ثاني أشيع أنواع السرطان التي تصيب الإناث في الجزائر بعد سرطان الثدي، وهو ناتج عن عدوى مزمنة بفيروس الورم الحليمي البشري (HPV) الذي ينتقل عن طريق الاتصال الجنسي. ويبقى الكشف المنتظم والمبكر الوسيلة الأكثر فعالية لمكافحة هذا السرطان.

ريم، 34 سنة، سكرتيرة تنفيذية

«قبل أزيد من سنة، وبعد إصابتي بالتهاب المثانة للمرة الألف، قررت استشارة إحدى قريباتي، التي تعمل طبيبة عامة، وبعد الفحص أحالتني إلى قسم أمراض النساء في المستشفى. هناك، أخذوا عينات، أوصلتها بنفسي إلى مخبر تحاليل خاص من أجل إجراء فحص الخلايا. وكانت الصدمة بعد عشرة أيام؛ فنتائج اختبار مسحة عنق الرحم (فْرُوتِي) لم تكن طبيعية، وكان عليّ الخضوع لفحوصات إضافية. طوال شهر ونصف، لم نتوقف أنا وأمي عن لْجَرِيْ؛ بين لْمعرِيفَة [توصية] في المستشفى وطبيبة أمراض النساء الخاصة. استطعت أخيرًا الاستفادة من برتوكول علاجي. خضعت لعملية استئصال الرحم، بعد حصص من العلاج الإشعاعي والكيمائي. كانت الآثار الجانبية للعلاج مرهقة: غثيان، قيئ، إرهاق، آلام، وفوق كل هذا، الاكتئاب... شعرت بالغضب اتجاه الجميع، واتجاه نفسي. كيف لم أذهب مطلقًا، طيلة عشر سنوات، إلى طبيبة أمراض النساء؟ لماذا لم يخبرني أحد عن ضرورة إجراء فحص مسحة عنق الرحم بانتظام؟ فاكتشاف سرطان عنق الرحم في مرحلة متقدمة يعد كارثة لامرأة ترغب في الانجاب... لم أحصل على كل هذه المعلومات وقتها، واليوم لن أعرف أبدًا شعور الحمل والانجاب. بدأت منذ بضعة أشهر في استشارة طبيب خاص للأمراض النفسية ليساعدني على تقبل عواقب هذا المرض.»

حكيمة، 43 سنة، طبيبة عامة

«قبل ستة سنوات، شُخصّت بسرطان عنق الرحم. كوني طبيبة، كنت أعرف أن الكشف ضروري لهذا النوع من المرض، لذلك كنت أجري فحص مسحة عنق الرحم كلّ سنتين. في سن السادسة والثلاثين، اكتشفت طبيبة أمراض النساء خللًا تنسُّجيًّا على مستوى عنق الرحم. كانت صدمة لنا، خاصة لزوجي. بعدها، حصلت على رعاية طبية سريعًا، حيث خضعت إلى استئصال مخروطي عنقي [استئصال جزء من نسيج عنق الرحم، ملحوظة المحرر] تحت تخدير موضعي، ثم أُرسلت العينة للفحص في قسم علم الأمراض التشريحي، وكانت النتائج مطمئنة. عانيت بعد الاستئصال المخروطي من نزيف مستمر، فهو أحد الأعراض الجانبية للعملية. لكن الأهم في المحصّلة هو البقاء على قيد الحياة والمواظبة على المتابعة الطبية.»

مريم، 36 سنة، ربة بيت

«تزوجت في سن الرابعة والثلاثين. شعرت خلال العلاقة الجنسية الأولى بألم شديد ونزفت؛ ظننت أن ما يحدث أمر طبيعي، ولم أعر اهتمامًا لتلك الأعراض. لكن بعد ثلاث علاقات جنسية مؤلمة، قررت الذهاب إلى طبيب في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية القريبة من بيتي. بعد أن فحصني طبيب عام، أحالني إلى قسم أمراض النساء في مستشفى مصطفى باشا، حيث قام طبيب أمراض النساء بفحص مسحة عنق الرحم. عشرة أيام بعدها، خضعت إلى اختبار آخر لأخذ خزعة وفحص الأنسجة (biopsie). أظهرت النتائج إصابتي بسرطان عنق الرحم لكن في مرحلة مبكرة. أُدخلت المستشفى مع توصية بإخضاعي إلى علاج يسمح بالإبقاء على الرحم لأنني كنت متزوجة حديثًا وأرغب في الانجاب. اليوم، أزور طبيب أمراض نساء خاص بانتظام من أجل المتابعة الطبية ولمساعدتي على إنجاب طفل...»

فاطمة، 56 سنة، مهندسة

«حدث ذلك في أوت 2015، كنت أحضّر لزواج ابنتي. دخلت المرحاض، ولاحظت أنني نزفت مجدّدًا؛ فلقد كنت أجد الدم على ملابسي الداخلية منذ ما يقارب شهرين. في تلك المرة، قررت أن أزور طبيب أمراض النساء. وبعد ثلاثة أسابيع، كانت نتائج فحص مسحة عنق الرحم غير طبيعية. تلى ذلك مجموعة من الاختبارات الطبية. عندما أخبروني بالتشخيص، شعرت أن أحدهم لكمني؛ لمت نفسي لأنني لم أجر مسحة عنق الرحم قبلًا. بالرغم من أنني حاصلة على شهادة جامعية، إلا أنني كنت أجهل وجود طرق للوقاية من هذا النوع من السرطان، فلا أحد يحدثنا عن الموضوع، ولا توجد حملات توعية موجّهة للعامة. كان صراعي مع المرض طويلًا؛ خضعت إلى عملية استئصال الرحم، وبعد ستة أشهر كنت مرهقة كليًّا، ليس بسبب العلاج وإنما بسبب الرعاية الصحية السيئة. كل الأمور كانت صعبة: إيجاد مكان في المستشفى، إيجاد طبيب أمراض النساء المناسب لأطرح عليه أسئلة عديدة، عدم وجود متخصص نفسي لمرافقتنا. مررت برحلة شاقة ومنهكة، لكنني اليوم أحاول مشاركة تجربتي مع نساء أخريات حتى تتحدثن عن الموضوع مع بناتهن وتعلمنهن بضرورة الكشف.»

أرزقي، 56 سنة، محاسب

«في حالتنا، كانت زوجتي تزور الطبيب بانتظام من أجل فحوصات روتينية. في أحد الأيام، أظهرت التحاليل وجود ورم صغير في الرحم. حضينا في مركز بيار وماري كوري بالاهتمام اللازم وتعامل مهني طيّب. الطبيب المشرف على حالة زوجتي نصحها بالخضوع إلى استئصال الرحم؛ ودون أي تردد وافقنا على ذلك.
بعد العملية وفترة التعافي، لم تكن نتائج الاختبارات مطمئنة. قال لنا الطبيب أنه يجب القيام بعملية استئصال أخرى. عمليًا، كانت الجراحة ناجحة، لكن زوجتي كانت تغرق يومًا بعد يوم في اكتئاب حاد. نصحنا الجميع باللجوء إلى اختصاصيّ نفسي. لكن طوال فترة العلاج الكيميائي والإشعاعي الطويلة، لم تحصل زوجتي على أية مشورة نفسية، في حين أنها كانت ضرورية. ثم انتشرت جائحة كورونا، التي زادت الأمر سوءًا. بالرغم من ذلك، وجدنا بعض الأطباء الذين أجابوا عن أسئلتنا ومخاوفنا عبر الرسائل الإلكترونية؛ وهو ما ساعدنا قليلًا. فيما يتعلق بعلاقتنا الزوجية، فلقد لحقت بها أضرار جانبية؛ إذ لم تعد لدينا حياة حميمة، وأي محاولة مني لملاطفتها تجعل ذكريات السنتين اللتين قضيناهما في المستشفيات تطفو إلى السطح... حاليًا، لا نرى أي حل يلوح في الأفق.»

ما هو سرطان عنق الرحم ؟

عنق الرحم هو الجزء السفلي والضيق للرحم المتصل بفتحة بالمهبل، وهو ذو شكل أسطواني يبلغ طوله بين 3 و4 سنتميترات. يتكون عنق الرحم من جزئين: باطن عنق الرحم، وهو الغشاء المخاطي من جانب الرحم؛ وخارج عنق الرحم، وهو الغشاء المخاطي من جانب المهبل، الذي يمكن رؤيته بالعين المجردة عند الفحص النسائي. يغطي عنق الرحم غشاء يسمى الظِّهارة (épithélium)، تفرز مخاط العنق الذي يشكل سياج حماية للرحم، كما أنها تعمل على تزييت المهبل خلال العلاقة الجنسية وتحفز مرور الحيوانات المنوية إلى غاية البويضة، أو على العكس تمنع وصولها. خلال حياة المرأة، قد يتغير شكل عنق الرحم قبل الدورة الشهرية وخلالها، أو خلال الحمل، أو في سن اليأس. تظهر معظم سرطانات عنق الرحم في الظِّهارة (النسيج الخلوي الذي يغطي العنق في الجهة العلوية للمهبل) أي خارج العنق(85%)، وتسمى حينها سرطانات حرشفية الخلايا؛ أو في الجزء الداخلي للعنق، أي باطن عنق الرحم(15%)، وتسمى حينها بالسرطانات الغدية.

ما هي أسبابه وعوامل الخطورة؟

ترجع حالات سرطان عنق الرحم إلى الإصابة المزمنة بعدوى منقولة جنسيًّا (IST) يتسبب فيها فيروس الورم الحليمي البشري (HPV). ينتقل هذا الفيروس شديد العدوى من خلال الاتصال الجنسي (الجِماع المهبلي أو الشرجي أو الفموي، أو عبر الثوب الملطخ، أو الملاطفات). تجدر الإشارة إلى أن الفيروس غير موجود في اللعاب والدم والمني. إن حالات العدوى بفيروس الورم الحليمي البشري هي السبب الرئيس في سرطان الخلايا الحرشفية. يعد النوعان 16 و18 من الفيروس الأكثر شيوعًا، وهما النوعان المسببان للآفات السرطانية، ولحالات خلل التنسُّج الحادة (الآفات السابقة للتسرطن)، حيث تندمج جينات الفيروس مع جينات الخلايا المستهدفة مما يؤدي إلى تكاثر غير طبيعي للخلايا في عنق الرحم. وبالرغم من أن فيروس الورم الحليمي البشري هو عامل الخطورة الأساسي، إلا أن هناك عوامل خطورة أخرى قد تؤدي إلى الإصابة بسرطان عنق الرحم؛ كبعض أنواع عدوى الكلاميديا (جرثومة تسبب أحد الأمراض المنتقلة جنسيًّا) والتدخين، واستعمال وسائل منع الحمل الهرمونية (حبوب منع الحمل) لفترة طويلة، وكذا مثبّطات المناعة، وغيرها.

ما هي أعراض الإصابة بسرطان عنق الرحم؟

قد تكون الإصابة بسرطان عنق الرحم، مثله مثل جميع أنواع السرطان، بدون أعراض؛ أي بدون ظهور أي علامات البتة، لكن يحدث أن تظهر أعراض على المريضة مما يجعلها تستشير طبيبًا. نذكر هنا خمسة منها:

- العرض الرئيس هو النزيف، أو النزيف الرحمي بعد الجماع أو تلقائيًّا. لا ينبغي تقديم علاج طبي للنزيف، فهو يشير عادة إلى وجود سرطان متفشي إلا إذا ثبت العكس. عادة ما يكون النزيف خفيفًا وغير منتظم وغير مؤلم. وبالرغم من وجود أمراض عديدة أخرى قد تسبب النزيف غير المعتاد، إلا أنه من الضروري الخضوع للفحص من أجل التأكد من عدم وجود ورم خبيث؛
- إفرازات مهبلية (ثر أبيض) غير طبيعية، غزيرة وأحيانًا ذات رائحة كريهة؛
- عدم الراحة عند التبوّل، الحاجة المتكررة إلى التبول، وأحيانًا سلس البول؛
- ظهور علامات تتعلق بالحالة الصحية العامة، وهي تغيرات سريريّة مبكرة تُنذر باحتمال وجود بسرطان، مثل: فقدان الوزن دون سبب، فقدان الشهية، الحمى والتعرّق الليلي، الغثيان، القيئ، إرهاق مزمن...

كيف يتم الكشف عن سرطان عنق الرحم وتشخيصه؟

لا يسبب سرطان عنق الرحم أعراضًا في الغالب (لا تظهر أي علامات)، وعليه فمن الضروري القيام بكشف دوري. يتمثل الكشف في البحث عن وجود خلل التنسُّج بإجراء مسحة عنق الرحم (FCU) أو مسحة عنق الرحم المهبلي (FCV). وهو فحص بسيط وسريع وغير مؤلم، يجريه عادة طبيب أمراض النساء، ويمكن أن يقوم به طبيب عام. يتمثل فحص المسحة، كما يدل اسمه، في مسح عنق الرحم بواسطة فرشاة صغيرة بهدف أخذ عينة من خلايا جدار العنق (والتي تُرسل من ثمة إلى مخبر التشريح المرضي وعلم الخلايا). يتيح فحص خلايا العينة الكشف عن خلايا غير طبيعية في مراحل تطور مختلفة لتتحول بعدها إلى خلايا سرطانية؛ أما اختبار فيروس الورم الحليمي البشري فيسمح بالكشف عن وجود الفيروس في عينة الخلايا. في حال اكتشاف خلل ما، يصف الطبيب المعالج إجراء تنظير للمهبل (فحص مجهري) يمكّنه من فحص السطح الداخلي للرحم والمهبل فحصًا دقيقًا، وإجراء خزعة إذا لاحظ وجود نمو غير طبيعي.

ما هي المتابعة اللازمة بعد العلاج من سرطان عنق الرحم؟

يجب بعد بدأ العلاج وتحديد الأهداف المبتغاة منه وضع برنامج متابعة طبية للمريضة، يضطلع به عدد من الأطباء المختصين: طبيب أمراض النساء والتوليد، طبيب الأورام، طبيب علاج الأورام بالأشعة، طبيب المسالك البولية، وأحيانًا اختصاصي نفسي. وللمتابعة الطبية أهداف عديدة، أولها البحث عن الأعراض الجانبية المرتبطة بالعلاج ومعالجتها، وأيضًا الكشف في أسرع وقت ممكن عن عودة محتملة للسرطان أو ظهور سرطان ثانوي (في الفرج أو المهبل). أما للمريضات اللاتي تلقين علاجًا من دون استئصال الرحم، فعليهن إجراء مسحة عنق الرحم كل ستة أشهر، ثمّ سنويًّا؛ لكن فيما يخص المريضات اللاتي خضعن إلى العلاج بالأشعة، فلا ينصح بإجراء المسحة لأن العلاج الإشعاعي يجعل من الصعب استقراءها. كما ينصح الأطباء أحيانًا بإجراء تصوير للحوض بالموجات فوق السمعية (échographie) أو التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM). وبما أن الحالة تختلف من مريضة إلى أخرى، فإن المتابعة تتم وفقًا لخصائص كل حالة ومراحل تطور المرض لديها.

ما هي أنواع العلاج؟

في حال اكتشاف سرطان عنق الرحم في مرحلة مبكرة فإن إمكانية التعافي تكون عالية. يختار الفريق الطبي العلاج المناسب وفقًا لمرحلة تطور الورم السرطاني؛ فإما يعتمد الجراحة أو العلاج الإشعاعي أو الكيميائي، أو يجمع بين علاجين منها وربما ثلاثتها.

قد تتطور حالات خلل التنسُّج أو ما يسمى بالآفات السابقة للتسرطن إلى ورم خبيث، لذلك ينبغي مراقبتها أو معالجتها وفقًا لمدى انتشارها وشدّتها. أحيانًا يتراجع خلل التنسّج ذاتيًّا من دون علاج، وفي مثل هذه الحالات يكتفي الطبيب بمراقبته دوريًّا؛ أما الحالات الأخرى فتستدعي العلاج. يعتمد اختيار طريقة العلاج على عدة معايير: حجم الآفة، سن المريضة، رؤية الآفة بالتنظير المهبلي من عدمه. فيقترح الطبيب على المريضة إما العلاج بالتبريد (تبخير الخلايا غير الطبيعية بليزر ثاني أكسيد الكربون)، أو العملية الجراحية لاستئصال القسم المتضرر من عنق الرحم وإجراء فحص للأنسجة، من أجل التشخيص وتحديد ما إذا كان الاستئصال كاملًا أو لا.

في حالات السرطان داخل الظِّهارة (حين يقع خلل التنسّج على مستوى سطح الظهارة من دون التوغل في العمق)، غالبًا ما يوصف علاج الاستئصال المخروطي العنقي، لا سيما للنساء الشابات الراغبات في الإنجاب؛ أما فيما يخص النساء الأكبر سنًا، فيتم إجراء استئصال جذري للرحم (استئصال كامل الرحم).

يقوم البروتوكول العلاجي المقدم للمصابات بسرطان عنق الرحم على تقنية واحدة أو عدة تقنيات منفردة، أو الجمع بين تقنيتين أو أكثر، وهي: العلاج الإشعاعي الخارجي، العلاج الإشعاعي الموضعي (الداخلي)، الجراحة أو العلاج الكيميائي، أو كلاهما. يتوقف خيار العلاج على تحديد مراحل الورم (منعزل أو انتشر إلى عضو مجاور)، والحالة الصحية العامة، وتاريخ تطور المرض لدى المعنية. يرجع القرار إلى لجنة متعددة التخصصات تضم بين أعضائها كحد أدنى طبيبًا متخصّصًا في طب الأورام وجراحًا واختصاصيًّا في علاج الأورام بالأشعة.

أسئلة للاختصاصيّ

البروفيسور براهيمي، طبيب أمراض النساء والتوليد في المركز الاستشفائي الجامعي مصطفى باشا، الجزائر.

هل يقدم المستشفى خدمة الكشف عن سرطان عنق الرحم؟ وهل يتوجب تحديد موعد لإجرائه أو تستطيع المرأة الذهاب مباشرة إلى مصلحة الاستعجالات التابعة لقسم أمراض النساء؟

حاليًا، توجد أعمال صيانة في القسم، لذلك يتم الكشف عن سرطان عنق الرحم بإجراء مسحة عنق الرحم (FCU) في العيادة العمومية نعيمة في حي بلكور. الهدف الرئيس من زيارة تحديد موعد للمسحة هو تعريف المريضة بما ينبغي عليها القيام به قبل الكشف؛ إذ عليها الامتناع عن ممارسة الجنس يومين أو ثلاثًا قبله، وألّا تستعمل أي مواد للنظافة الحميمة، أو التحاميل والمراهم المهبلية؛ كما نطلب منها أحيانًا أن تجلب منظارًا أحادي الاستعمال والفرشاة الخاصة بالفحص (وهما متوفران في الصيدلية).

خلال مزاولتكم لمهنتكم، هل لاحظتم زيادة الوعي لدى النساء الشابات فيما يتعلق بسرطان عنق الرحم خلال السنوات القليلة الماضية؟

نعم، لكن بدرجة غير كافية. فنتيجة لتدنّي جودة الخدمات التي يقدمها النظام الصحي، ما زلنا نتأخر في تشخيص هذه الآفة إلى أن تصل إلى مرحلة متقدمة. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة ضئيلة من الجزائريات المحظوظات حظين بالعلاج اللازم في مرحلة مبكرة من ظهور الخلل السابق للسرطن، وبالتالي بنسبة شفاء تصل إلى 100٪.

هل تقومون بالتوعية من أجل الوقاية من المرض؟ مثلًا، هل تقترحون إجراء مسحة عنق الرحم على النساء اللاتي تأتين للمعاينة بسبب أمراض أخرى؟

نعم، فذلك واجبنا الأخلاقي. أيًّا كان سبب الاستشارة الذي أتى بالمريضات الناشطات جنسيًّا، فإنّنا ننصحهن بإجراء مسحة عنق الرحم كل ثلاث سنوات ما بين سن 25 و65 سنة، وإذا أمكن القيام أيضًا باختبار الكشف عن الورم الحليمي البشري (HPV)، خاصة عند وجود إمكانية انقطاع المريضة عن المتابعة. تكمن المشكلة في الثمن الباهظ لطقم مستلزمات اختبار الورم الحليمي البشري، الذي على المريضة شراءه قبل التوجه لمعهد باستور الموجود في حي العناصر.

ما رأيكم في اللقاح ضد فيروس الورم الحليمي البشري؟

ممّا لا شك فيه أنّ اللقاح ضد فيروس الورم الحليمي البشري هو وسيلة الوقاية الأوليّة المثلى من هذه الآفة، لكنه للأسف غير مدرج في جدول التطعيمات في الجزائر. في عدد من البلدان الأخرى، يُسوّق اللقاح الجديد تساعيّ التكافؤ (غرداسيل 9، الفعّال ضد تسع سلالات للفيروس) والذي تكفي جرعتين منه لتوفير الوقاية؛ وهذا يمنحنا الأمل في القضاء يومًا على سرطان عنق الرحم. ووصل الوعي في البلدان الغنية إلى درجة تلقيح الصبيان... أمّا نحن فما زلنا متأخرين جدًّا.

في حال كانت نتيجة الفحص إيجابية، كم يمضي من الوقت بعدها لتقديم العلاج للمريضة في المستشفى؟

إذا كنت نتيجة الفحص إيجابية، أي أنّ نتيجة مسحة عنق الرحم (FCU) غير طبيعية، ستخضع المريضة إلى فحص تنظير المهبل، وإذا استدعى الأمر إلى أخذ خزعة (biopsie)، في فترة زمنية معقولة، لأن هذه الاختبارات متوفرة في القطاعين العام والخاص. أمّا علاج الآفات السابقة للسرطن فهو سهل وسريع في أغلب الأوقات، ويستدعي كتدخل أقصى إجراء استئصال مخروطي عنقي على النحو السليم، وخصوصًا المتابعة الجيدة لحالة عنق الرحم بعدها.

لاحظنا منذ إنشاء مراكز جديدة لمكافحة السرطان عبر التراب الوطني تحسّنًا في الرعاية الطبية المقدمة، لكن تبقى المشكلة الأكبر في تأخر مواعيد جلسات العلاج الإشعاعي الخارجي والموضعي.

كلمات مفتاحية

التنظير المهبلي: فحص نسائي يتيح للطبيب رؤية الرحم والمهبل عن قرب باستخدام عدسة مكبرة تدعى المنظار المهبلي، بحثًا عن خلل الخلايا الذي أظهرته مسحة عنق الرحم.

الاستئصال المخروطي العنقي: عملية جراحية لاستئصال قطعة نسيج مخروطية الشكل من عنق الرحم.

العلاج الإشعاعي الموضعي: نوع من العلاج الإشعاعي يقتضي زراعة بذور إشعاعية بالقرب من الورم السرطاني أو عليه مباشرة.

أرقام مهمّة

2 السرطان الثاني الأكثر شيوعًا بين الإناث، إذ يصيب 8،7 من بين 000 100 امرأة، أي ما يعادل نسبة 10،5٪ من مجموع أنواع السرطان التي تصيب الإناث (المعهد الوطني للصحة العامة، 2010)

54 سنة: متوسط السن عند اكتشاف السرطان

%85,95 نسبة البقاء على قيد الحياة بعد خمس سنوات في حال التشخيص المبكر

466 000 حالة جديدة في العالم كل سنة، أزيد من 3 000 منها في الجزائر

1300 حالة وفاة في الجزائر (دادسي، 2008)

الوقاية

يتيح الكشف عن سرطان عنق الرحم في مرحلة مبكرة معالجته، وزيادة فرص الشفاء زيادة ملحوظة. نذكر أربع ممارسات أساسية من بين الممارسات الحميدة التي تقي من الإصابة بهذا السرطان:

- الكشف الدوري ابتداءً من سن الخامسة والعشرين (25 سنة) بإجراء مسحة عنق الرحم (فحص الخلايا) مرة كل سنة، أو كل ثلاث سنوات إذا لم تظهر المسحتان الأخيرتان أي خلل؛
- استخدام واقٍ عند الجِماع للحماية من العدوى المنتقلة جنسيًّا (لا سيما فيروس الورم الحليمي البشري وجرثومة الكلاميديا)؛
- الوقاية من عوامل الخطورة، مثل التدخين، واستخدام موانع الحمل الهرمونية لفترات طويلة
- التلقيح ضد فيروس الورم الحليمي البشري – إلا أن التلقيح غير متوفر في الجزائر.

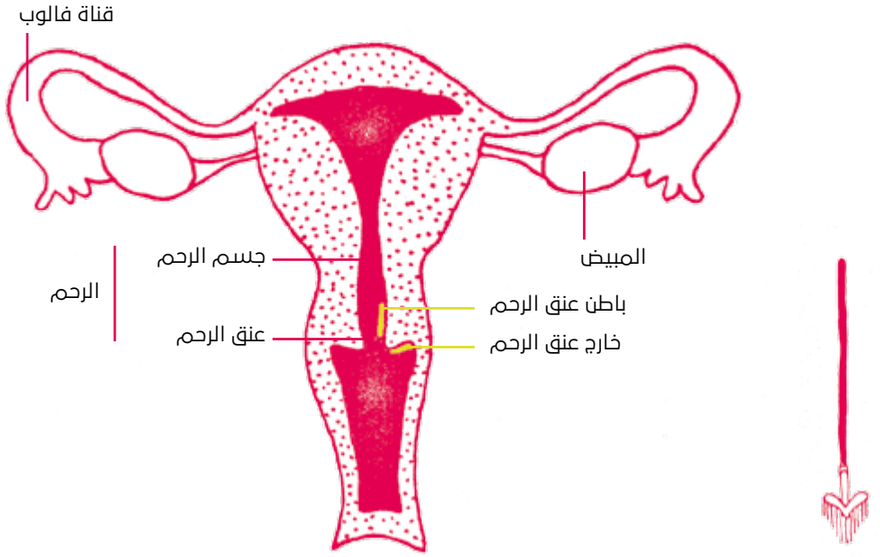

الفرشاة المستعملة لإجراء
مسحة عنق الرحم في وسط سائل

مسحة عنق الرحم:
نصائح عملية / كيفية إجراء الاختبار

إن اختبار مسحة عنق الرحم اختبار بسيط يمكن إجراؤه في قسم أمراض النساء في المستشفى أو لدى طبيب خاص. يتراوح سعره بين 2000 د ج و4000 د.ج. كما أن الاستعداد له بسيط: الامتناع عن الجِماع لثمان وأربعين ساعة قبل إجرائه.
بعد أن يشرح الطبيب للمريضة كيفية سير الاختبار وعرض الأدوات التي سيستعملها، تستلقي المريضة في وضعية الفحص المناسبة (الاستلقاء مع إبقاء الركبتين مثنيتين والساقين مفتوحتين). يطلب الطبيب موافقة المريضة قبل أن يستعمل المنظار، وهو أداة يدخلها الطبيب في المهبل لفتح جدرانه، ما يتيح له رؤية عنق الرحم بوضوح.

ثم يدخل فرشاةً صغيرة لأخذ عينة من جدران عنق الرحم. يستغرق الاختبار بين خمس وعشر دقائق. في حال إجراء الاختبار لدى طبيب أمراض نساء خاص، فهو من يتكفل بتسليم العيّنة للمخبر واستلام النتائج؛ لكن في حال إجراء الاختبار في المستشفى، فقد يتعين على المريضة القيام بذلك.
باختصار، يمكننا القول أنّ مسحة عنق الرحم اختبار سريع وغير مؤلم لكنه ضروري من أجل الكشف عن سرطان عنق الرحم والوقاية منه. فكفانا تردّدًا ولنقم به.

واسع هو السجن*

ملفات قضائية

* رواية لآسيا جبار، وهي الجزء الثالث من «رباعية الجزائر»، صدرت عام 1995

طلاق السيدة س. التعسفي

سعدية قاسم

يقرع الجرس. يقف الحاضرون. تدخل القاضية ووكيلة الجمهورية – الأمر نادر، فعادة ما يكونون رجالًا – وكاتبة الضبط. تأمرنا القاضية بإشارة بيديها بالجلوس. ثمّ تفتتح الجلسة. رقم الملف، أسماء المعنيين وألقابهم، النطق بالأحكام المتعلقة بقضايا الأسرة التي سبق وأن نُضر فيها. تتكلم بسرعة، تتداخل الكلمات وتختلط في فمها لتخرج كومات من الحروف والكلمات والعبارات التي لا يمكن تمييز بعضها عن بعض. فلقد ضاع عدد من الحروف في حلقها، على الطريق بين شفتيها وأسنانها... ممّا يجعل كلامها مبهمًا. يخشخش الميكروفون الموضوع أمامها، تزيحه، فتزيد الأمر سوءًا؛ لم أعد أسمع شيئًا رغم أنني جالسة في الصف الثاني. تعجّ القاعة الواسعة والباردة بالرجال والنساء والشباب والمسنين والمسنات اللابسين كماماتهم الإلزامية. وصلت السيدة س. قبلي. تعرفت إليها من الخلف: كتفاها العريضان، شعرها المصبوغ؛ أشقر يكاد يكون أبيض. إنه أقصر مما كان عليه. تقول لي:

– نعم، قصصته، لألهي نفسي عن التفكير. فرحانة لرؤيتك، أنا قلقة. ما زال يريد الطلاق.

لا أعرف ما يجدر بي قوله.

السيدة س. ضحية للعنف الاقتصادي: زوجها يمنعها عن العمل، ولكنه مع ذلك لا ينفق عليها.

– بنينا منزلًا، بعت الحليّ القليلة التي كنت أملك، وساهمت بمدّخراتي، وربّيت بناته وابنه، لكن البيت مسجل باسمه. لن أحصل على شيء بعد الطلاق. لقد ساهمت في بناء ذلك البيت! لكنني لن أحصل على شيء، فابننا راشدٌ الآن. أين سأذهب؟

القانون، بموجب المادة رقم 72 من قانون الأسرة، يسمح للمرأة بالاحتفاظ ببيت الزوجية، أو يحكم على طليقها بدفع بدل الإيجار، فقط في حال ما إذا كان الأطفال قصّرًا.

السيدة س. ضحية للعنف النفسي: «لا تصلحين لشيء»، «الغلطة غلطتك لأن ابنك يتناول المخدّرات»، «عندي عشيقات، ومن بعد!»...

وضحيّة للعنف الجسدي.

قدمت السيدة س. في شهر سبتمبر/ أيلول 2020 شكوى بشأن تعرّضها للضرب والجرح العمدي. نحن في شهر ديسمبر/كانون الأول، إلّا أنها لم تحصل على أي رد إلى حد الآن. قيل لها إن ملفها موجود لدى مصالح الدرك الوطني.

السيدة س. طويلة القامة، وتبدو في غاية القوة. أقول لها ذلك.

– نعم، صحيح. لكن بعد خمسٍ وعشرين سنةً من الزواج، خمسٍ

وعشرين سنةً من العنف، لم يبق مني شيء.

السيدة س. خيّاطة.

– أخيط فساتين الأعراس، سأريك ذلك. تخبرني وهي تبتسم.

تنادي القاضية رقم الملف والاسم واللقب المدونين عليه. تقف السيدة س. وتتقدم إلى المنصة؛ يقف زوجها، طليقها المستقبلي، أمامها. أتابعها بنظراتي من مكاني في الصف الثاني. لا أسمع ما تقوله لهما القاضية. جملة القاضية الوحيدة التي تصل مسمعي:

– عودا لمكانكما، سأراكما في نهاية الجلسة.

تعود السيدة س. لتجلس بجواري وتسألني عمّا سيجري.

– ستستقبلكما القاضية في مكتبها، أنت وزوجك فقط، ليس لديّ الحق في الدخول معكما. إنها جلسة الصلح.

في قضايا الطلاق، يفرض القانون جلسة أو عدة جلسات صلح بموجب المادة 49 من قانون الأسرة. لكن عموما، يُجري القاضي جلسة واحدة فقط .

ننتظر إذًا جالستين على المقعد، إلى غاية الساعة الواحدة زوالًا. تبدأ جلسات الصلح، سيدخل الأزواج الواحد بعد الآخر إلى مكتب القاضية. حان دور السيدة س.؛ أما أنا فأنتظرها في القاعة الكبرى. بالكاد مضت خمس عشرة دقيقة، وها هي السيدة س. تخرج من المكتب.

– كان ذلك سريعًا، لم أتمكن من قول شيء. سألته القاضية لماذا يريد الطلاق، جاوب أنه لم يعد يطيقني، وأنني أسبب الكثير من المشاكل وأضرب بناته، وأن ابننا يتناول المخدرات بسببي. سألته إن كان يعيلني، فرد بنعم، «نْداويها، ونْوكّلها».

تنفجر السيدة س. ضحكًا، ضحكة غضب، تكاد تكون ضحكة من أصابه الجنون، وعيناها المحمرتان مغرورقتان بالدموع. يدوي صدى ضحكتها في بهو المحكمة الواسع والصاخب؛ يتوقف الجميع عن الحديث وينظر إلينا، لكن السيدة س. لا تبالي وتواصل سرد ما حدث:
– تتخيّلين؟ يكذب أمام القاضية! القاضية سألتني فقط إذا كنت موافقة على الطلاق، فقلت لها لا.

ترفض السيدة س. الطلاق، لأنه، وفقًا للقانون، إذا تم الطلاق بالتراضي فلن تحصل الزوجة على أي تعويض؛ أما إذا تبيّن للقاضية أنها حالة من حالات ما يُسمى بالطلاق «التعسفي»، أي بسبب الزوج (المادة 52 من قانون الأسرة)، فإنها قد تحكم بتعويض - بخْس - للطرف المتضرر. تطالب السيدة س. بتعويض قدره 500 000 دينار جزائري، كما نصحتها إحدى المحاميات. كيف حُدّد هذا المبلغ، وفقًا لأيّة معايير؟ لا ندري. هكذا تجري الأمور، قالت لنا المحامية.

تاريخ الجلسة القادمة في السادس من ديسمبر.

الطقوس ذاتها، القاضية نفسها. هذه المرة وكيل الجمهورية رجل.

القاعة مكتظة دائمًا. أتعرّف على بعض الوجوه التي لمحتها في الجلسة السابقة.

سألني شاب جالس على المقعد خلفي إذا ما كان جميع الحاضرين في القاعة هنا بشأن قضايا أسرية. تعرّفت عليه لأنني رأيته سابقًا في مظاهرات الطلبة أيام الثلاثاء.

– نعم.

ينظر الشاب، المحبَط، إلى المرأة الكهلة الجالسة إلى جانبه. قد تكون أمّه.
– شْحال رقم ملفّنا؟
– 4 000...
ارتخى جسده على المقعد في يأس، وتشنّج وجهه.
السيدة س. قلقة للغاية هذا الصباح.
– لم أنم طول الليل. سيُحكم بالطلاق، أين سأذهب؟ ليس لديّ الحق في أي شيء؟ تجاوزت الخمسين، والديّ ميّتان (ربّي يرحمهم)، إخوتي أخذوا بيت العائلة، لن يقبلوا بي عندهم أبدًا. وْزيدْ، حياتي هنا، ابني أيضًا، عملي هنا، وأصحابي. لا أملك شيئا في بيت والديّ.

بُني البيت العائلي جزئيًا بالمال الذي وفرته السيدة بعد بيع حليّها الذهبية القليلة «كَاسِي» [كلمة جزائرية تعني الحلي الذهبية المستعملة]، وخياطة الفساتين في الكراج، والعمل المنزلي اليومي المتعب والمجاني، الذي عدّدتُه مع السيدة س.:

18 250 طبخة وفطور صباح أعدّتها؛

36 500 مائدة نظّفتها؛

27 375 أواني غسلتها صباحًا وزوالًا ومساءً؛

6 570 حفاظةً غيّرتها؛

1 825 رضاعة حضّرتها، وأنفًا نظفته، وجروحًا داوتها، وواجبات مدرسية حلّتها؛

2 600 تنظيفًا للأرضية، مستخدمة لترات ولترات من ماء الجافيل التي أحدثت تشقّقات في يديها المشوهتين؛

3 900 حكًّا وشطفًا للمرحاض؛

2 600 تشغيلًا لآلة الغسيل، ونشرًا وطيًّا وترتيبًا وترقيعًا للجوارب والأقمصة والملابس الداخلية والسراويل...

وزد عليها الضرب الذي تعرض له جسدها،

وعدد الـ«لا تصلحين لشيء» التي سمعتها،

وكلّ الحرمان...

كل هذا لا يساوي شيئًا. فالقانون لا يعترف بالعمل المجاني الذي تقوم به النساء. تجد «القاعدات في الدّار» أنفسهن، في سن تجاوز الخمسين، مطلّقات ومشردات وبدون الحق في الحصول على منحة تقاعد.

تنادي القاضية السيدة س. وزوجها؛ تتحقق من أن الزوج ما زال مصرًّا على طلب الطلاق، فيجيبها بنعم. لم تُسفر جلسة الصلح على النتيجة المبتغاة.

– الحكم يوم 27 ديسمبر/كانون الأول. يمكنكما المغادرة، تقول القاضية.

لم تتجاوز مدة الجلسة الدقيقتين.

ألتحقُ بالسيدة س. عند مخرج القاعة.

– سأقدم استئنافًا. لْروح حتى المحكمة العليا! لن أستسلم، تقول لي وهي تستبق النطق بحكم مخيّب.

يوم النطق بالحكم، يعمّ الضجيج القاعة، ولا يمكننا سماع أي كلمة. تقف السيدة س. وتتقدّم من مكان القاضية دون أن تجتاز الحاجز، حيث تجمّع حشد صغير. يدنو شرطي ويأمرهم بالجلوس، لكن ما إن يبتعد حتى يعاود الجميع الوقوف ويلتصقون بهذا الحد الفاصل، يرهفون السمع لكلام القاضية الذي يكاد لا يُسمع.

لا تنطق بحكم في قضية السيدة س. اليوم. لماذا؟ لا ندري. هكذا تجري الأمور، يخبرنا العامل في مكتب الاستقبال.

نرجع إلى المحكمة يوم الأحد الموالي. لا حكم يومها أيضًا. صبيحة كاملة ضاعت عبثًا.

في نهاية المطاف، يوم الأحد الثالث، نُطق بالحكم لكننا لم نستطع سماعه؛ سنضطر للانتظار يومين آخرين لحين رقن الحكم، لنتمكن من استخراجه ومعرفة قرار القضاء أخيرًا.

حُكم على الزوج بدفع تعويض قدره 250 000 دينارًا للسيدة س. لأن الطلاق طلاق تعسفي.

السيدة س. مشدوهة ومحبطة وغاضبة.

– 250 000! هذا ثمن خمسٍ وعشرين سنة من حياتي؟ هذا ما تساويه كل تلك السنوات في نظر العدالة؟

ستستأنف السيدة س. قرار المحكمة، وسيستغرق الإجراء ستة أشهر ليحدَّد في نهايته مبلغ التعويض بـ 300 000 دينارًا؛ 50 000 دينارًا زيادة عن المبلغ الذي حدّدته المحكمة الابتدائية. مجدّدا، لا يرضي القرار السيدة س..

– لن أستسلم، أريد الذهاب إلى المحكمة العليا، سأتحدث إلى الصحافة. لن أستسلم، من أجلي ومن أجل النساء الأخريات.

أرافق السيدة س. إلى خارج المحكمة، وأسألها أين وصلت قضية العنف الأسري التي قدمت بشأنها شكوى في سبتمبر/أيلول 2020.

– الجلسة في 19 أكتوبر [2021][1]

تغادر السيدة س.، أمّا أنا فأعود إلى قاعة المحكمة، وأجلس مجدّدًا في مكاني في الصف الثاني.

تفرغ القاعة شيئا فشيئا كلما مرّ ملف من الملفات الوردية أو الخضراء أو الصفراء أو الزرقاء من يمين القاضية إلى يسارها، لتشكل كومة جديدة ستتبعثر مع نهاية الصبيحة على مكتبها.

من وقت لآخر، أنظر لا إراديًّا إلى تلك الساعة الحائطية المعلقة أعلى منصة القاضية، وأتساءل لماكلّ الساعات الحائطية التي صادفتها في المحاكم معطّلة...

1. تم النطق بالحكم، حيث حُكم على الزوج السابق بستة أشهر حبسًا نافذًا نتيجة أعمال عنف أسري. ستكون هذه القضية موضوع باب «الملفات القضائية» في العدد القادم من المجلة.

Game ovaire*

عمود سارة حيدر

* «Game ovaire» عنوان اختارته سارة حيدر، لأنها تفعل ما يحلو لها!

الأمومة: آخر الديانات

«الجنة تحت أقدام الأمهات»، حديث نبوي

«وأعشق عمري لأني إذا متّ،
أخجل من دمع أمي»، محمود درويش

الأم، تلك الأيقونة المنزّهة، المكلّلة بهالة من القداسة حينًا، والمجرّدة من إنسانيتها حينًا... عبرت آلاف السنين، وكأنها عقيدة منيعة، ثابتة، وعصيّة على التغيير. نراها تنضح قدسيّة في لوحات عصر النهضة؛ ونلفاها ملاكًا حنونًا في القصائد والروايات؛ وتترنّم في مسامعنا الأغاني والموشحات بعذوبة تفانيها اللامتناهي؛ ونستنشق ملئ أنوفنا رائحة دمها أضحيةً في القصص والأساطير؛ ونعجب، ونحن نقلّب صفحات الأديان، من مفارقة ملامحها المخفية، التي توشحها هالة كثيفة...

إنّها في الآن ذاته المركز والهامش، لمجتمع يرهن بقاءَه وتوازنه وسلامته بهذا الفرْج الضروري بقدر ما هو خطير؛ «أصل العالم» هذا الذي نريده خصبًا وأخرسَ، متّقدًا لكن طيّعًا، معطاءً ومغلولًا.

إنّها ركيزة عالم ما فتئ ينحتها منذ لحظة ولادتها. فهي كائن خطر وضروري في آن؛ جِرم ينبغي صقل خشونته واستنفاد طاقته؛ جسد مؤسّسٌ ولكنه متمرّد، يحتاج إلى تأديب وكبح لجماحه. صورة الأم تُراوح دومًا وأبدًا بين جوهرٍ «شيطانيٍّ» وقدر «ربانيٍّ»؛ يسدّ رحمها الواهب للحياة نقيصة روحها الشائنة؛ وتفتدي حلمتها المرضعة ضَلال ثديها الغاوي.

الأم صرح اجتماعي شيّده غيرها؛ فكرة راسخة تجذّرت في قلب الإنسان بفعل الأساطير التأسيسية والأفكار الخيالية؛ إنها أسمى درجات الكائن الأنثوي وإن ما زالت، بالرغم من ذلك، محتفظة بماهيته الدنيا.

القديسات

من أجل تبرير اللامساواة «الطبيعية» السائدة إلى يومنا هذا بين الرجال والنساء، يتحجّج بعض الناس بمهمة الانجاب التي جُبلت عليها النساء ومدى نبل دورهن في الحفاظ على النسل البشري. المرأة تهب الحياة، أو ليست تلك مكانة تضحي أمام رفعتها ظواهر التمييز المزعومة التي تتعرض إليها مجرد تفاصيل تافهة؟ فليس الرجل من قرر منح ذلك الجسد الحاضن للمرأة بل الطبيعة الأم. ولم يعمل أسلافنا على إخضاع النساء، بل كنّ هنّ من حصرن على نحو طبيعي فضاءهن في البيت، بين حمل وتربية، في حين وفّر الرجال القوت والحماية. وعليه، فإن الأدوار كانت مقسمة تقسيمًا عادلًا، ولم تكن نابعة عن أي نوع من أنواع الظلم. بل ويذهبون إلى أبعد من ذلك؛ فكيف تستطيع المرأة الخروج إلى الصيد وهي حامل في شهورها الأخيرة ولديها أطفال آخرون عليها إطعامهم؟

وهكذا، أضحت الأمومة ذريعة متعددة الأوجه؛ فهي تجعل المرأة مبجلة اجتماعيًا، وتبرّر في الحين ذاته حبسها خلف أبواب موصدة. إنها تعكس نوعًا من الرِّفعة المحقِّرة التي تُبقي على إذلال المرأة وتعزّزه وتجعله مقبولًا، بل ومشرِّفًا. سواءً كنّا أميرات أو بائعات سمك، باحثات في الفيزياء النووية أو ربات بيت، قديسات أو فاسقات... فإن الرحم الولود هو سمتنا المشتركة، وقدرنا الموحَّد.

الأمومة جمالٌ مثاليٌّ، لا مُشاحّة فيه، ولا مجال لإخضاعه لأي تفكير نقدي. إنها تتصدى، على مر العصور والثورات، لأيّ تمرد فكري قد يطيح بصنمها، فهي تجسّد آخر المثل العليا، وآخر عماد لإنسانية تتداعى، والديانة الوحيدة المتبقية للعالم القديم...

من غَايَا وِيمِيتر إلى فرانسواز دولتو، مرورًا بمريم البتول وميشال أوباما، تحمل نظرتنا إلى الأم، عدا فروقات تكاد لا تُذكر، التبجيل ذاته المثقل بالفروض المضنية. فالحنان، والتفاني، والإحسان، والتضحية، والحب اللامشروط يشكلون الخلفية المعنوية، والسياسية، والجمالية، التي تهيئ النساء للتسامي برسالتهن «الإلزامية»، بل ولوأد شكوكهن وشكاويهن لا شعوريًّا.

يستحيل الطفل منذ خلقه مضغةً إلى إله، وتمسي المرأة بقرة مقدّسة. عاطفة الأمومة لديها، والتي يُتوقّع أن تكون موجودة قبل التقاء البويضة بالنطفة حتى، تتكاثف وتتعمق بمجرد رؤية الخطين المتوازيين على جهاز اختبار الحمل؛ ولا تنفك تكبر وتتضاعف، وتشغل بالها وجسدها، مع كل تصوير بالموجات فوق الصوتية ومع كل ركلة في بطنها، لتصل إلى ذروتها عند مجيء الطفل إلى هذا العالم. يصرخ صرخته الأولى وتلمسه لمستها الأولى، فيُختم لحظتها توحدهما الصوفي إلى الأبد.

الساحرات

ماذا يحدث إذًا حين تشكك أصوات في هذه العقيدة الراسخة؟ كيف يمكن «السيطرة» على هؤلاء المتمردات اللواتي يعبرن بطريقة أو بأخرى عن رفضهن لمنح أجسادهن للمجتمع؟ لقد دبّر العالم لهنّ مجموعة من المزاعم والادعاءات التي تختلف من حالة إلى أخرى.

«الأم السيئة» هي أكثر التهم استخدامًا، وتشير إلى النساء اللاتي، طوعًا أو كرهًا، وبدرجات متفاوتة، لا تجسّدن تلك الأيقونة تجسيدًا مثاليًا، سواءً لما تملكنهن من سمات فريدة فرادة تكاد تكون مذمومة، أو لما تظهرنه من تصرفات أقل شعائريةً. فهي أم سيئة «قليلًا» إذا ما قررت عدم إرضاع طفلها رضاعةً طبيعيةً، وأذاقته بدلًا عن ذلك فظاعة الحليب الصناعي النكراء. وهي أسوء بدرجة في حال استعانت بخدمات حاضِنة أو حضانة بُعيد الأشهر الأولى من ولادة رضيعها. وهي أسوء بأشواط إذا ما أظهرت، ولو للحظة، شيئًا من الكلل أو الملل، واللامبالاة أو الندم، إزاء الأمومة.

يلي ذلك على سلم ترتيب القسوة، الأم العنيفة أو السّامة. فالأم المتعبة، والغارقة في بحر المسؤوليات والمهام، والرازحة تحت وطأة نظرة الآخرين وتوقعاتهم والعزلة، والعنف الأسري أحيانًا، تستنسخ العنف البنيوي الذي تتعرض له اتجاه الكائن الوحيد الأضعف منها، ألا وهو طفلها. وإن كانت بعض المجتمعات ما زالت تتغاضى عن سوء معاملة الأطفال تحت مسمى «التربية الحسنة» - وهو أمر لا يحظى رغم خطورته بتحليل لأصوله -، فإنّ مجتمعات أخرى تنظر إلى الأم السيئة بوصفها الشر المطلق، ويتلخص الحل لديها في حرمان الأم من حضانة أطفالها، من دون أية محاكمة، ووضعهم تحت رعاية الدولة؛ رعاية غير كفء بقدر ما هي... مسيئة.

في درجة أعلى من هرم شيطنة الأم، نجد الأمهات المجهِضات. فبعد كفاح نسويّ دام عقودًا، أضحى الإنهاء الاختياري للحمل (IVG) مشروعًا في بعض الأماكن في العالم، على غرار فرنسا، التي تحتفل في شهر ماي/أيّار من كل سنة بعيد الأم؛ وهو تاريخ وضعه نظام فيشي، الذي لم يتوان مع ذلك، عن قطع رأس «صانعة الملائكة» ماري لويز جيرو (Marie-Louise Giraud) في عام 1943. وفي أمريكا الجنوبية، تعاقب بعض الدول الأمهات الرافضات لمنح الحياة بالسجن لعشرات السنوات؛ في حين عمدت العديد من الولايات الأمريكية مؤخرًا إلى حظر الإنهاء الاختياري للحمل أو الحد منه. أما في الجزائر، فتبقى الممارسة السرية، والخطيرة والمكلفة، للإجهاض السبيل الوحيد لبعض النساء في تجنب أمومة غير مرغوب فيها، بالرغم مما يرافق هذه الممارسة من خطر دائم في اكتشاف أمرهن وتعرضهن إلى عقاب القانون والعائلة والمجتمع. إذ إنّ رفض الأم احتواء البذرة المقدسة عملٌ مستنكرٌ على ثلاثة أوجه؛ فهو يعد تحديًا للمشيئة الإلهية، وقتلًا لنفس بشرية، وتمردًا على واجبها في الإنجاب.

وأما أكبر الكبائر، حيث تستحيل الإساءة إلى وحشية، فتخص الأمهات القاتلات أطفالهن. حيث إنّ المجتمع الإنساني، سواءً كان علنًا ذي نظام أبوي، أو ظاهريًّا قائمًا على المساواة، ينكر بالإجماع منح أية ظروف مخففة للرجس وقد تصوّر امرأةً، ناهيك عن التفكير في إمكانية معاناتها من اضطرابات نفسية. من حسن الطالع أن النساء اللواتي يقمن بهذا الفعل قلة قليلة، وسرعان ما يوضعن في خانة الكائنات الشيطانية التي يعد وجودها حالة شاذة، وأن زمن إحراقهن أحياءً قد ولّى؛ زمن يتحسّر عليه بعضهم اليوم بحرقة...

ثمّة فئة أخرى من النساء تجفل بعض النفوس من مجرد ذكرها، وعلى الأرجح أشدّ من ذكر من سبقن: إنهن النساء المطالبات بحقهن في اللاأمومة. وخلافًا لشركائهن في الإنجاب، مورّدو الحيوانات المنوية،

الذين قد يُنظر إلى رفضهم الأبوة بوصفه مرادفًا للحرية، بل والمسؤولية، تمثل هؤلاء البطلات المضادات المعاصرات ما يشبه فيروسًا ثُبّت في البرنامج الأنثوي. سواءً كنّ متزوجات، أو في علاقة مع رجل، أو عازبات، أو مثليات، فإن غياب الرغبة في الأمومة لديهن، والأنكى جهرهن بذلك، يضاهي جريمة مزدوجة ترتكبنها في حق «طبيعتهن» وفي حق المجتمع. بالرغم من أنهن لسن كثرة ليشكلن ما قد نخاله تهديدًا حقيقيًّا للبشرية، إلا أن مجرد وجودهن يخلق حالة من عدم الراحة، لما تزرعنه من شك في رواية الخلق؛ رواية النساء الراغبات في الإنجاب لما فُطرن عليه من تكوين بيولوجي ونفساني. فإذا ما عبّرت إحداهن جهارًا نهارًا في إحدى السهرات الراقية أو في تجمع عند نافورة قرية ما عن رفضها الانجاب، فإنها تخضع لاستجواب أمني: «لماذا؟ هل أنت مريضة، عاقر؟»، «هل تعرضت لصدمة نفسية في طفولتك؟»، «ألا تسمح حالتك المادية بذلك؟»، «أتخشين آلام الولادة؟»، «زوجك لا يريد أطفالًا؟»... وحين تنطق بـ «لا» حازمة ومخزية ردًّا على محاولات التفسير هذه، ينتاب الحضور حرجٌ شديد؛ هذا في حال لم يدلُ بدلوه بما يريحه، فيقرّر أنها امرأة أنانية! هذا التوصيف بالغ السخافة، ولربما يكون ملائمًا أكثر لوصف الرغبة في جلب أطفال إلى عالم ما فتئ يزداد بؤسًا. لكنه، رغم ذلك، يسترعي الانتباه، فهو يؤوِّل لا شعوريًّا رفض الرضوخ للآلة الاجتماعية على أنه سلوك فرداني وأناني.

تنطوي الأمومة إذًا على جميع الخصائص المميزة لديانةٍ مركزها المرأة، إلهةٌ مكبّلة بهالة من القدسية، وعقيدةٌ تليدة منحوتة نحتًا، مصقولة وجامدة على مرّ القرون، ولا تطيق أيّ نتوء ولا أيّ تجديد. إذ يربط المجتمع بقاءه المادي، وبالأخص الأخلاقي، ربطًا وثيقًا بتخشب مفهوم الأمومة وكأنه جثة هامدة، ويتكفل، عند الاقتضاء، بتوصيم النساء. تلك النفوس المريضة أو الأنانية، التي تجرأ اليوم أكثر من الماضي على تصرفات وأفكار من شأنها زعزعة صرح آخر الديانات.

إعتاق عاطفة الأمومة

مع ذلك، من الضروري اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الدفاع المستميت عن الأمومة «المنقوصة». أولًا، لأنها السبيل الوحيد الذي يتيح لمن ترغبن في الانجاب العيش في تناغم مع خيارهن وخلق روابط صحية مع أطفالهن. ولتذهب إلى الجحيم عبادة الأم المعصومة، المنشرحة لزامًا، السعيدة بتغييب كينونتها امرأةً لتترك المجال رحبًّا لتكوّنها أمًّا! ليذهب إلى الجحيم الفكر الضمني الذي يفرض على الأمهات سعادة لا تشوبها شائبة ليتمكن من الحدّ من تطلعاتهن! ليذهب إلى الجحيم إيعاز الرأسمالية لهن، وكأنهن بغال بلهاء، بتحمل الأعباء داخل المنزل وخارجه، والمساهمة في النماء الاقتصادي والديمغرافي على حد سواء، والتشبه بكائن بلا روح تصوّره لنا الإعلانات التجارية في صورة موظفة نشيطة منتعشة، تتنقل منفرجة الأسارير بين ساعات عملها الثمانية، وبيتها الجميل المرتب، وأطفالها الأذكياء المهذبين، وحصة اليوغا اليومية، والتسوق في المركز التجاري!

لقد حان الوقت لتنعتق النساء من آخر المحظورات، وتأسسن مرجعيّات جديدة، وتنمين جماليات أخرى في علاقتهن مع الانجاب، ولتحطمن تلك الأسطورة القديمة التي تحكم عليهن، وعلى أطفالهن، بالتقوقع في حب يراوح بين الرهبنة والأسر.

المساهِمات

سيَر

إيمـان أمانـي طبيبـة مستشـفيات في الجزائـر العاصمـة. تعمـل في المركـز الاستشـفائي الجامعي مصطفى باشـا. شـاركت في المجلة الإلكترونيـة *Intymag*.

وئام أوراس مناضلة نسوية وإحدى مؤسّستي موقع Féminicides Algérie («لا لقتـل النسـاء - الجزائـر»)، الـذي يُعنـى بإحصـاء جرائـم قتـل النسـاء في الجزائر منذ عام 2020، وهي حاصلة على شـهادة في الصيدلة وطبّ الأعشـاب. في عـام 2019، أخرجت وئام أوراس الفيلم الوثائقي «بنات الجبليَّة»، الـذي يـروي حيـوات نسـاء عائلتها.

هاجـر بالـي كاتبـة وأسـتاذة الرياضيـات في جامعـة هـواري بومديـن، تقيم في الجزائر العاصمـة. صدر لها مجموعـة نصوص مسـرحية تحت وسـم *Rêve et vol d'oiseau* – «حلم وتحليق طائر» (منشـورات البرزخ، 2009)، ومجموعـة قصصيّـة بعنـوان *Trop tard* – «فـات الأوان» (منشـورات البـرزخ، 2014)، وروايـة *Ecorces* – «لحـاء» (منشـورات البرزخ، ومنشورات Belfond، 2019). في مـارس/آذار 2021، أطلقت هاجـر المدونـة الصوتيـة *Tangente* («ظـل الزاويـة»)، تُجـري خلالهـا حـوارات مطوّلـة مـع فنانيـن وعلمـاء وكتّـاب وأشـخاص شـغوفين عـلى اختـلاف مشـاربهم.

أسـماء بـن عـزوز مخرجـة وصحافيـة من الجزائر العاصمـة. حاصلة عـلى شـهادة ماسـتر في الصحافـة والعلـوم السياسـية مـن باريـس. سـاهمت في العديـد مـن وسـائط الاعـلام الجزائريـة والفرنسـية خـلال دراسـتها، قبـل أن تلتحـق بالمنصة الإعلاميـة *Brut*. عند انطلاق الحراك، غـادرت باريس لتعود إلى الجزائر العاصمة، حيث أنشـأت المنفذ الإعلامي «الطالع» (*El tale3*). في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، أخرجت أسماء فيلمها الأول «فَضّة وذْهب». تعمـل حاليّـا لحسـابها الخـاص في انتـاج وإخـراج محتويـات رقميـة.

سـارة حيـدر صحفيـة وكاتبـة عمـود وروائيـة ومترجمـة، صـدر لها منذ 2004 ثـلاث روايـات باللغـة العربيـة، وباللغـة الفرنسـية روايتيـن هما: *Virgules en trombe* – «جموح الفواصل» (منشـورات أبيك في 2013، ومنشـورات Libertalia في 2018)، و*La morsure du coquelicot* – «عضـة زهـرة الخشـخاش» (منشـورات أبيـك في 2016، ومنشـورات Métagraphes في 2018).

ريمـا رزايقيـة تعيـش وتعمـل في مدينـة عنابـة. درسـت الهندسـة المعماريـة في جامعـة باجـي مختـار، ثـم التحقـت بالمدرسـة العليـا للفـن المعاصـر (ESA) في مدينـة تورکـوان، في منطقـة نـور بـا دو كاليـه (Tourcoing, Nord-Pas-de-Calais). عُرضـت أعمالهـا الفنيـة في قصر الثقافة والفنون لولاية عنابة محمد بوضياف، والمعهد الفرنسي لمدينـة عنابـة، وفـي قاعـة العـرض Ateliers sauvages («اتوليـي سـوفاش») في الجزائـر العاصمـة، وقاعـة Friche La Belle de Mai في مارسـيليا.

ليلـى سـعادنة فنانـة بصريّـة ومخرجـة أفـلام وثائقيـة، تهتـم عـلى وجـه الخصـوص بقصـص الهجـرة مـا بعـد الاسـتعمار ونضـالات المـرأة والأشـخاص المهمشين. تعيـش وتعمـل ليلى في الجزائر العاصمة منذ عشـر سـنوات.

لويـزة عمي سـيد مصوّرة فوتوغرافية ولدت في الجزائر العاصمة. حصلت على تكوين في التصوير الفوتوغرافي في المركـز الوطني للوثائق والصحافـة والصـورة والإعـلام (CNDPI)، لتبدأ بعدهـا العمـل مصوّرةً صحفيـة في جريـدة «لـو كوتيديـان دالجيري» وفـي أسـبوعية «الجزيرة»، قبـل أن تنتقـل إلى يوميـة «لا تريبـون». في عـام 1997، التحقـت لويـزة بهيئـة تحريـر جريـدة «ليبيرتـي». كمـا تعاونـت مـع عـدد مـن الـوكالات الصحفية ووسـائل الإعـلام الأجنبية (مجلات «باري ماتـش»، «لوفيغارو ماغازيـن»، «لـو بـوان»، «ليكسـبريس»، «لـو موند 2»، «جـون أفريـك»، «أفريـك ماغازيـن»)، وتعمـل حاليًّـا مـع وكالـة الصـور الصحفيـة أباكا (ABACA Press).

سـعاد لعبـيز شـاعرة وكاتبـة نصـوص سـردية ومترجمـة أدبيـة. صـدر لهـا نـص سـردي بعنـوان «تخطـي البركـة حيـث ينعكـس الجحيـم، عـن الاغتصـاب» لـدى منشـورات البـرزخ في عـام 2019، ليتلـوه لـدى نفـس الـدار نـص *Glisser nue sur la rampe du temps* («الانزلاق عارية على درابزيـن الزمـن») في عـام 2021، ناقشـت فيهمـا الإمكانيـات المتاحـة للنسـاء وتلـك التـي تنتزعنهـا انتزاعًـا، في مجتمـع حبيـسٍ للتقاليـد البالية. الكتابان صدرا أيضًا في فرنسـا. عاشـت سـعاد لعبييز في تونس لسـنوات قليلـة، واسـتقرت بعدهـا في فرنسـا حيـث أصـدرت ديوانهـا الشـعري *Je franchis les barbelés* («عبرت الأسلاك الشائكة») في 2019، والذي حـازت عنـه جائزةَ المتوسـط للشـعر لعـام 2020.

فريـال لعلامـي باحثـة في العلـوم السياسـية وحاصلـة عـلى شـهادة دكتـوراه في علـم الاجتمـاع ومناضلـة نسـوية. نشـرت في عـام 2012 دراسـةً تحمـل العنـوان «الجزائريـات ضـد قانـون الأسـرة: النضـال مـن أجـل المسـاواة». *(Les Algériennes contre le Code de la famille)*

مونيـا مرابـط درسـت تصميـم الأزيـاء في لنـدن، وطالمـا اسـتعانت بالتصويـر الفوتوغرافـي بوصفـه أداة عمـل في أبحاثهـا ومشـاريعها التصميميـة، ممّـا سـاعدها في التعبيـر عـن أفكارهـا عـلى نحـو أفضـل. عـادت إلى الجزائـر بعـد أن قضـت فتـرة تكوينيـة لـدى مصممـي أزيـاء في لنـدن ونيويـورك. بـدأت مسـارها المهنـي في الجزائـر لـدى شـركة للإنتـاج السـينمائي، حيـث عملـت في العديـد مـن الأفـلام القصيـرة والإعلانـات الإشـهارية والأغانـي المصـورة بوصفهـا مصممـة أزيـاء ومصـوّرةً فوتوغرافيـة ومصـوّرة فيديـو. تعمـل حاليّـا لحسـابها الخـاص في مجـال التصويـر الفوتوغرافـي والفيديـو والتصميـم. عُرضـت أعمالهـا في العديـد مـن المعـارض في الجزائـر العاصمـة وبـاريس ولنـدن ومارسـيليا وبرشـلونة ونيويـورك.

ناريمـان مـواسي باهي مناضلة نسـوية وإحدى مؤسسـات تجمع «نسـوية» وموقـع «لا لقتـل النسـاء - الجزائـر». ناريمـان حاصلـة عـلى ليسـانس في الترجمـة التحريريـة والفوريـة، وشـهادة في النشـاطات التجاريـة والتسـويق.

هيئة التحرير

سيَر

سارة أحنو – محرّرة مساعدة (اللغة الفرنسية)

قارئة نهمة، وطبعًا ذات ميول قهرية. كان بديهيًّا أن تتجه سارة إلى تصحيح النصوص وتحريرها، فعملت مدققة لغوية، ومنسقة مشاريع مطبوعة، ومحرّرةً مساعدةً؛ وهكذا أصبحت حياتها المهنية مجالًا لإشباع هواياتها العُصابية.

جميلة حيدر – مترجمة ومحرّرة مساعدة (اللغة العربية)

مترجمة تحريرية ومدققة لغوية وتُرجمانة، تقيم وتعمل في الجزائر العاصمة. تساهم جميلة أيضًا في الموقع الثقافي «رحبة»، وعملت سابقًا ناشرة في داري نشر جزائريتين وأستاذةً للغة الإنجليزية.

لويز ديب– مصمّمة غرافيك

فنانة، تعمل مصممة ومدرّبة في استوديو تصميم الغرافيك «شامبو» (Studio graphique Chimbo) في الجزائر العاصمة، وهي متخصصة في مجالي النشر والهوية البصرية، كما تهوى تنظيم ورشات للإبداع الفني، نذكر من بينها: ورشة «مخبر الخطّ»، وهو مخبر لتصميم الخطوط في الجزائر العاصمة؛ وورشة «متنبر»، وهو مشروع بحثي يُعنى بالذاكرة الجماعية لخمس مناطق جزائرية، تجسَّد على أرض الواقع من خلال إقامات فنية وتأسيس جريدة في عام 2021.

سعدية قاسم ومايا وعبادي – رئيستا التحرير

تحضّر سعدية قاسم لنيل درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا القانونية، وتتمحور أبحاثها حول قانون الأسرة. أخرجت فيلمها الوثائقي الأول «فلفل لحمر» في عام 2019. سعدية مناضلة نسوية في جمعية شبكة وسيلة في الجزائر العاصمة، ومهتمة بتاريخ الحركة النسوية في الجزائر وبمسارات المناضلات النسويات. كما أنها تساهم في المشروع التعاوني «أرشيف نضالات النساء في الجزائر»، رفقة أوال حواتي وليديا سعيدي.

عملت مايا وعبادي لدى دار النشر البرزخ، ثم ناشرةً مستقلة. علاوة على نشاطاتها في مجال النشر، مايا عضو في اللجنة التنظيمية للدخول الأدبي بمالي. في عام 2018، أسست منشورات موتيف (éditions Motifs)، التي تُصدر، من بين إصدارات أخرى، مجلة «فصل»، وهي مجلة متخصصة في النقد الأدبي باللغتين العربية والفرنسية.

«اكتشفت أنني أملك
روحًا نسوية راسخة.
لم يكن الأمر صعبًا،
بل وكان مبهجًا للغاية.»

« »